

بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

التقرير السنوي 2010



CAC BANK



CAC BANK

CAC BANK

CAC BANK

بنك القاهرة
بنك القاهرة

بنك القاهرة
بنك القاهرة



فخامة الرئيس /

عبد فاطمى عبد الله سى

رئيس الجمهورية





الأكثر انتشاراً

● فرع ● مكتب

30	قطاعات الأعمال	10	في البدء
72	منتجات البنك	12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
100	أهم المؤشرات المالية للعام 2010	14	الهيكل التنظيمي
104	البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010	16	مجلس الإدارة
112	الإيضاحات المتممة للبيانات المالية	18	نواب الرئيس التنفيذي
142	الفروع	20	الحاكمية المؤسسية
		26	بنك التسليف التعاوني والزراعي 2010-2005م



مرؤيتنا

المؤسسة المالية الرائدة

رسالتنا

تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة ذات الجودة العالية باستخدام أفضل الأنظمة الإدارية والتقنية بمهنية عالية من خلال شبكة أعمال واسعة لقطاعات الأفراد والشركات والمؤسسات بما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي.

قيمنا الجوهرية

- العمل بروح الفريق الواحد
- الاهتمام بالموارد البشرية وتنمية قدراتها
- تنمية المجتمع
- العميل محور اهتمامنا
- السعي المتواصل للتميز

شكرنا الريادة

تقدم المؤسسة المالية الرائدة للمجتمع اليمني أجود الخدمات المالية، والمصرفية؛ معززة رأس مالها من ثقة المجتمع أولاً، وثقة عملائها ثانياً؛ محافظة على موقعها في أعلى هرم التفوق المصرفي؛ بمعايير معدلات النمو، وحجم الحصة السوقية من العملاء، وعمق الأثر على المجتمع، والاقتصاد الوطني؛ وذلك وفقاً لحقائق جلية، أظهرتها التقارير الرسمية، وكذا شهادات غير رسمية، تداولها جميع منافسيها، بل تحدث عنها عملاؤها، والمتعاملون معها داخل اليمن، وخارجها. إن الحديث بطبيعة الحال ينصرف إلى مؤسسة (كاك بنك) التي منذ بدأت خطاها الثابتة، والمدروسة في العمل المصرفي الحديث، لم تغير توجهها المستمر، نحو تحقيق أهدافها، التي بعثت بها الأمل في المجتمع، نحو كل مؤسسات القطاع العام، والمختلط، والخاص.

إن ما بذلته فرق العمل المختلفة في هذه المؤسسة من جهود، خلال الأعوام الخمسة الماضية، كان مقدمة لسلسلة من الإنجازات التي بدأت المؤسسة، وعملاؤها بجني ثمارها مع مطلع العام المنصرم ٢٠١٠م؛ وذلك بوصولها إلى إتمام مشروع التطوير، والتحديث الإداري، وتحسين هيكل أجور الموظفين، القائم على الإنجاز، والكفاءة، وبلوغ الحصة السوقية إلى أعلى المعدلات؛ ليصل بها الدور الوطني إلى فعل أساسي، قامت به لإنجاح أكبر فعالية وطنية رياضية إقليمية، ونعني بها: (خليجي ٢٠) التي وصلت أخبار نجاحها إلى مسامع جميع اليمنيين، والأشقاء، والمهتمين بالجال الرياضي في أنحاء العالم؛ وما كان ذلك ليتحقق بهذه الصورة المثلى دون فضل من الله سبحانه وتعالى، ثم بجهود منتسبي (كاك بنك)، وإمكانياته التقنية، والإدارية، والمالية، التي أهلتها -أيضاً- للقيام بدور وطني اقتصادي أكثر تأثيراً على حياة المواطن اليمني، تمثل في تدخله المالي، وتوفيره للعملة الصعبة بكميات كبيرة، لعملائه أولاً، ولقطاع المصرفي ثانياً؛ وذلك للمحافظة على سعر العملة المحلية (الريال)، أمام الدولار الأمريكي، بعد أن حاول المنتفعون، خلق أزمة تهدف إلى تحقيق أرباح، بإضعاف القوة الشرائية للعملة المحلية، بغض النظر عن النتائج الكارثية على المواطن، والاقتصاد الوطني، واستطاعت سياسة البنك في النصف الأخير من العام المنصرم ٢٠١٠م، إعادة سعر الدولار -ولأول مرة في تاريخ الاقتصاد اليمني- من ٢٦٠ ريالاً للدولار الواحد، إلى ٢١٤ ريالاً للدولار الواحد.

إن العام ٢٠١٠م، كان بداية لحقبة التربع على عرش الريادة، التي هدف إليها البنك منذ مطلع العام ٢٠٠٥م، وما زال (كاك بنك) قادراً على أن يعد -وعد القادر على الوفاء- لعملاءه، وكل المجتمع اليمني، بالرقى في مراتب الريادة؛ ليصل من خلالها، وبهم إلى الريادة الإقليمية، والعالمية بتوفيق من الله، وبِعزم قيادته، ودأب كافة منتسبيه؛ مترجماً رسالته إلى واقع ملموس.



كلمة رئيس مجلس الإدارة:

غالبا ما تقاس مسيرة المؤسسات بحجم الانجازات، وعظمتها...

تواجه المؤسسات -عموما- والمصرفية منها -على وجه الخصوص- تحديات كبرى، بشأن إثبات اقتدارها على النهوض، والانطلاق، والسيطرة على نجاحات مشهودة، وبما يتصل بقدرتها على تقديم الخدمات، والمنتجات، وخدمة الاقتصاد، والمجتمع -بشكل عام- محدثة بذلك نهضة شاملة، وانطلاقة متطورة، في أنشطتها، ومقدرتها على المنافسة في سوق مفتوح، وتحقيق مراكز متقدمة في تلك المنافسة؛ كل تلك تعد أمورا بالغة الصعوبة، والتعقيد؛ إلا أنها في الوقت ذاته قابلة للتحقق، وممكنة الحدوث، وممكن السر في ذلك هو الموارد البشرية للمؤسسة، أو المصرف، ولا نقصد المعرفة الفنية والكفاءات المهنية، والنبوغ المصرفي فحسب، بل نعي أن قوة الموارد البشرية تتجاوز ذلك -دون أن تلغيه- إلى أمر هام ينبغي التنبيه له، ألا وهو تلاحم المنتسبين للمؤسسة، وقوة تماسكهم بوصفهم فريقا واحدا إذا أداء متناغم، ومتناسق، يكمل حلقات العمل، ويزيد من قوة عجلة الإنتاج، وسرعة دورانها للأمام. إننا في بنك التسليف التعاوني والزراعي *Agri BANK* نهدف إلى ترسيخ روح الفريق الواحد في مؤسستنا، فريق عمل يتحلى بترابط حقيقي، يملك روحا وثابة إلى العلى، سائرا بخطى ثابتة وقوية نحو الغاية الأسمى، والهدف الأكبر، الذي يكبر الجميع بتحقيقه، وهو نجاح المؤسسة، وتصديرها مراكز مرموقة بين نظيراتها؛ مما يجعلها، ومنتسبيها محط إعجاب كل الناس، وأهلا لتقديرهم.

إن إدراك أهمية التواصل المستمر بين أعضاء الفريق، وطرح القضايا، والموضوعات على طاولة النقاش الجماعي وجها لوجه، بشفافية ومصداقية، ووضوح أمر غاية في الأهمية، وأسلوب يعزز ثقة أعضاء فريق العمل بأنفسهم، وبعضهم، ويقي المؤسسة من تباينات مضرّة، أو اختلافات سلبية، ومحلة، تلك هي النصيحة، التي رأيت أن أسديها إلى كل العاملين في البنك، راجيا أن أكون قد أحسنت الاختيار، وتقديم ما يفيد.

غالبا ما تقاس مسيرة المؤسسات بحجم الانجازات، وعظمتها، وبتنوعها، وارتباطها بالتنمية الاقتصادية، وبأثرها على التنمية، ومعدلات النمو الاقتصادي، سواء أكان ذلك الأثر بشكل مباشر، أم غير مباشر، ولا ننسى علاقة كل ذلك، وارتباطه بما يتطلع إليه المجتمع، والنسبة التي أسهمت المؤسسة بها في تحقيق تلك التطلعات؛ وحينذاك يكون بنك التسليف التعاوني والزراعي قد قدّم نماذج حية، لمبادرات فريدة، في تخطي عوائق، وكسر قيود، وتجاوز حواجز عتيقة، حالت دون انفتاح القطاع المصرفي على التقنية الحديثة، بل حدث من انتشاره الجغرافي؛ لتبقى نسبة عالية من السكان لا تلمس أثرا لهذا القطاع الحيوي العام، ولا تستفيد من خدماته.

تعزينا للجهود التنموية التي يقودها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح -رئيس الجمهورية باني النهضة، وقائد مسيرتها الطاهرة- واصل البنك تنفيذ عمليات التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، والاستثمارية، وبلغ حجم التمويلات التي قدمها البنك للقطاعات الاقتصادية خلال العام قبل خصم المخصص المكون (٨٧,٣٦٢ مليون) محتلا المركز الأول من بين البنوك التقليدية، بنسبة نمو ٢٠٪ عن العام ٢٠٠٩.

على الرغم من الأزمة المالية العالمية، التي تركت أثارا غير مباشرة، على القطاع المصرفي اليمني، وحدثت من قدرته على تمويل العمليات؛ فقد بلغت قيمة أصول

البنك: ٢٠٥,٥٠٤ مليون ريال بنسبة نمو ٢٧٪ محققا المركز الثاني على الساحة المصرفية.

تعزينا لجهود الشراكة مع القطاع الخاص؛ وتنوعا لحفظة البنك الاستثمارية، أسهم البنك خلال العام في تأسيس عدد من الشركات وهي: شركة كاك للتأمين، وشركة كاك للتسويق، شركة كاك لتقنية المعلومات

لقد تعززت ثقة الأفراد، والمجتمع -عموما- بالبنك، وانضمت شرائح واسعة؛ لربط تعاملاتها المصرفية، والمالية بالبنك؛ ولذلك بلغت حجم الودائع خلال العام ٢٠١٠م مبلغ ٢٨٤,٥١٤ ريال بنسبة نمو ٢٨٪ محتلا المركز الثاني بين البنوك.

في مجال تقنية المعلومات، تم الانتهاء من تجهيز المركز الاحتياطي للبنك؛ بعد تزويده بكافة الأجهزة، والمعدات، والتقنيات التي أهلتها لاستقبال البيانات، وتخزينها مباشرة؛ لتكون موقعا احتياطيا، وهو ما يأتي تطبيقا لسياسة الحيطة والحذر؛ وفق القواعد الدولية في هذا المجال.

وفي مجال البناء التنظيمي واصل البنك جهوده في تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة؛ لتحديث منظومة الإجراءات والسياسات والهيكل، وتطويرها، وإعداد اللوائح المنظمة لأعمال البنك؛ حيث بلغت نسبة الإنجاز في هذا المشروع خلال العام ١٠٠٪ وبنسبة ٥٩٪ لتطبيق المخرجات.

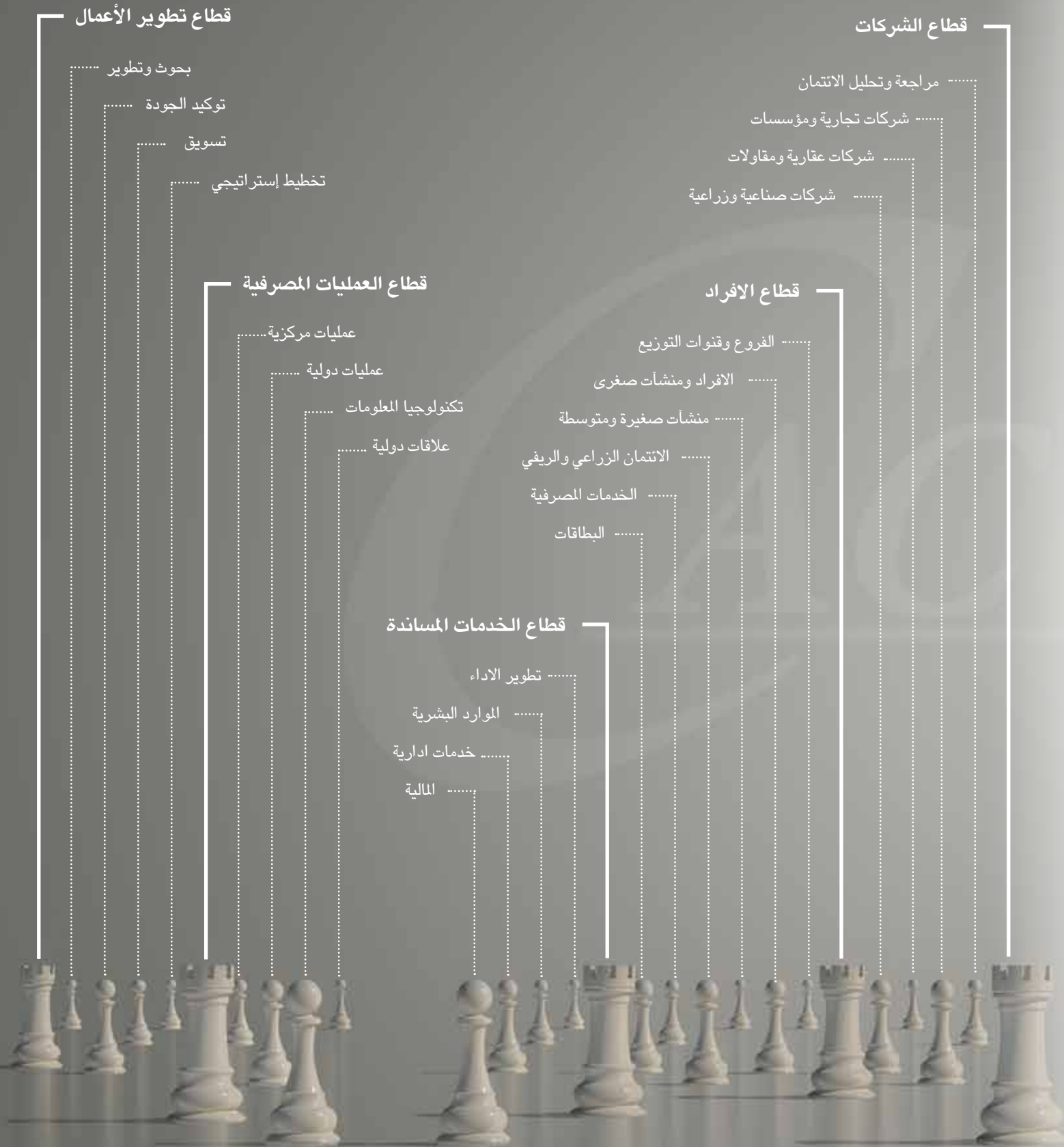
وإدراكا من البنك للأهمية، التي تحتلها الأصول البشرية في دعم مسيرة نجاحاته، وتعزينا؛ فقد واصل تنفيذ عمليات التدريب، والتأهيل لكوادره؛ حيث بلغت عدد البرامج التدريبية المنعقدة خلال العام ٢٠١٠م (١١١) برنامجا تدريبيا استفاد منها عدد (١٧٨٤) موظفا منها ١٥ برنامجا في الخارج استفاد منها ٢٧ موظفا، بينما بلغت برامج التدريب الداخلي ٩٦ برنامجا، استفاد منه ١٧٤٧ موظفا. حظي موظفو البنك بمظلة من الرعاية التأمينية، والطبية؛ حيث تم رفع سقف التأمين على الحياة لسائر الموظفين؛ ليصل إلى أربعة ملايين ريال، وتم التعاقد مع أفضل المستشفيات، والمراكز الطبية؛ لتقديم الرعاية الصحية للموظفين، وأسره، وإصدار البطاقة الطبية، التي يحظى بموجبها الموظف بكافة الخدمات الطبية، والعلاجية؛ بمجرد إبرازها في المستشفى أو المركز الطبي.

وعلى الوجهة الأخرى، فقد تم اعتماد سياسة للاستقطاب، والاختيار، والتعيين، وفقا لأسس المفاضلة، وإجراء الاختبارات، والمقابلات؛ بهدف اجتذاب أفضل الكفاءات البشرية؛ لكي تسهم في تعزيز مسيرة نجاحات البنك، وقيادته نحو النماء والازدهار.

كل ذلك يأتي إيمانا منا بأهمية الدور، الذي تلعبه القوى البشرية، في قيادة مسيرة التطوير، والتغيير، وتحقيق الإنجازات، وانطلاقا من إيمان عميق بأن مواردنا البشرية هم ثروتنا الحقيقية، ورأس المال الأهم.

محضار عبدالله السقاف

رئيس مجلس الإدارة



الهيكل التنظيمي





أ. عبد الهادي محمد الخضر
ممثل وزارة الثروة السمكية



أ. حامد أحمد فرج
ممثل الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد



أ. محمد محمد بشير
ممثل الاتحاد التعاوني الزراعي



د. محمد عبد الكريم المنصوب
ممثل وزارة المالية



د. سليم ناصر الشطري
ممثل وزارة الإدارة المحلية



أ. عبده مهدي العدله
عضو مستقل



أ. عبد الملك قاسم الثور
ممثل وزارة الزراعة والري



أ. سالم محمد سلمان
عضو مستقل



أ. حمود محمد الصلاحي
عضو مستقل



أ. عبدالله حسين الشاطر
عضو مستقل



أ. يحيى أحمد الصبري
نائب رئيس مجلس الإدارة



م. عصام صالح لقمان
ممثل صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي

أ. محضار عبدالله السقاف
رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي





أ. منير أحمد الحكيمي
قائم بأعمال نائب الرئيس التنفيذي
للشركات

أ. وليد عبد الجليل الدبعي
نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار

أ. إبراهيم أحمد الحوثةي
نائب الرئيس التنفيذي
للمخاطر والالتزام

أ. أحمد عبد الله المضواحي
نائب الرئيس التنفيذي للأفراد



أ. محمد أحمد تقي
نائب الرئيس التنفيذي
للخدمات المساندة

أ. فارس صالح الجعدي
نائب الرئيس التنفيذي
لتطوير الأعمال

أ. أمين يحيى السنباني
قائم بأعمال نائب الرئيس التنفيذي
للعمليات المصرفية

الحاكمية المؤسسية

ميثاق التحكم المؤسسي والإفصاح لبنك التسليف التعاوني والزراعي CACBANK

أولاً: الالتزام:

يؤمن مجلس إدارة البنك بأهمية الحاكمية المؤسسية فقد قام بوضع قاعدة لتطوير البنك باستمرار لتحسين أدائه، ودعم الثقة في أنشطته تجاه المودعين والمساهمين، وعلية قرر مجلس الإدارة تبني مبادئ الحوكمة الحديثة بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية، وإرشادات لجنة بازل لمراقبة البنوك وقد تم إعداد هذه المبادئ لدى بنك التسليف التعاوني والزراعي لغرس قيم البنك وتوجهاته الاستراتيجية في هذا المجال، ويقوم البنك بنشر هذا الميثاق ضمن تقريره السنوي وعلى الموقع الإلكتروني للبنك، وأخيراً إعداد تقرير للمتعاملين عن مدى التزامه ببنوده.

ثانياً: ماهية الحاكمية المؤسسية:

هي مجموعة العلاقات ما بين إدارة البنك، ومجلس إدارته و مساهميه والجهات الأخرى التي لها اهتمام باداء البنك من خلال تركيبة مبادئ يتضح منها أهداف البنك والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. وبأن التحكم المؤسسي الجيد هو الذي يوفر لكل من مجلس إدارة البنك وإدارة البنك التنفيذية الأسس المناسبة للوصول الى مرحلة النضوج الكامل لضمان إدارة موارد البنك بكل كفاءة وفعالية.

ثالثاً: إختصاصات ومسؤوليات مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف والتوجيه الاستراتيجي للبنك وسلامة أوضاعه المالية، من خلال الموافقة على سياسات الائتمان والاستثمار بعد مراجعتها، سواء مباشرة أو من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس بوضع حدود معينة للحد من نسبة التعرض للمخاطر.

يجتمع مجلس الإدارة دورياً لمناقشة قضايا البنك وخطط العمل والاستراتيجيات العامة لإقرار ما هو مطلوب اعتماده.

ويتابع المجلس بانتظام تقدم البنك نحو تحقيق إستراتيجيته وأهدافه مع القيام بإدخال التعديلات اللازمة لهذا الغرض إن وجدت كذلك من ضمن مسؤولياته التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في البنك، بما في ذلك برنامج التدقيق الداخلي والامتثال وإدارة المخاطر.

ويساعد مجلس إدارة البنك في تولي مسؤولياته وواجباته من خلال اللجان التابعة له، لتحقيق أفضل قيمة مستدامة لحقوق جميع الجهات المتعاملة مع البنك.

رابعاً: مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:

يقع على عاتق رئيس مجلس الاداره واللجان المساعده له مسؤولية تطبيق ماجاء بالخطه الاستراتيجيه للبنك.

وكذلك الإشراف على جميع أعمال البنك، فهو مسؤول أمام مجلس الادارة عن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمراقبه وتقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الادارة.

خامساً : أمين سر مجلس الإدارة:

الترتيب لعقد الاجتماعات الخاصة بمجلس الادارة دورياً، والتنسيق للمواضيع الرئيسية في جدول الاعمال لكل اجتماع لضمان تغطية المواضيع، وكذلك توفير المعلومات الكفيلة لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لضمان الوصول بقرارات سليمة لاعضاء مجلس الادارة.

سادساً : لجان مجلس الإدارة:

قام مجلس الإدارة وبموجب مشروع اعادة هيكلة البنك بتطبيق مجموعة جديدة وشاملة من السياسات التي تغطي جميع عمليات البنك المحلية والخارجية. كما تبني نظام إدارة مخاطر حديث يهدف إلى تأمين استمرارية سلامة الأصول المستثمرة بالإضافة إلى التقارير الخاصة برأس المال التنظيمي والاقتصادي ضمن رؤية مصرفية شاملة. يقوم البنك بالتعامل مع المخاطر المصرفية بشكل متكامل وضمن إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر وفقاً لأحدث المعايير والأعراف والممارسات المصرفية، هذه المنظومة أتت ضمن هيكل تنظيمي متعدد المستويات الرقابية والإشرافية بما يضمن تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية بشكلها الصحيح، فعلى مستوى مجلس الإدارة هناك لجان رقابية إشرافية تضمن حماية أصول البنك لتطبيق مفاهيم الالتزام وهي:

- لجنة التدقيق Internal Audit Committee
 - لجنة المخاطر Risk Committee
 - لجنة الامتثال Compliance & AML Committee
- ومن جانب آخر هناك لجان تتبع مجلس الإدارة تهتم بسلامة وتحسين الأداء على مستوى النشاط التنفيذي وهي:
- اللجنة التنفيذية Board Executive Committee
 - لجنة الأصول والخصوم ALCO Committee
 - لجنة الائتمان Credit Committee
 - لجنة المكافآت والترشيحات Nomination & Remuneration Committee



René Magritte

سابعاً: اختصاصات اللجان التابعة لمجلس الإدارة

لزيادة فعالية مجلس إدارة البنك كونه المسئول النهائي عن إدارة أعمال البنك وشؤونه، تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه بكل شفافية، وتم تحديد مهام واختصاصات وصلاحيات ومسؤوليات لهذه اللجان التي بدورها ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة ليعتد اتخاذ القرارات السليمة على ضوءها.

١- اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وخمسة أعضاء وهم: الأستاذ حامد أحمد فرج، الأستاذ عصام صالح لقمان، الدكتور محمد المنصوب، الأستاذ عبد الله الشاطر، الأستاذ سالم محمد سلمان.

وتقوم بما يلي:

- دراسة الميزانية التقديرية والسياسات الرئيسية.
- مناقشة البيانات المالية الختامية للبنك.
- دراسة الإستراتيجية العامة للبنك السنوية.
- مراجعة وتقييم أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة والعمل على وضع رؤية متكاملة لمخاطر أسعار الفائدة وتأثيراتها والوقاية من سلبياتها على مختلف منتجات البنك.

٢- لجنة الامتثال وغسل الأموال

تتألف اللجنة من رئيس مجلس الإدارة وأونائبه والرئيس التنفيذي . وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وهم الأستاذ عبد الهادي الخضر، الأستاذ حمود الصلاحي، الأستاذ عبده مهدي العدله.

وتقوم بالاتي:

- مراجعة سياسات الامتثال وغسل الأموال قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وتقييم فعاليتها بشكل مستمر والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها .
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتعليمات النافذة وأية إرشادات وأدلة ذات علاقة وتعميمها داخل البنك.
- دراسة خطة الامتثال وغسل الأموال السنوية.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات الامتثال ومكافحة غسل الأموال ونظام التقارير الخاص بها، ومراجعتها بشكل دوري، وتقييم مدى كفاءته.
- مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال واستلام التقارير من وحدة الامتثال وغسل الأموال ورفعها إلى مجلس الإدارة مع التوصيات اللازمة بشأنه.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسات المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً واجب التحقيق.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوي للبنك للإجابة على استفسارات المساهمين فيما يتعلق بمهام اللجنة.
- الاجتماع مع المدققين الخارجيين والداخليين ورئيس قسم الامتثال وغسل الأموال والإدارة التنفيذية في جلسات منفصلة على الأقل مرة في السنة لمناقشة أية أمور ترى اللجنة أو الجهات الأخرى مناقشتها .

٣- لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة على أن لا يقل

عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين، ويجب أن يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للبنك، كما يجب أن يكون عضوين على الأقل من أعضاء لجنة التدقيق حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم:

الأستاذ يحي احمد الصبري، الدكتور سليم ناصر الشحطري، الدكتور محمد المنصوب.

وتقوم بالاتي:

- الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو توجيه الدعوة إلى عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.
- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك بالإضافة إلى أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- اعتماد خطة التدقيق السنوية ومراقبة تطبيقها، إضافة إلى مراجعة ملاحظات التدقيق الواردة من إدارة التدقيق الداخلي.
- دراسة التقارير الدورية للتدقيق الداخلي والخارجي قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على أي تغيير في السياسات الحاسبية المتبعة و أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين وإنهاء عمل مكافآت المدقق الخارجي وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق به.
- عقد اجتماع مع المدقق الخارجي وممثلي إدارة التدقيق الداخلي ومسؤولي الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن البنك يوفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وتقديم التوصيات بهذا الشأن.
- الإطلاع على تقييم المدقق الخارجي والجهات الرقابية الأخرى مثل البنك المركزي والجهاز المركزي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشاريع مع الأطراف ذوي العلاقة.
- مناقشة أي مواضيع محالة إليها من المجلس.

٤- لجنة المخاطر

تتألف لجنة المخاطر من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه والرئيس التنفيذي وعضوين غير تنفيذيين من مجلس الإدارة.

وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية

تلك اللجنة وهم:

الأستاذ عبد الملك قاسم الثور ، الأستاذ محمد بشير .

وتقوم بالاتي:

- مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتقييم فعاليتها بشكل مستمر.
- التأكد من توفر السياسات وأطر العمل والبرامج والأدوات اللازمة لإدارة المخاطر المختلفة، مع إجراء مراجعة دورية لها وتعديلها إن لزم الأمر.
- الموافقة على هيكل إدارة المخاطر أو أي تعديلات عليه قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- دراسة خطة إدارة المخاطر السنوية.
- إقرار نظام تصنيف العملاء والإشراف على تحديثه.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها، ومراجعتها بشكل دوري، وتقييم مدى كفاءتها.
- تقييم مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والتنسيق مع لجنة التدقيق الداخلي وإدارة التدقيق الداخلي بهذا الخصوص.
- اتخاذ التدابير اللازمة لرفع درجة الوعي لدى الموظفين لكافة أنواع المخاطر.
- التأكد من توفير الخبرات والموارد المناسبة لادارة المخاطر بما يمكنها من إنجاز المسؤوليات الموكولة إليها.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد المستخدمة وتحليل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وتقدير مدى ملائمة الفرضيات التي بنيت عليها.
- الموافقة على الخطط الخاصة بحالات الطوارئ.
- استلام ومتابعة تقارير إدارة المخاطر عن جميع أنواع المخاطر وتقارير الرقابة الداخلية التي تتعلق بإدارة المخاطر والتوصية للمجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها
- التأكد من وجود خطة لضمان استمرارية العمل ومن فحصها بشكل دوري.
- مناقشة أي مواضيع محالة إليها من المجلس.

٥- لجنة المكافآت والترشيحات

تشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من بين أعضاء المجلس في الأقل من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين.

وقد تم تعيين أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين من أعضاء مجلس الإدارة لعضوية تلك اللجنة وهم: الأستاذ حامد احمد فرج ، الأستاذ عصام لقمان ، الأستاذ عبد الهادي الخضر.

وتقوم بالاتي:

- تسمية أعضاء مجلس الإدارة مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفعالية مشاركتهم في اجتماعات المجلس، أخذاً في الاعتبار نصوص قانون الشركات من حيث مدة صلاحية المجلس اعتباراً من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك، باستثناء المرحلة الانتقالية للبنك التي يتم التمثيل فيها من قبل الدولة بصفتها المالك.
- تحديد ما إذا كانت للعضو صفة العضو المستقل، أخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والواردة في هذا الدليل.

- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فاعلية المجلس، وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ويتضمن المقارنة مع البنوك الأخرى، بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
- تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض الموضوعات المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث الموضوعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وتحققاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المصارف والمؤسسات والشركات المالية المحلية والعالمية.
- توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للرئيس التنفيذي، وبمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لبقية الإدارة التنفيذية.
- تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المنافسة في السوق.
- تحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

ثامناً: إدارات الرقابة و الضبط في البنك

١- إدارة التدقيق الداخلي:

- إن وجود إدارة تدقيق داخلي هو أمر يهم في تعزيز نظام الرقابة الداخلي ومفهوم أداره المخاطر الخاصة بأنشطة البنك المختلفة حيث تقوم أداره التدقيق بتزويد الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق بنتائج تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية وتقييم مدى فاعليتها وتقديم توصياتها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- وفقاً للمعايير الدولية تقوم إدارة التدقيق الداخلي بأعمالها وفقاً لبرنامج التدقيق والذي يحدد مهامها ومسئولياتها وصلاحياتها وترفع نتائج أعمالها إلى رئيس مجلس الإدارة.
- وفقاً للتدقيق المستند لتقييم المخاطر تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق السنوية لكافة وظائف وأنشطة البنك بحيث تعتمد الخطة في تحديد أولويات المهام إلى مستويات التعرض للمخاطر المختلفة وتزيد أهميته وأولويه مهمة التدقيق بزيادة مستوي مخاطر أنشطة الأعمال القائمة على إن يتم تغطيه جميع وظائف وأنشطة البنك مره واحده في أسننه، ويتم إقرار خطة التدقيق بعد تحرير مواردها البشرية والمادية من قبل لجنة التدقيق بعد عرضها على رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق لمناقشة أبعادها وبشكل سنوي.
- بعد مناقشة تقارير التدقيق الداخلي مع الإدارات التنفيذية تقوم تلك الإدارات بإعداد برامج تصحيح مزمّنة ومتابعة من قبل إدارة التدقيق الداخلي ووحدة المتابعة.

٢- إدارة المخاطر

تتضمن مهام وواجبات ومسؤوليات إدارة المخاطر ما يلي:

- قياس وتقييم جميع أنواع المخاطر (اتتمانية - السوق - السيولة - السمعة - استراتيجيه وتشغيلية) بغرض تخفيف وضبط كل نوع من المخاطر المصاحبة أو المحتملة برفع تقاريرها عن مؤشرات الإنذار المبكر للإدارات المعنية.
- تحليل تقارير مستويات التعرض المختلفة وعرضها على لجنة الدارة المخاطر ومنها مراقبة تركيزات الائتمان للتأكد أنها ضمن السقف الممنوحة وتزويد المجلس والإدارة التنفيذية بتوصيات عن قياس المخاطر وأساليب تخفيفها.
- إدارة تقييم جميع أنواع المخاطر التي تحيط بالانشطة وإعداد التوصيات المناسبة ومتابعة تصحيح الملاحظات بحسب أولوياتها ودرجة مخاطرها وتأثيرها على مؤشرات الأداء الرئيسية.
- المساهمة الفعالة في اللجان ذات العلاقة سواء على المستوي التنفيذي مثل (لجنة الشركات - لجنة تحصيل الديون - لجنة الأصول الخصوم) أو على المستوى الإشرافي مثل (لجنة الائتمان - لجنة المخاطر)

٣- الامتثال والضبط المؤسسي

- وظيفة مراقبة الامتثال والضبط المؤسسي هو بغرض ضمان التوافق مع جميع القوانين والتشريعات المحلية والدولية التي تنظم عمل البنك.
- ترفع وحدة الضبط والالتزام تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى (لجنة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع إرسال توصياتها إلى الإدارات المختلفة علماً بأنها وظيفتها تتبع الرئيس التنفيذي.
- يعتمد المجلس ويراقب سياسة الالتزام من خلال تقاريرها التي يتم إعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها من قبل وحدة الالتزام المخولة بمراقبة الامتثال والتحكم المؤسسي.
- فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال تعمل تلك الوحدة كحلقة اتصال مع البنك المركزي اليمني - وحدة جمع المعلومات بوضع السياسات والإجراءات اللازمة، وتصميم سياسات التعرف على العملاء ومراقبة التعاملات ذات العلاقة والتحقيق في حالات الاشتباه، ورفع التقارير اللازمة للجنة المختصة.

تاسعا: التدقيق الخارجي

وفقاً للقوانين والتعليمات المعمول بها تقوم لجنة التدقيق بترشيح المدقق الخارجي إلى مجلس الإدارة للموافقة عليه بعد التأكد من استيفائه لشروط الجهات الإشرافية (البنك المركزي اليمني)، ويتم دراسة تقرير المدقق الخارجي من قبل لجنة التدقيق والتأكد من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية اللازمة، حيث ويقوم المدقق الخارجي بمهامه وفقاً للمعايير الدولية والتعليمات والمنشورات الملزمة من قبل الجهات المعنية، ومنها مراقبة كفاية نظام الرقابة الداخلية للبنك وإجراءات التدقيق الداخلي لأغراض تقييم الأداء ورفع التوصيات التصحيحية.

عاشرا: أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس الاداره من ١٣ عضو منهم ٤ أعضاء مستقلين وبقية أعضاء المجلس يمثلون جهات المساهمة في البنك والتي تعتبر جميعها جهات حكومية.

العضو المستقل:

يعرف العضو المستقل على انه العضو(سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا يربطه بالبنك أي علاقة أخرى سواء عضويته في مجلس الإدارة الأمر

الذي يجعل حكمة على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أمور خارجية.

ويتكون مجلس الاداره في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م من السادة الأعضاء التالية أسماءهم:

- الأستاذ/محاضر عبدالله السقاف (رئيس مجلس الاداره)
- الأستاذ/ يحيى احمد الصبري (نائب رئيس مجلس الإدارة)
- الأستاذ/ حامد أحمد فرج (ممثل الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد)
- الأستاذ/ عصام صالح لقمان (ممثل صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي)
- الأستاذ/ محمد محمد بشير (ممثل الاتحاد التعاوني الزراعي)
- الدكتور/ محمد عبدالكريم المنصوب (ممثل وزارة المالية)
- الأستاذ/ عبدالهادي محمد الخضمر (ممثل وزارة الثروة السمكية)
- الأستاذ/ عبدالله قاسم الثور (ممثل وزارة الزراعة والري)
- الدكتور/ سليم ناصر الشحطري (ممثل وزارة الإدارة المحلية)
- الأستاذ /حمود محمد الصلاحي (عضو مستقل)
- الأستاذ/ عبدالله حسن الشاطر (عضو مستقل)
- الأستاذ/عبد مهيدي العدله (عضو مستقل)
- الأستاذ/ سالم محمد سلمان (عضو مستقل)

حادي عشر: اجتماعات مجلس الإدارة

يبحث مجلس الاداره في اجتماعاته الموضوعات المدرجه في جدول أعماله وفقاً لصلاحياته حيث عقد مجلس الاداره ١٨ اجتماع خلال العام ٢٠١٠م.

ومن تلك الموضوعات التي تم التطرق لها:

- الموافقة على الخطة الاستراتيجية للبنك والمصادقة على الموازنات التقديرية وكذا المصاريف الراسماليه والسياسات التي تحكم عمليات الخزينة والائتمان والاستثمار وكذا الصلاحيات المرتبطة بها وإقرار الخطة السنويه للتدقيق.
- اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للبنك و التأكد من تعيين كادر مؤهل لإدارة أعمال البنك يعمل بكل كفاءة وفاعليه، ومن خلال الصلاحيات والمسئوليات المحددة ضمن مستويات المخاطر المقبولة للبنك.

ثاني عشر: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتم الإفصاح في البيانات المالية عن المعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة كأعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء وأفراد عائلاتهم والشركات التابعة لهم والتي يعتبرون فيها المالكين الرئيسيين وأيضاً كبار المساهمين، ممن يمتلكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة نسبة ٥% فأكثر من القوة التصويتية.

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير مهم و جوهري على البنك عند اتخاذ القرارات المالية و التشغيلية للبنك، ويتعامل البنك مع الأطراف ذوي العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون والمنشورات التفسيرية للبنك المركزي ولإبداء الحوكمة الحديثة.

ثالث عشر: تضارب المصالح

لم يبرم البنك اي عقود توجد او كانت توجد فيها مصلحة جوهريه لاي من أعضاء مجلس الإدارة أو لأي شخص أو شركة ذي علاقة باي منهم. والسبب في ذلك عدم وجود اطراف ذوي علاقة او شركات تابعة لهم تستفيد من تسهيلات أو امتيازات خاصة بهم من قبل البنك وذلك الامر يعتبر ميزة جوهريه ينفرد بها بنك التسليف التعاوني والزراعي في السوق المصرفي.

رابع عشر: المسؤليات الاجتماعية:

بصفته عضوا ملتزما ومتفاعلا مع المجتمع اليمني . يدرك البنك مسؤوليته تجاه هذا المجتمع الذي يتشرف بالانتماء اليه وتجسيدا لايمانه الراسخ بمسؤوليته الاجتماعية يواصل البنك الدعم للمؤسسات التعليميه والمؤسسات الخيرييه وغيرها من الحالات الجديرة بالدعم.

خامسا عشر: نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها:

اسم عضو مجلس الإدارة	الجنسية	جهة التمثيل	نسبة المساهمة	عدد الشركات المسيطر عليها من قبل العضو
أ. عصام صالح لقمان	يمني	صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي - الحكومة	٤٠,٥%	لا يوجد
د. محمد عبدالكريم المنصوب	يمني	وزارة المالية - الحكومة	٢٣,٨٢%	لا يوجد
أ. حامد أحمد فرج	يمني	الهيئة العامة للطيران والأرصاد المدني - الحكومة	٢٥%	لا يوجد
أ. محمد محمد بشير	يمني	الاتحاد التعاوني الزراعي - الحكومة	٠,٦٨%	لا يوجد
أ. عبدالهادي محمد الخضمر	يمني	ممثل وزارة الثروة السمكية - الحكومة	٠	لا يوجد
أ. عبدالله قاسم الثور	يمني	ممثل وزارة الزراعة والري - الحكومة	٠	لا يوجد
د. سليم ناصر الشحطري	يمني	ممثل وزارة الإدارة المحلية - الحكومة	٠	لا يوجد
أ. حمود محمد الصلاحي	يمني	عضو مستقل - الحكومة	٠	لا يوجد
أ. عبدالله حسن الشاطر	يمني	عضو مستقل - الحكومة	٠	لا يوجد
أ. عبده مهدي العدله	يمني	عضو مستقل - الحكومة	٠	لا يوجد
أ. سالم محمد سلمان	يمني	عضو مستقل - الحكومة	٠	لا يوجد





حافظ فاخر معياد
رئيس مجلس الإدارة (٢٠٠٢/١٢ - ٢٠١٠/١٢م)

قصة نجاح.. ورحلة تطوير لا تنتهي

نشأ بنك التسليف التعاوني والزراعي بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة (١٩٨٢م)؛ وذلك بدمج بنك التطوير التعاوني، وبنك التسليف الزراعي؛ لتحقيق رؤية فرضتها سياسة الدولة، ومتطلبات التنمية الزراعية، والريفية لتلك المرحلة، وكذلك سمات البيئة الاقتصادية، والمنافسة المصرفية في تلك الفترة.

خلال الأعوام التي تلت عملية تأسيس البنك، وحتى منتصف العام ٢٠٠٤م، قدم البنك خدماته، التي نص عليها قانون الإنشاء، ملتزماً باستهداف القطاع الزراعي، والريفي، والسمكي فقط، ممثلاً بذلك الذراع المالي المسؤول عن تنفيذ سياسة الدولة، وخططها التنموية الخاصة بهذا القطاع من الاقتصاد الوطني؛ وبالتالي فقد كانت البنية التنظيمية، والقواعد الإدارية، وأساليب العمل المختلفة، تتناسب مع الإمكانيات، والتكنولوجيا المعمول بها، في حدود تحقيق خدمات التمويل المالي للقطاع الزراعي، والريفي، والسمكي.

على الرغم من تغير جميع المعطيات (المتغيرات) المختلفة (داخليا وخارجيا)، التي تم على أساسها تبني البنك لرؤيته المقتصرة على خدمة القطاع الزراعي، والسمكي منذ تأسيسه، إلا أنه ظل يتبنى تلك الرؤية، ويمارس العمل المصرفي بنفس الآليات، ودون تغيير في البنية التنظيمية، أو الرقابية، الأمر الذي جعل البنك يصاب بالتقادم التقني، والمعرفي، والإداري؛ وبالتالي الخدمي؛ مما أفقده القدرة على المنافسة، في ظل قطاع ينمو، ويتطور بشكل متسارع.

عبر عن ذلك الأمر الحجم المالي، والسوقي للبنك حيث كانت إجمالي ودائع البنك مبلغ ١٣,٤٤٩ ريال في العام ٢٠٠٤م، كما أن شبكة البنك تمثلت في ٣١ فرع في عموم الجمهورية، وكانت تفتقر لأي نوع من أنواع قنوات التوزيع الإلكترونية.

إن جميع عمليات البنك كانت -في العام ٢٠٠٤م- تنفذ بشكل يدوي بحت؛ وفقا لمعايير العمل في البنك المركزي، مستفيدا من التعامل الخاص معه، كونه مصرفا تنمويا خدميا متخصصا، يتبع الدولة، ويلتزم بسياساتها التنموية فقط.

لم يكن الهيكل التنظيمي -الذي يتكون منه البنك- يساعده في تطوير أدائه، أو تنويع خدماته، كما أنه شكل في بعض مكوناته عائقا إداريا لعمليات التطوير؛ بسبب التقادم الإداري، ودخول العالم المصرفي مرحلة العمل المصرفي الشامل، والتنافس البحت من أجل البقاء.





محمد زمام
نائب رئيس مجلس الإدارة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م)



عبدالله النور
مستشار رئيس مجلس الإدارة للمخاطر والائتمان
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية
رئيس الفريق الفني



رشيد الأنسي
نائب الرئيس التنفيذي للقطاع الإسلامي
مستشار رئيس البنك للحسابات



نبيل راصع
مدير فرع الزبيدي
نائب الرئيس التنفيذي لخدمات الشركات
(٢٠٠٥ - ٢٠١٠م)

٢٠٠٥م - عام الانطلاق

توفرت في مطلع العام ٢٠٠٥م، أجزاء هامة من متطلبات التحديث، والتطوير، وكان أهمها توافق إرادة جميع منتسبي البنك، مع إرادة الإدارة العليا؛ للمضي قدما في عمليات التطوير، والتغيير، بعد استيعاب جميع المتغيرات البيئية المحيطة، والوصول إلى رؤية موحدة للارتقاء بالبنك؛ ليكون المؤسسة المالية الرائدة، عن طريق تقديم جميع الخدمات المالية، والمصرفية المتنوعة ذات الجودة العالية باستخدام أفضل الأنظمة الإدارية، والتقنية بمهنية عالية، من خلال شبكة أعمال واسعة لقطاعات الأفراد، والشركات، والمؤسسات؛ بما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي. وقد ساعد في ذلك قانون تأسيس البنك، الذي نص صراحة على إمكانية البنك ممارسة جميع الأعمال المالية، والمصرفية، والمنافسة السوقية لتحقيق الربح.

في حقيقة الأمر، لم يكن القرار سهلا، ولم تكن الرحلة مليئة بالورود، ولكنها كانت مليئة بالمفاجآت، والصعوبات المتنوعة على مختلف المجالات، وبرزت قمة هذه الصعوبات بشكل واضح منذ بداية مشروع التحديث، والتطوير متمثلة في:

- ١- تبعية البنك للدولة؛ مما يلزمه بقيود في القرار، وفي عمليات التعاقد، والتنفيذ المختلفة.
 - ٢- الإمكانات المالية المحدودة للبنك، التي تجعل من الصعب تمويل أعمال التحديث بشكل مباشر وسريع.
 - ٣- مقاومة التغيير، التي أصابت جزءا من منتسبي البنك.
 - ٤- افتقار البنك لخبرات تحمل فكرا حديثا، وخبرة مؤهلة لقيادة عملية التطوير بمختلف أنواعها.
 - ٥- سمعة البنك المحدودة، وانحصار عملائه في العاملين بالقطاع الزراعي والسمكي والريفي.
 - ٦- افتقار البنك لأي بنية تحتية تكنولوجية، ويديوية جميع عمليات الإدارة، والتنفيذ والرقابة.
 - ٧- تقيد البنك بهيكل تنظيمي متقادم.
- للتغلب على هذه المعوقات كان على الإدارة العليا القيام بمجهود كبير، وتحمل مسؤولية أكبر أمام مجلس الإدارة أولا، والجهات الحكومية المسؤولة، والمشرقة ثانيا، وأمام المجتمع اليمني برمته أخيرا؛ وذلك كون البنك أصبح محط أنظار الجميع؛ لمتابعة النجاح، والمراهنة على الفشل في بعض الأحيان؛ إن المسؤولية الكبرى التي تحملها البنك تمثلت في تهيئة المناخ المناسب -قانونيا، وماليا، وتسويقيا، وإداريا- لتحقيق ذلك الحلم، ومواءمة هذا التوجه مع رؤية مجلس الإدارة، والجهات الحكومية المشرفة، والمسؤولة، وتكوين فريق عمل واحد في البنك، وحل جميع أنواع الخلافات، وحسم الصراعات، والسير بالجميع فكرا، وعملا نحو هذه الغاية.

عندما بدأ البنك رحلته -نحو هذا الهدف- واجهته كثرة الحملات، التي حاولت التشكيك فيما هو سائر إليه، واتهمته بالكثير من التهم الإدارية، والقانونية، التي غالبا ما كانت تسقط فور تشكيل فرق مهنية؛ للتدقيق، والمراجعة الفعلية، كما أن النجاح الذي كان يحققه البنك، كان يشفع له في الكثير من التجاوزات -التي كان يروج لها بعضهم- ويسقط إشاعات الحاقدين، وبعض المنافسين.

- و بدأت الإدارة العليا لتحقيق ذلك بما يلي:
- ١- خلق جو من الشفافية المهنية، على المستوى التنفيذي؛ عبر صناعة القرارات الجماعية، وتكثيف الاجتماعات التقييمية، والنقاشية، التي كان يشارك فيها جميع منتسبي الإدارة العليا والوسطى، ويسمح لكل صاحب رأي، أو مقترح بالحضور، وشرح مقترحه أمام الجميع؛ وكذلك على المستوى الرقابي والإشرافي، يتم العرض الدوري، والمستمر لكل القرارات، ونتائج العمل والمشاريع، التي تتبناها الإدارة التنفيذية بكل شفافية على جميع أعضاء مجلس الإدارة، ومنحهم صلاحيات السؤال، والتقصي في أي وقت.
 - ٢- زراعة القيم الجوهرية بين جميع منتسبي البنك، التي من أهمها: العمل بروح الفريق الواحد؛ عبر الفعاليات الاجتماعية، تنمية الإحساس بالانتماء إلى البنك والإخلاص والتفاني في العمل والمحافظة على ممتلكاته وتشكيل فرق العمل المختلفة والمساواة في التعامل، وإتاحة فرص الإبداع، والتطوير الشخصي للجميع، وخلق جو من العلاقة الشخصية.
 - ٣- رفع عدد ساعات العمل، وإفشاء ثقافة التفاخر بحجم الوقت، الذي ينفقه الموظف في عمله، وحجم الإنجاز الذي حققه.
 - ٤- تحسين دخل جميع موظفي البنك، على أساس الحوافز، والمكافآت المرتبطة بالإنجاز، والالتزام.
 - ٥- استقطاب خبرات، وكوادر مؤهلة، في جميع مجالات العمل المصرفي، والإداري والتقني، واستثمارها في التدريب، وقيادة عمليات التطوير الفرعية المختلفة.



محمد عثمان الأغرري
المنسق العام لمشروع الهيكل



عصام شاكر
عضو الفريق المحوري
مسؤول الاتصال والتنسيق

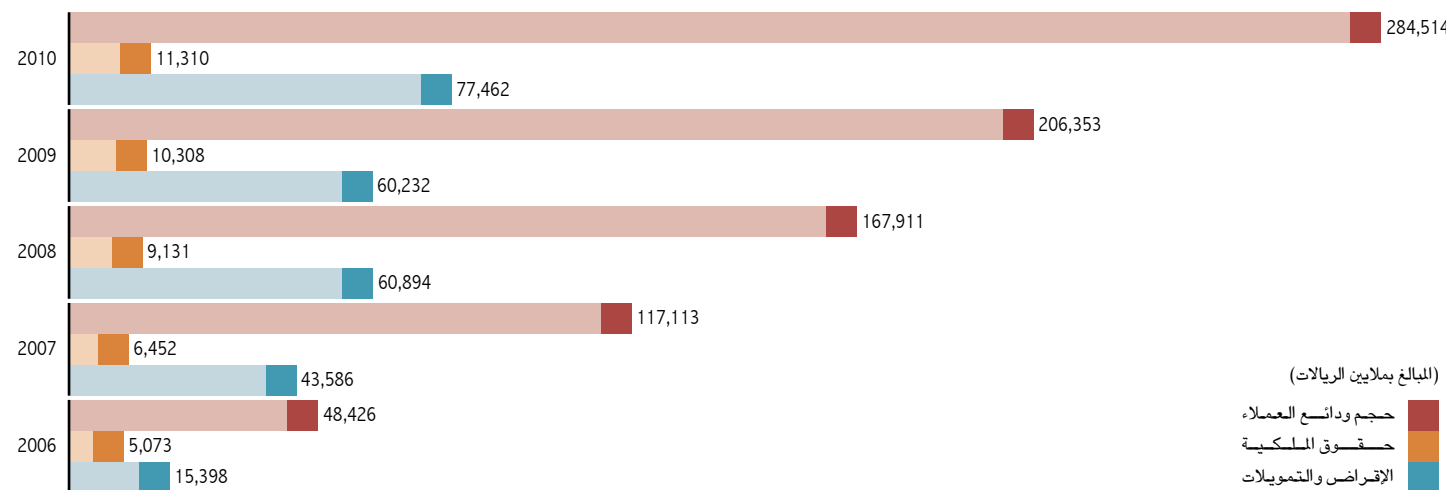
- ٦- استثمار العلاقات الشخصية، والرسمية؛ للدفاع عن البنك في المؤسسات الرسمية المختلفة، والتسويق لما يتبناه من طموح وأهداف.
- ٧- خلق روح المنافسة أمام الفروع؛ لرفع حجم الودائع؛ وذلك بالحوافز المالية، والإدارية المختلفة، وتطوير نظام تقييم الفروع، وتطوير أعمال، وبرامج اللقاء الموسع الدوري لجميع مدراء الفروع بالإدارة العليا.
- ٨- التوجه نحو تقديم الخدمات المالية، والمصرفية الأخرى، إلى جانب الخدمات المالية المتخصصة بالقطاع الزراعي، والريفي، والسمكي؛ وذلك بهدف تحقيق أفضل العوائد على ودائع العملاء، وبأقل المخاطر التي تضمن للمودعين حقوقهم.
- ٩- استحداث وحدات إدارية مختلفة، تخدم التوجه الجديد بأسماء مختلفة، وبالعلاقات تنظيمية تضمن لها المرونة في العمل، والسرعة في الأداء، مثل: التسويق والعمليات الدولية، والسرعة للحوالات، والمتابعة، و(الكول سنتر)... الخ؛ دون أن تخلي الإدارة العليا مسؤوليتها عن أي من أعمال جميع الوحدات والإدارات.
- ١٠- بناء أنظمة إلكترونية محدودة تضمن أعمال الرقابة، وتنفيذ العمليات بدقة مقبولة، معتمدة في ذلك على فريق نظم المعلومات المتوفر لديها.
- ١١- رفع معايير العمل المصرفي المتبعة، تدريجيا؛ بهدف الوصول بها إلى المطابقة مع المعايير الدولية، والعالمية.
- ١٢- تبني سياسة هجومية في التعامل مع السوق؛ وذلك بالتوسع في شبكات الفروع، والمكاتب، وقنوات التوزيع الإلكترونية وتطوير الخدمات.
- ١٣- الشروع في حملات تسويقية متدرجة أوصلت البنك إلى جميع أنواع العملاء، في مختلف المناطق، وإيصال رسالة مباشرة للمجتمع، وجميع عملاء البنك مفادها (من قمة النجاح الزراعي، إلى قمة التفوق المصرفي).

مؤشرات النجاح، وثمار التطوير

إن الجهود التي بذلها كافة أعضاء فريق العمل في البنك، قد بلغت بالبنك المرتبة الأولى في القطاع المصرفي اليمني؛ وفقا لتقرير البنك المركزي للعام ٢٠١٠م، حيث بلغ حجم التمويلات التي قدمها البنك للقطاعات الاقتصادية خلال العام قبل خصم المخصص المكون (٨٧,٣٦٣ مليون) محتلا المركز الأول من بين البنوك التقليدية، بنسبة نمو ٣٠٪ عن العام ٢٠٠٩م.

وايضا بلغت حجم الودائع خلال العام ٢٠١٠م مبلغ ٢٨٤,٥١٤ ريال بنسبة نمو ٣٨٪ محتلا المركز الثاني بين البنوك. كما أكسبته مميزات تنافسية، وإمكانات خدمية، وتحديثية بالشكل التالي:

تطورات النمو في حجم ودائع العملاء، وحقوق الملكية، والإقراض والتمويلات للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠:



بالنسبة للفروع وقنوات التوزيع الإلكترونية ارتفع عددها من ٣١ فرعا (ما قبل ٢٠٠٤م) إلى ٨١ فرعا ومكثبا منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية. كما ركز البنك على تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة لتلبية حاجات العملاء وتلبية متطلباتهم التي تصل اليوم إلى أكثر من ٦٥ خدمة مصرفية. كما ان بعض تلك الخدمات ينفرد البنك في تقديمها للسوق المصرفية بطرق مستندة إلى التكنولوجيا المعاصرة. ومتميزة عن البنوك الأخرى في اليمن.

إن ما حققه البنك -خلال فترة وجيزة- من (٢٠٠٥-٢٠١٠)، لهو مصدر فخر لكل يمني، كما أنه حافز لكل مؤسسة وطنية، ومصدر أمل -لكل من فقدته- في قدرة هذا الجيل، ونموذج جدير بأن يدرس لطلبة التخصصات الإدارية والمصرفية.

إن وراء هذه التجربة جهود فرق عمل -كبيرة، ومتنوعة- جابت مناطق الجمهورية اليمنية؛ إرضاء لطموح عملائنا، وبحثنا لبلوغ أحدث ما يطبق في العالم، وقدمت نفسها في عمل جماعي، تولت إدارته قيادة وطنية، جديرة بالاحترام، وفرق عمل تستحق أن تتاح لها الفرصة؛ لتستمر في التطوير، وبلوغ المستقبل بكل ما هو جديد.

قطاع تطوير الأعمال

فريق واحد يقود مؤسسة جميع عملائها VIP

جاء تأسيس قطاع تطوير الأعمال، في بنك التسليف التعاوني والزراعي **ALBANK**، ليكون أحد الخطوات الطبيعية الهامة للتطوير الإداري، والتحديث التنظيمي، التي يتبناها البنك في مسيرة بنائه للمؤسسة المالية الرائدة، وفي تجويده لخدماته المصرفية، والمساهمة في ارتقاء القطاع المصرفي اليمني إلى المستوى الذي يلي طموح المجتمع، ويحقق أهداف الدولة، في خلق بيئة ملائمة للاستثمار، وجذب المستثمرين بما يساهم في تحقيق النمو، والاستقرار الاقتصادي، وخفض مستويات البطالة، وتلبية الاحتياجات المالية الحالية، والمستقبلية، لجميع شرائح المجتمع.

شهد العام ٢٠١٠م تأسيس هذا القطاع، في إطار الهيكل التنظيمي الحديث للبنك، الذي أقره مجلس الإدارة، في نهاية العام السابق ٢٠٠٩م، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات، والأعمال التنفيذية تمثلت في مجملها بما يلي:

- اختيار نائب الرئيس التنفيذي لقطاع تطوير الأعمال، بالمفاضلة بين المتقدمين، لشغل هذه الوظيفة من داخل البنك، وخارجه.
- تأسيس إدارة توكيد الجودة، واختيار مدير لها، بالمفاضلة بين المتقدمين، لشغل هذه الوظيفة من داخل البنك.
- إنزال وظائف مدراء الإدارات الأخرى في القطاع، للمفاضلة الداخلية، وإصدار تكليف مؤقت، لقائمين بأعمال الإشراف على الإدارات، من موظفي البنك، حتى إتمام عملية المفاضلة.
- اختيار فريق عمل للإدارات التابعة للقطاع، وإحاثهم بدورات تدريبية متخصصة؛ وفق برنامج متكامل لتأهيل موظفي القطاع.
- بناء خطة استراتيجية للقطاع، في إطار استراتيجيه البنك.
- تطبيق مخرجات الهيكل الخاصة بكل إدارة في القطاع، والوصول بنسبة التطبيق إلى ٦٥٪.
- تعريف جميع مدراء الإدارات، ومدراء الفروع، بأهداف، ومهام إدارات القطاع، عبر ورش العمل، والمكتبة الإلكترونية، والمجلة المصرفية، والبريد الإلكتروني، واشتراك رئيس القطاع، ومدراء إدارته في الاجتماعات الرسمية، وصناعة القرارات، وتقييم الفروع، والإدارات المختلفة.
- إشراك القطاع، وتحمله مسؤولية كبيرة في أعمال تطبيق مخرجات مشروع تحديث البنك، وتطويره: (الهيكلية)، وتقييم إنجاز كافة قطاعات البنك في هذا المشروع.
- تحديد مواقع الإدارات التابعة للقطاع، وتزويدها بالاحتياجات المادية، والتكنولوجية الأساسية المختلفة.

يتحمل قطاع تطوير الأعمال مسؤوليته في توصيل رسالة البنك للجمهور، وتحقيق رؤية البنك، وأهدافه الاستراتيجية التي يتبناها، من خلال إدارته الأربع وهي:

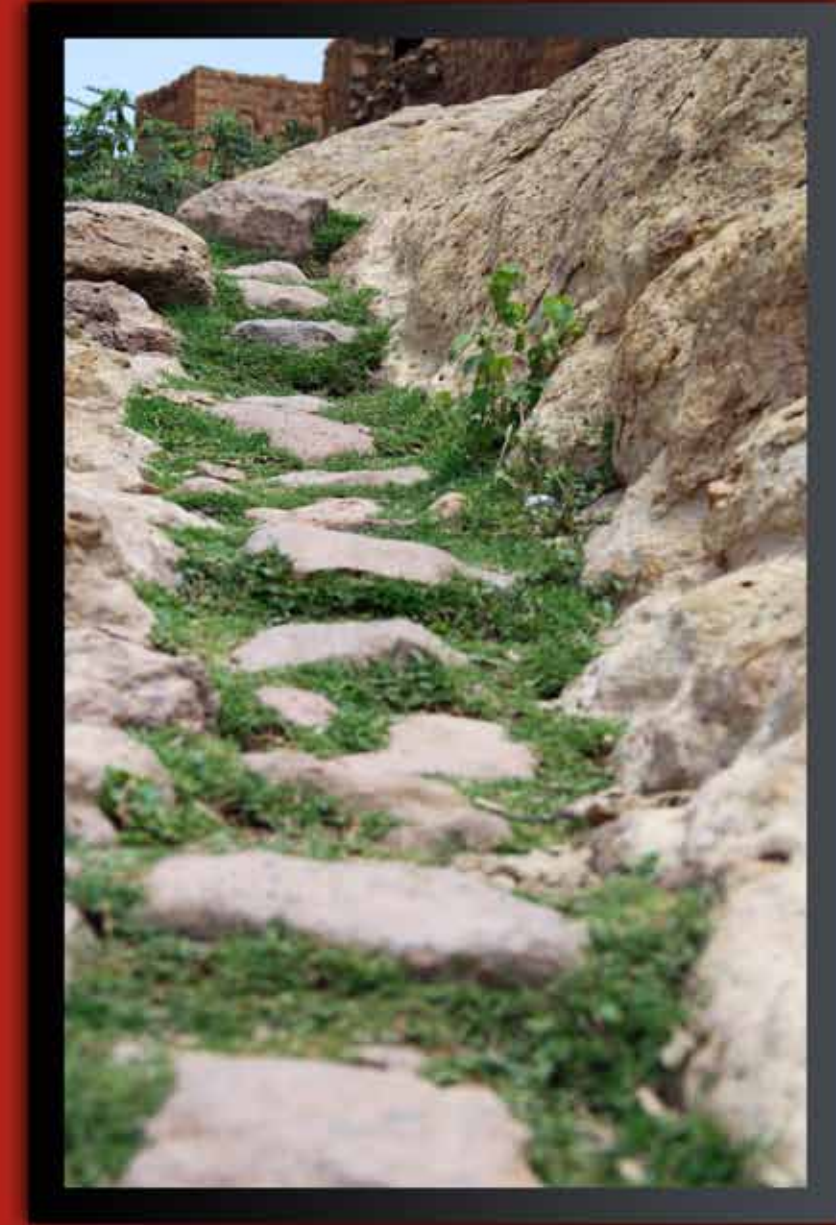
١- إدارة البحوث والتطوير

٢- إدارة توكيد الجودة

٣- إدارة التخطيط الاستراتيجي، والإحصاء

٤- إدارة التسويق

على الرغم من أن العام ٢٠١٠م، هو عام تأسيس القطاع، إلا أن لكل الإدارات التابعة له إنجازات متعددة، في إطار دعم البناء المؤسسي للبنك، والسعي لتعزيز الريادة التي بلغها، والحفاظ عليها.



إدارة البحوث والتطوير

منتجاتنا تتجاوز الحاضر، وتبلغ المستقبل؛ لتلبي رغبات جميع العملاء

ينقضي العام الأول من عمر إدارة البحوث، والتطوير، مع انقضاء العام ٢٠١٠م؛ ليشهد على إنجاز تأسيس الإدارة، وإنهائها لأعمال التأسيس المختلفة؛ لتحمل منذ شهرها الأول مهام بناء (نظام أفكار) المسئول عن حصد أفكار التطوير المختلفة من كافة موظفي البنك، ودراستها، وتقييمها؛ تمهيدا للتطبيق ما أسفرت الدراسات المختلفة عن جدواه، وتلبيته لاحتياجات العملاء، ورغبتهم؛ لتكون هذه الإدارة هي المسئولة عن تلبية احتياجات العملاء، ورغبتهم في المنتجات، والخدمات المصرفية، والمالية المختلفة؛ من خلال تطوير المنتجات والخدمات الحالية، وتحديثها، وابتكار خدمات، ومنتجات جديدة، وإنتاجها؛ لتلبي رغبات الجميع، واحتياجاتهم.

إنجازات ٢٠١٠:

- ١- حصر المنتجات غير التقليدية، التي يقدمها البنك، وتقييمها.
- ٢- بناء نظام تقييم الأداء الدوري، للمنتجات، والخدمات، وقنوات التوزيع التي يقدمها البنك.
- ٣- وضع معايير لنظام تقييم المنتجات، وتحليله، وأخر لتقييم مدراء المنتجات.
- ٤- بناء نظام أفكار، وجوائز المبادرة، وإطلاقهما، وهو نظام خاص بتقييم جميع أفكار التطوير، والابتكار المقترحة من جميع موظفي البنك؛ لتحقيق هدف قيادة السوق المصرفية، فيما يتعلق بتطوير المنتجات، وقنوات التوزيع.
- ٥- تدريب مدراء المنتجات على مهارات إدارة المشاريع، وطرق تقييم المنتجات.
- ٦- إعداد دراسة رضا العملاء، وتحديد احتياجاتهم.
- ٧- بناء نظام شكاوى العملاء، بوصفه أحد قنوات التطوير، والاستحداث؛ ليتم فهم احتياجات العميل، وتلبية هذه الاحتياجات، وتجاوز توقعات العميل؛ من خلال خلق الحاجة، أو الطلب لديه. وتلبيته في نفس الوقت.
- ٨- إطلاق عدد من المنتجات الجديدة، وتطوير عدد من المنتجات الحالية.
- ٩- اقتراح منتجات جديدة؛ تلبي احتياجات العملاء ورغبتهم، وتوقعاتهم من المنتجات، وطرق تقديمها ضمن معايير عالية الجودة، يحددها البنك.
- ١٠- تدريب الموظفين، وتأهيلهم؛ بما يمكنهم من ممارسة أعمالهم؛ وفقاً لما يخدم عملائنا، ويحدد احتياجاتهم، ويلبي رغبتهم.
- ١١- تطبيق أدلة الإجراءات، والنظم التي تأتي نتاجاً لمشروع تحديث البنك، وتطويره: (الهيكلية) بنسبة ٨٩٪.
- ١٢- إعداد وتحديث الدراسة الخاصة عن تجارب البنوك المحلية والإقليمية فيما يخص منتجاتهم وقنوات التوزيع من خلال شبكة الإنترنت.
- ١٣- إعداد النماذج الخاصة بالية (منهجية) تطوير المنتجات وقنوات التوزيع بجميع مراحلها الستة.

إدارة توكيد الجودة:

جوائز الجودة تعبر عن الحد الأدنى لمعايير إنتاج وتقديم خدماتنا

تعد إدارة توكيد الجودة (Quality Assurance) في بنك التسليف التعاوني والزراعي **AGBANK** الأولى من نوعها في البناء التنظيمي، على مستوى جميع البنوك اليمنية، وقد جاءت لتجسد سياسة البنك القائمة على أولوية العميل، وأهميته، كما أنها تعبر بوضوح عن التوجه القوي للبنك، نحو بناء معايير عالية، لجودة الخدمة المصرفية، دون أدنى تنازل عن المعايير الدولية؛ لهذا تتبنى هذه الإدارة ضمن أولوياتها الحصول على شهادة الجودة العالمية أيزو ٩٠٠١-٢٠٠٨.

بدأت الإدارة أعمالها باختيار كوادر مؤهلة، وتدريبها تدريباً عالياً، ليحصل قرابة ٨٠ موظفاً في البنك على الدورات المعتمدة دولياً في الجودة، والتدقيق الداخلي، وكذلك بناء أنظمة معلوماتية تساعد على تحقيق الجودة، وضبطها، في مؤسسة تتكون من ٨١ فرعاً، ومكتباً، وبحود ٢٢ إدارة؛ ولها طموحات أكبر للتوسع.

إنجازات ٢٠١٠:

- ١- الإشراف على تطبيق النظام الآلي، لتتبع العمليات (Work Follow) في البنك، بوصفه أول مشروع من نوعه، على مستوى القطاع الاقتصادي اليمني.
- ٢- بناء الموقع الداخلي، لجميع إجراءات البنك، وسياساته، وإتاحته لجميع موظفي البنك.
- ٣- تصنيف، وترميز، وترقيم، ومراجعة جميع أدلة الإجراءات، والسياسات، والنماذج المستخدمة، التي أتت مصاحبة لمشروع تحديث وتطوير البنك (الهيكلية).
- ٤- مراجعة المفردات المنجزة من الصورة الذهنية الجديدة للبنك، وإقرارها، بهدف توحيدها في العام القادم.
- ٥- تأهيل فريق العمل، وتعريفهم بمعايير الجودة العالمية: الأيزو، وتدريبهم -مع فريق المراجعة الداخلية للبنك- على نظم التدقيق الداخلي للجودة، ومتطلباته؛ وفقاً لمتطلبات الأيزو ٩٠٠١-٢٠٠٨م.
- ٦- إتمام أعمال الرقابة، والتدقيق؛ بغرض تحسين مستوى جودة الخدمة، في المنتجات المصرفية، وقنوات التوزيع.
- ٧- تطبيق أدلة الإجراءات، والنظم التي كانت نتاجاً لمشروع تحديث البنك، وتطويره: (الهيكلية) بنسبة ٧٥٪.
- ٨- تحليل تقارير إدارة التدقيق الداخلي، والكشف عن حالة عدم التطابق، والعمل على وضع الإجراءات الوقائية.

المشاريع المنجزة في إطار تأسيس وضمان جودة الخدمة في البنك:

المشروع الأول: نظام تتبع العمليات (Work Follow)

يعد نظام تتبع العمليات، هو الجهاز العصبي للمنظومة الإلكترونية والإدارية، وهو النظام المسئول عن تحديد حركة جميع عمليات إنتاج الخدمات للعملاء، وتقديمها، وأماكن تأخرها، أو تعثرها؛ وفقاً للزمن المعياري المحدد للإنتاج سلفاً؛ وعليه فإن النظام يتطلب تنفيذ جميع العمليات الإنتاجية، التي يجب إدخالها في هذا النظام العصبي، بطرق الكترونية وليست يدوية، الأمر الذي جعل من المرحلة الأولى لتطبيق هذا النظام تبدأ بتحويل جميع البيانات العمل من النظام اليدوي التقليدي إلى النظام الإلكتروني، المتصل بدوره بقاعدة بيانات شاملة ومحدثة؛ ليتمكن النظام في مجمله من تقديم التقارير الدقيقة، عن سير كافة العمليات، في كل الفروع والإدارات. إن النظام -وفقاً لذلك- يتكون من جزأين هما: نظام أتمتة إجراءات العمل (Bank-BPM*)، ونظام أرشفة الوثائق، والحفاظة اليومية Enterprise Document Management System.

فوائد وميزات النظام:

- تطبيق أسس الحاكمية، ومراقبتها (Corporate Governance).
- خفض تكاليف العمل (Reduce Operating).
- خفض الأخطار التشغيلية (Operational Risk).
- إدارة العمليات، وقياسها، وتحسين أدائها.
- تحسين جودة مخرجات العمليات، وتقليل الأخطاء.
- التخلص من المعاملات الورقية.
- تحسين مراقبة سير إجراءات العمل.
- أتمتة خطوات سير العمليات، وتقليل الزمن الدوري لإتمام العملية.

المشروع الثاني: خارطة الموقع الداخلي لبنك التسليف التعاوني والزراعي

إن مؤسسة بحجم بنك التسليف التعاوني والزراعي **AGBANK**، تنفذ عملياتها بعدد متنوع من السياسات، والإجراءات؛ وتستخدم فيها نماذج عمل كثيرة، ومتعددة، تثرى بشكل متغير، ويومي بأخبار، ومعلومات، ومعارف جديدة، وحديثة، تحتاج لوضع تعاميم، وتنبيهات كثيرة، وكل ذلك بهدف ضمان تناغم جميع العمليات مع بعضها، في الفروع، والمكاتب؛ سعياً وراء تجويد الخدمات، ورفع مستوى رضا العملاء.

تحقيقاً لذلك؛ واستثماراً للبنية التحتية، والتكنولوجية الحديثة المتطورة للبنك، فقد قامت إدارة توكيد الجودة بإنجاز مشروع الموقع الداخلي للبنك، الذي يمكن جميع الموظفين من الاطلاع على أحدث الأخبار، والتعاميم في لحظة إصدارها، ويجعل من جميع السياسات، والإجراءات والنماذج، في متناول جميع المعنيين بها، ومستخدمها في جميع الفروع والإدارات.



نظام أفكار

النظام المسئول عن خلق بيئة خلاقية داخل البنك، عن طريق تقييم ودراسة الأفكار والمبادرات الجديدة من الموظفين أو العملاء، و تطبيق ما يمكن تطبيقه إدارية وتقنياً ومالياً، وتقديم الجوائز المختلفة لأصحاب المبادرات الناجحة.



إدارة التخطيط الاستراتيجي، والإحصاء:

مستقبل واضح، وأهداف دقيقة، يحققها فريق واحد

تم إنشاء، وتأسيس إدارة التخطيط الاستراتيجي، والإحصاء بداية عام ٢٠٠٩م؛ إلا أن الفاعلية الكبرى للإدارة تجسدت خلال العام ٢٠١٠م، لتقوم بدورها المساعد للإدارة العليا للبنك، في مراقبة تطبيق الخطط التنفيذية لهذا العام، وتقييم الأداء على مستوى كل الإدارات؛ بما يضمن تحقيق الرؤية الاستراتيجية للبنك، ويحقق ضمانات عدم الانحراف عنها، يضاف إلى ذلك بناء القنوات التي تضمن تدفق البيانات، والمعلومات من البيئتين الداخلية، والخارجية للبنك، وتجميعها، وتحديثها، وبناء أنظمة تقييم التحالفات، وقياس سياسات المنافسين، والحلفاء الاستراتيجيين المختلفين، وتوجهاتهم.

إنجازات ٢٠١٠:

- ١- عقد ورش عمل لتدريب مدراء الإدارات، على بناء الخطط الاستراتيجية، والتنفيذية.
- ٢- مراجعة الخطط الاستراتيجية، والتنفيذية، ومناقشتها، على مستوى جميع القطاعات والإدارات، وإقرارها من الإدارة العليا.
- ٣- المشاركة في تقييم خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الثالثة، للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م، وهي الخطة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- ٤- المشاركة في إعداد خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية الرابعة، للتخفيف من الفقر ٢٠١١ - ٢٠١٥م، وهي الخطة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- ٥- الربط الشبكي مع الجهات المعلوماتية، وبناء قاعدة بيانات ومعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للبنك، وقنوات تدفق لهذه البيانات والمعلومات.
- ٦- بناء معايير، وتحليل نظام تقييم المنافسين، والحلفاء الاستراتيجيين، وتحديد أولوياتهم، وردود الفعل التنفيذية للبنك تجاه كل منهم.
- ٧- تدريب فريق من الباحثين، والماسحين الميدانيين، وتأهيل الموظفين المعنيين؛ للتعامل مع أنظمة الإحصاء، والتحليل الآلي، وأساليب البحث، والإحصاء الميداني.
- ٨- متابعة تطبيق مخرجات الهيكل، على مستوى القطاعات، والإدارات، ورفع التقارير الدورية بنسب الإنجاز، والوصول بها إلى نسبة إنجاز ٦٥٪.
- ٩- تحديد الأنظمة الإلكترونية اللازمة لتطبيق الخطط، ومتابعة تنفيذها، وتقييم الأداء على أساس الأهداف، وذلك على جميع المستويات في الهيكل التنظيمي، ووضع خطة، وموازنة لشرائها، وتنفيذها في العام القادم ٢٠١١م.
- ١٠- الربط الشبكي للإدارة، مع بعض المراكز، والجهات الإحصائية المعتمدة في اليمن.

إدارة التسويق

الشريك المتميز لجميع فئات المجتمع والمميز لهم

ظلت أعمال إدارة التسويق خلال العام ٢٠١٠م، في مقدمة العمل المصرفي الذي يمارسه البنك؛ لتعلن، وتروج، وتعرف، وتعمل على توصيل منتجات البنك، وخدماته المصرفية، والمالية المختلفة إلى الجمهور، عبر كافة منافذ، وقنوات التوزيع التقليدية، والإلكترونية الحديثة، وجعلها في متناول العملاء؛ لتحقيق لهم بذلك أعلى مستوى من الرضا، والإشباع، ملية كافة احتياجاتهم ورغباتهم، وفي الوقت نفسه تقي بالالتزامات، والمسؤوليات الاجتماعية المختلفة للبنك، في منحهم وضع البنك في مقدمة المؤسسات اليمنية التي تلج السوق الإقليمية، بخطط مدروسة، ومنتجات متعددة ومبتكرة، وتقدم اليمن في أكبر محافل العام ٢٠١٠م أهمها (خليجي ٢٠) وفق أعلى معايير العمل التسويقي الحديث.

إنجازات ٢٠١٠:

- ١- بناء نظام تقييم الرعايات، وتنفيذه، وهو نظام خاص بتحديد الرعايات التسويقية التي يقدمها البنك للفعاليات، والمنظمات، والمؤسسات غير الهادفة للربح؛ وفقاً لأهداف البنك، ومسؤوليته الاجتماعية.
- ٢- إعادة بناء خرائط الانتشار، للوحات البنك الإعلانية، في مختلف المحافظات، والمدن اليمنية؛ وفقاً لنظام تقييم يعتمد على معايير ترتبط مباشرة بسياسة البنك، وأهدافه.
- ٣- بناء قاعدة بيانات شاملة - قابلة للتحديث المستمر - لإدارة العلاقة مع العملاء، والمنافسين، والمزودين.
- ٤- إعداد جميع مفردات، ومكونات الصورة الذهنية للبنك، ومراجعتها؛ تمهيداً لتعميمها.
- ٥- حصر جميع الاحتياجات التسويقية، لجميع فروع البنك، ومكاتبه؛ ليتم تنفيذها خلال العام ٢٠١١م.
- ٦- بناء خطة تنفيذية على المستوى الشهري، لجميع حملات البنك الترويجية، للعام القادم ٢٠١١م، بالتعاون مع كافة إدارات البنك ذات الصلة.
- ٧- الرعاية الحصرية لبطولة خليجي ٢٠ الرياضية.
- ٨- تطبيق أدلة الإجراءات، والنظم التي كانت نتاجاً لمشروع تحديث البنك، وتطويره: (الهيكلية) بنسبة ٦٥٪.
- ٩- تنفيذ الحملات التسويقية والترويجية التالية:
 - البطائق الإلكترونية (فيزا، أميركان إكسبرس)
 - حملة (مبارك عليكم الشهر) في شهر رمضان
 - حملة (اليمن في قلوبنا)
 - حملة (حسابات التوفير)
 - (السرعة للحالات): شبكي لبيك في شهر رمضان
 - حملة (أعيدت) لمنتج قرض العيد
 - الحملة الوطنية للترحيب بضيوف خليجي ٢٠
 - حملة مساندة المنتخب الوطني لخليجي ٢٠
- ١٠- رعاية عدد كبير من الفعاليات الاجتماعية، والرياضية، والتعليمية، والاقتصادية.

أبرز الرعايات لعام ٢٠١٠:

- رعاية بطولة خليجي ٢٠
- رعاية حفل المدارس اليمنية القسم العربي
- رعاية الدورة التدريبية للمهندسين الزراعيين حديثي التخرج
- المشاركة في حملة البيئة والتشجير بمحافظة إب
- رعاية حفل تخرج الدفعة الثانية من حملة الماجستير مركز إدارة الأعمال
- رعاية إصدار قصيدة حب الوطن (فيديو كليب)
- رعاية المسابقة اليمنية لأفضل المواقع الإلكترونية
- رعاية حفل تخرج طلاب مدارس أزال
- رعاية المؤتمر الوطني الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة
- رعاية حفل مدارس حدة فالي (واديان حدة)
- رعاية اليوم العالمي للاحتفال بيوم المعلم بمدينة رداع
- رعاية اليوم العالمي للاحتفال بيوم المعلم بمحافظة ريمة
- رعاية اليوم العالمي للاحتفال بيوم المعلم بمحافظة صنعاء
- رعاية اليوم العالمي للاحتفال بيوم المعلم بأمانة العاصمة
- رعاية العرس الجماعي الأول بمحافظة مأرب
- رعاية حفل تكريم أوائل طلاب الثانوية العامة ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م
- رعاية المهرجان الوطني الأول للزراعة
- رعاية برنامج ترويج الصناعات الوطنية (صنع في اليمن)
- حفل تخرج طلاب جامعة العلوم الحديثة
- رعاية مشروع تخرج رائدات الإعلام
- رعاية الحفل السنوي ليوم البيئة العالمي
- رعاية الحفل المركزي للجامعات ويوم العلم
- رعاية حفل تخرج طلاب قسم العلوم الحاسوب
- رعاية الملتقى الثاني للجودة
- رعاية مؤتمر السلطة المحلية
- رعاية البطولة العربية العاشرة للجودو
- رعاية مؤتمر النفط
- رعاية الدورة التدريبية لتعزيز قدرات الصحفيين الرياضيين في خليجي ٢٠
- رعاية الخيمة الرمضانية بفندق موفمبيك
- رعاية اليوم العالمي لحقوق الإنسان
- رعاية المؤتمر الأول للسلامة على الطرق
- رعاية المؤتمر الدولي الثاني للبن العربي
- دعم إنشاء معمل حاسوب كلية التربية صعدة
- حفل مدرسة محمد حسين عامر
- حفل كلية الطب جامعة صنعاء قسم طب تشخيصي
- حفل كلية التجارة قسم الاقتصاد والإحصاء جامعة صنعاء
- حفل كلية التجارة قسم العلوم السياسية جامعة صنعاء
- المشاركة بحقائب للمؤتمر العمارة الإسلامي بجامعة صنعاء
- رعاية حفل مؤسسة مبادرة
- رعاية حفل قسم المختبرات جامعة الحديدة
- رعاية دورة تدريبية لمعلمي التربية بالشحر
- رعاية حفل كلية الإعلام دفعة الأمل المتقدم جامعة صنعاء
- دعم نقابة المحامين اليمنيين
- المشاركة في دعم مجلة النور الصادره من مدرسة الفريق العمري
- رعاية طباعة كتاب مؤشرات التخطيط
- رعاية دليل الخدمات الحكومية الطبعة الثانية
- رعاية دليل مكافحة غسل الأموال
- رعاية دليل مكافحة الفساد



قطاع الأفراد

الوسيلة المالية والحليف المصرفي الأقرب والأفضل لجميع أفراد العائلة اليمينية في مختلف المناطق

يعد قطاع الأفراد أحد أهم قطاعات العمل في البنوك؛ حيث يساهم هذا القطاع بصورة حاسمة في تكوين الصورة الخارجية لأي بنك، وهو أحد المصادر الهامة لاستقطاب الودائع. ومن خلال هذا القطاع تنطلق البنوك في عمليات إعادة الهيكلة، والتسويق، والتوسع، والوصول إلى أكبر شريحة من العملاء. من هذه الخلفية المعرفية لدور هذا القطاع الهام في بنك التسليف التعاوني والزراعي، يمكن إدراك القفزة الهائلة لسياسة البنك في هذا القطاع خاصة، وفي كل قطاعات البنك بصورة عامة.

إن حرص (كك بنك) على العميل - الذي يعد المنطلق والغاية - تجلى في تغير جذري لسياسة قطاع الأفراد، من خلال رؤية القطاع، ورسالته، ومنجزاته التي ركزت على تغطية أسواق جديدة للأفراد غير مخدومة في القطاع المصرفي بمنتجات جديدة تلبي طموحاتهم مع تقديم امتيازات لعملاء الأفراد الحاليين عبر تنويع منتجات الأفراد المختلفة.

وتكفل العام الماضي بإنجازات متعددة على المستوى التنظيمي والخدمي تلخصت أهمها في التالي:

- ١- تأسيس إدارة الفروع وقنوات الإكترونية، واختيار مدير لها بالمفاضلة بين المتقدمين، لشغل هذه الوظيفة من داخل البنك.
- ٢- تأسيس إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واختيار مدير لها بالمفاضلة بين المتقدمين، لشغل هذه الوظيفة من داخل البنك.
- ٣- تأسيس إدارة الأفراد والمنشآت الصغيرة، واختيار مدير لها بالمفاضلة بين المتقدمين، لشغل هذه الوظيفة من داخل البنك.
- ٤- إنزال وظائف مدراء الإدارات الأخرى في القطاع، للمفاضلة الداخلية، وإصدار تكليف مؤقت، لقائمين بأعمال الإشراف على الإدارات، من موظفي البنك، حتى إتمام عملية المفاضلة.
- ٥- بناء خطة استراتيجية للقطاع، في إطار استراتيجيه البنك.
- ٦- تطبيق مخرجات الهيكلية الخاصة بكل إدارة في القطاع، والوصول بنسبة التطبيق إلى توحيد الصورة الذهنية في الفروع المختلفة تنفيذاً لمخرجات الهيكلية و وفق برنامجها الزمني.
- ٧- تنظيم اللقاءات الدورية الموسعة بالفروع والإدارة العامة تنفيذاً لمبدأ الشفافية والمساءلة وفق مخرجات الهيكلية.
- ٨- تحديد مستهدفات الفروع بالنسبة للأفراد وعلى ضوء الدراسات المصرفية المتخصصة.
- ٩- عقد سلسلة من الدورات التدريبية لموظفي خدمة عملاء الفروع في بيع وتقديم خدمات الأفراد بمستوى نوعي عالي الجودة.
- ١٠- افتتاح مكاتب وفروع جديدة.
- ١١- تدشين صرافات آلية في مناطق جديدة لخدمة الجمهور وصل العدد إلى ١٢٤ صراف بنهاية العام وزيادة عدد نقاط البيع القائمة.
- ١٢- المنافسة بإنزال منتجات أفراد جديدة.

في إطار سعيه لخدمة أكبر شريحة عملاء في المجتمع حقق القطاع إنجازات في إطار رؤية البنك وأهدافه الإستراتيجية من خلال إدارات القطاع المتخصصة وهي:

- ١- إدارة الفروع وقنوات التوزيع الإكترونية.
- ٢- إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ٣- إدارة الأفراد والمنشآت الصغرى.
- ٤- إدارة الائتمان الزراعي والريفي.
- ٥- إدارة البطاقات.
- ٦- إدارة الخدمات الخاصة.



إدارة الفروع وقنوات التوزيع

أقرب للعملاء من محافظتهم

تمكن البنك من الحفاظ على ريادته وموقعه التنافسي بين البنوك المتقدم في مجال التوسع والانتشار وكذلك في مجال قنوات التوزيع الإلكترونية وذلك تماشياً مع رؤيته في تلبية احتياجات عملائه لجميع متطلباتهم المصرفية أين ما كانوا في أراضي الجمهورية اليمنية.

إنجازات ٢٠١٠م في مجال الانتشار والتوسع:

تم افتتاح خمسة مكاتب في عدد من المحافظات اليمنية وفي أماكن حيوية ليحافظ البنك على ريادته في هذا المجال ليصل عدد الفروع (٥٢) فرعاً و (٢٩) مكتباً حيث يعد هذا الانجاز ميزة تنافسية ينفرد بها بنك التسليف التعاوني والزراعي. وعلى الصعيد الإقليمي أضاف البنك إلى شبكة فروع المحلية افتتاح فرع جيبوتي الذي شهد ذلك رسمياً عام ٢٠١٠م.

في مجال قنوات التوزيع الإلكترونية:

نظراً لما ينفرد به البنك في السوق المصرفي اليمني من تقديم خدمات إلكترونية عديدة وهامة وعلى مدار الساعة وبكل أمان وسهولة يقدمها لكافة عملائه وبشكل يلبي احتياجاتهم المتجددة، وذلك من خلال قنوات توزيع إلكترونية أهمها: باقة كاك موبيلي التي تعتبر من أهم قنوات التوزيع لاحتوائها على خدمات عديدة ينفرد بها البنك، كذلك الإنترنت المصرفي، ونقاط البيع المنتشرة في عموم البلاد. وعلى الصعيد نفسه فقد تم خلال العام ٢٠١٠م تعزيز شبكة أجهزة الصرافات الآلية في الجمهورية اليمنية وذلك بتركيب (٣٤) جهازاً جديداً ليحافظ البنك على مركزه التنافسي و المتقدم بين البنوك اليمنية من حيث عدد أجهزة الصرافات الآلية ليصل عددها إلى ١٢٤ صرافاً آلياً.

إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المصدر الأساسي والوسيلة المثلى لتنمية و تمويل قطاع عريض في الاقتصاد الوطني من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، له دور كبير في مكافحة الفقر، و امتصاص البطالة

إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد الإدارات الهامة التابعة لقطاع الأفراد وقد تم تأسيسها في شهر فبراير ٢٠١٠، وتعني هذه الإدارة بإدارة الأنشطة والعمليات المتعلقة ببيع ائتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستقطاب عملاء جدد وكذا وضع الإجراءات التي تخدم العملية البيعية وتقديم الدعم الفني للموظفين في مختلف الفروع لضمان تحقيقها للأهداف المحددة لها ولضمان كسب رضا العملاء وكذا متابعة أعمال الفروع والتأكد من سير عملية بيع الخدمة المصرفية بفاعلية وفقاً للسياسات المتبعة وإعداد التقييم الائتماني لعملاء البنك ومراقبة وتحليل أداء المحفظة الائتمانية ودراسة التعديلات المطلوبة على التمويلات والموافقة عليها بحسب الصلاحيات الائتمانية.

إنجازات ٢٠١٠م:

- ١- قيام الإدارة بإعداد الخطة التنفيذية لمخرجات الإدارة وتطبيق أدلة الإجراءات التي أتت نتاجاً لمشروع تطوير وتحديث البنك بنسبة ٨٠٪.
- ٢- المشاركة بأوراق عمل في عدة ندوات داخل وخارج البنك والمتعلقة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ٣- إعداد آليات لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقدمة لجهات التمويل الخارجية بغرض الحصول على تمويلات خارجية لتقدمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، الشركة اليمنية للغاز المسال).
- ٤- صياغة عدد من المنتجات تتعلق بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- تنفيذ عدة دورات تدريبية لموظفي الإدارة في مجال تحليل الائتمان للعميل المصرفي ومهارات الاتصال والتعامل مع الآخرين والتخطيط الاستراتيجي وبطاقة الأداء المتوازن.
- ٦- التنسيق والتواصل مع الفروع واستلام وتحليل ملفات عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودراستها ائتمانياً بعد القيام بتنفيذ زيارات ميدانية للعملاء حيث بلغ إجمالي العملاء الذين تم البت في تسهيلاتهم ما يقرب عدد (٩٥) عميل وبلغ إجمالي تسعمائة مليون ريال يمني ويجري الفصل بين عملاء قطاع والشركات وفقاً لمعايير مهنية.



إدارة الائتمان الزراعي والريفي

الممول الأساسي للتنمية الزراعية والريفية والسمكية

إدارة الائتمان الزراعي إحدى الإدارات الرئيسة المكونة لبنك التسليف التعاوني والزراعي ومنذ إنشائه في العام ١٩٨٢ بعد دمج بنك التسليف الزراعي وبنك التعاوني الأهلي للتطوير وتقع ضمن الهيكل التنظيمي لقطاع الأفراد.

أهداف الإدارة:

- ١- تمويل المشاريع الفردية والجماعية والجمعيات الزراعية والسمكية والعمل على جذب المدخرات وفتح الحسابات لتحقيق سياسة الحكومة إلى إحداث تنمية شاملة وتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وتسعى الإدارة عبر الفروع بتوسيع الخدمات التنموية (نباتية - حيوانية - سمكية - مهنية).
- ٢- تنفيذ سياسة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي عبر منح قروض البرنامج الوطني لزراعة القمح والحبوب الأخرى والبقوليات.
- ٣- تقديم القروض الميسرة لصغار المزارعين والصيادين من خلال المساهمة في تمويل العديد من المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية وكذلك القروض الصغيرة والتسهيلات وتحسين ظروف المعيشة للمزارعين والصيادين وتمكين المرأة الريفية من المشاركة في مشاريع التنمية المختلفة.
- ٤- تمويل مشاريع الصناعات الزراعية والتعاونية.
- ٥- مساهمة الإدارة في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية الخمسية للبنك عبر قطاع الأفراد وبالتالي المساهمة في إعداد تقييم لتلك الخطط بين الحين والأخر وموافاة الجهات الرسمية به.
- ٦- تقوم الإدارة بوضع خطط الإقراض السنوية بحسب الموارد المتاحة، ووضع البرامج التنفيذية لهذه الخطط بما يحقق أفضل معدلات الأداء وكذا إعداد التقارير الدورية التي تعكس مؤشرات عملية المنح عبر الفروع للأهداف المختلفة.

إنجازات ٢٠١٠م:

- ١- الاستمرار في تقديم الخدمات التمويلية للقطاعين الزراعي والسمكي خلال السنوات من (٢٠٠٦-٢٠٠٩).
- ٢- قيام البنك ممثلاً بالإدارة في تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي من خلال البرنامج الوطني للقمح والحبوب الأخرى والبقوليات.
- ٣- مشاركة الإدارة في تأسيس قطاع الأفراد من خلال التعاون في إعداد السياسات والخطط المتعلقة بذلك وتحت إشراف نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الأفراد وتوجيهاته.
- ٤- قيام الإدارة بإعداد كافة الخطط الاستراتيجية والموازنات التقديرية لها.
- ٥- العمل بصورة مستمرة للبحث عن مصادر تمويل للمشروعات الزراعية والسمكية بالتواصل مع الجهات الرسمية في الدولة ممثلة بصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ووزارة الزراعة والجهات الخارجية ممثلة بمنظمات (الفاو - الإيفاد الخ) وتحت إشراف الإدارة العليا.
- ٦- متابعة تحصيل مبالغ دعم رسوم الخدمة المقدمة من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لصالح البنك مقابل منح البنك للقروض بفوائد ميسرة وذلك بإعداد التقارير الموضحة لبيانات القروض الممنوحة بحسب الفروع والأهداف والمستفيدين من تلك القروض.
- ٧- متابعة وتقييم عملية منح القروض عبر فروع البنك وتقييم ذلك مكتبياً وميدانياً.
- ٨- المشاركة جنباً إلى جنب مع إدارة التحصيل لمتابعة تحصيل القروض التنموية المختلفة ميدانياً سواء كانت قروض الحافظة الائتمانية أو قروض البنك أو قروض صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي الممنوحة عبر البنك.
- ٩- تحديث السياسات واللوائح المنظمة لعملية الإقراض وفقاً لمخرجات الهيكلية.
- ١٠- تدريب ضباط الائتمان في بعض الفروع على دليل دراسة الجدوى الاقتصادية باستخدام الحاسوب وسوف يتم إستكمال تدريب بقية الفروع خلال عام ٢٠١١.
- ١١- المشاركة في كافة المؤتمرات وورش العمل المتعلقة بعمل الإدارة مثل (مؤتمر البن - الإستراتيجية الزراعية لمؤتمر المياه - مؤتمر الأمن الغذائي والحد من الفقر).
- ١٢- المشاركة في إعداد الخطة الإستراتيجية للقطاع للأعوام (٢٠١٠-٢٠١١).
- ١٣- المشاركة في إعداد الآليات اللازمة لاستقطاب مصادر تمويلية للجانب التنموي (مثل آلية صندوق تشغيل الشباب - آلية التمويل المقترح تنفيذها في الشركة اليمنية للغاز المسال - آلية منح قروض مشروع البرنامج الوطني للقمح والحبوب الأخرى).
- ١٤- إنجاز أوراق العمل التي طلبت من الجهات الرسمية في الدولة والمشاركة في الرد على المصفوفة الإجرائية الحكومية لتنفيذ توصية مجلسي الشورى والنواب للعام (٢٠٠٨-٢٠٠٩).
- ١٥- عمل بروشور الدليل الإرشادي للإقراض التنموي والريفي والحرفي وبالتعاون مع إدارة التسويق التابعة.
- ١٦- إعداد تقرير شامل عن نشاط البنك في هذا المجال وتحت إشراف الإدارة العليا للبنك وتقديمه إلى الجهات الرسمية في الدولة ممثلة بمجلسي الوزراء والشورى.

إدارة الأفراد والمنشآت الصغرى

خدمات تلبي احتياجات الفرد منذ ما قبل الولادة، و في كل مراحل حياته

إدارة متخصصة في بيع منتجات الأفراد، مسؤولة عن أنشطة المبيعات لخدمات ائتمان الأفراد والمنشآت الصغرى، ووضع الإجراءات بما يخدم العملية البيعية وتقديم الدعم الفني للموظفين في مختلف الفروع بما يضمن كسب رضا العملاء و استقطاب عملاء جدد، ودراسة الطلبات المقدمة من الفروع والتأكد من مطابقتها للشروط ضمن عملية المتابعة اليومية للفروع.

إنجازات ٢٠١٠م:

- ١- توحيد نموذج اتفاقيتي صرف الراتب والقرض الحسن في جميع الفروع بالتعاون مع الإدارة القانونية.
 - ٢- المشاركة في إدخال بيانات القروض لنظام البنك المركزي اليمني.
 - ٣- جمع وتوثيق اتفاقيات صرف الراتب والقرض الحسن في الفروع وإمداد موقع البنك الداخلي بها.
 - ٤- مراجعة وتعديل دليل ائتمان الأفراد.
 - ٥- المشاركة مع إدارة البحوث والتطوير في تصميم وبناء منتج قرض العيد والقيام ببيعه والذي حقق نجاحا كبيرا.
 - ٦- تفعيل وتنشيط باقة حسابات التوفير وإطلاق المسابقة السنوية على حسابات التوفير (رضي، البراعم، أمان) بالتعاون مع إدارة الجودة، إدارة الفروع وإدارة التسويق.
 - ٧- إنشاء وحدة التمويل الأصغر.
 - ٨- عقد ورشة عمل مشتركة مع قيادة الصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق التشجيع الزراعي والمتعلقة بالتمويل الأصغر بالتعاون مع إدارة المتابعة والخدمات الخاصة وإدارة الجودة وإدارة الفروع وقنوات التوزيع.
 - ٩- إعداد آلية موحدة لإقراض المتقاعدين العسكريين في جميع فروع البنك.
 - ١٠- استقطاب جهات جديدة من القطاع العام والقطاع الخاص لمنتج صرف الراتب.
 - ١١- تدريب موظفي الإدارة في مجالات مختلفة وأهمها في الإئتمان.
 - ١٢- منح الفروع صلاحيات مباشرة في منح قروض الأفراد.
- ومن مشاريع عام ٢٠١٠:

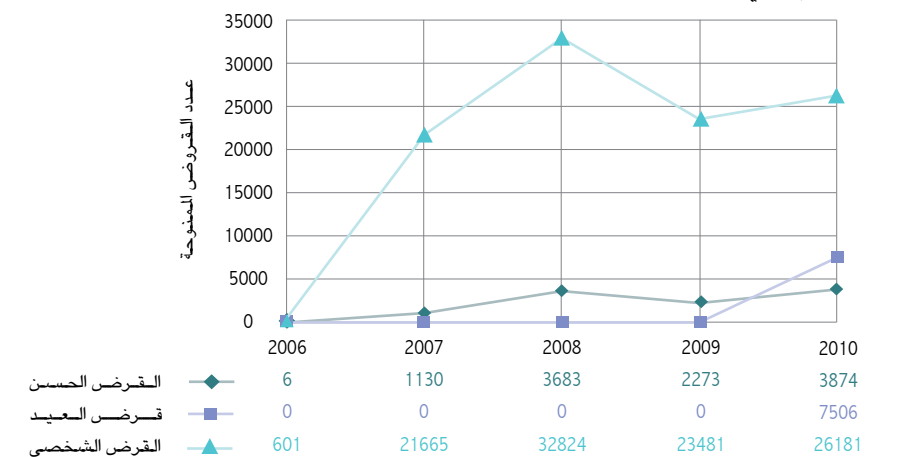
• الاتفاقيات:

- توثيق الاتفاقيات الموقعة والعمل على تحديثها وتزويد موقع البنك الداخلي بها بالتعاون مع إدارة الفروع.
- المشاركة في توحيد النماذج الخاصة بالقروض الاستهلاكية بالتعاون مع إدارة الجودة.

• القروض الاستهلاكية:

- استهداف شريحة جديدة من المقترضين بباقة (قرض العيد، أضحيتي) بغرض التميز في تقديم خدمات ائتمانية جديدة اجتذبت شريحة كبيرة من العملاء.
- تنشيط بيع القرض الحسن، ورفع معدلات النمو بنسبة (١,٧٠٪) عن العام ٢٠٠٩.
- مراجعة وتعديل دليل ائتمان الأفراد المتعلق بآليات منح القروض الاستهلاكية المتنوعة، وإعداد دليل تسويقي لخدمة العملاء عن القروض الاستهلاكية بالكامل، وأهم الأسئلة التي قد تواجه موظف خدمة العملاء من قبل العميل.

رسم بياني يوضح مستوى نمو القروض الاستهلاكية



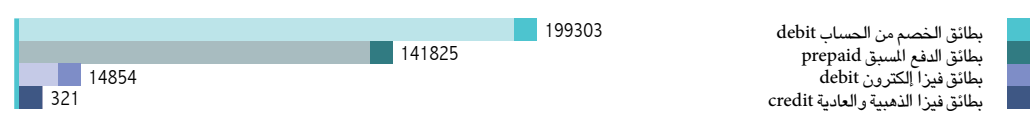
إدارة البطاقات

تنوع متجدد من البطاقات التي تناسب احتياجات جميع العملاء و يرحب بها في كل مكان

إدارة متخصصة في الإشراف على تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بطلبات ومعاملات البطاقات المصرفية وأيضا متابعة إصدار البطاقات والأرقام السرية ومعالجة اعتراضات العملاء ومشاكلهم للتمكن من تقديم خدمة مميزة لعملاء البنك.

تميز **بنك** بتفرد التكنولوجيا في العديد من الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه وتصدره للمواقع الريادية بين البنوك المحلية في نوعية وجودة تلك الخدمات الآلية والحديثة التي كان للبنك شرف السبق والتفرد في تقديمها للعميل المصرفي في اليمن من خلال العديد من الخدمات الآلية ومنها بطائق السحب بأنواعها المختلفة. حيث أظهرت الأرقام والإحصائيات أحقية كاك بنك بالصدارة والريادة المصرفية في اليمن، حيث بلغ عدد البطاقات الآلية الصادرة عن البنك عدد ٣٥٦.٣٠٣ بطاقة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠.

نوع وعدد البطاقات الآلية الصادرة عن البنك حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠



أنواع البطائق التي يصدرها البنك:

- ١- بطاقة فيزا إلكتروني (Visa Electron).
- ٢- بطاقة فيزا كلاسيك (Visa Classic).
- ٣- بطاقة فيزا الذهبية (Visa Gold).
- ٤- بطائق الدفع المسبق (Prepaid Card).
- ٥- بطاقة الخصم من حساب (Debit Card).
- ٦- بطاقة شركة النفط اليمنية (YPC Card).
- ٧- بطاقة بلقيس للسيدات (Belqis Card).

إدارة الخدمات الخاصة

الارتقاء في تقديم وتطوير الخدمات المقدمة لكبار العملاء بما يخدم مصلحة البنك ويحقق رؤيته الشاملة

في إطار عملية التطوير المستمرة وإعادة هيكلة بنك التسليف التعاوني والزراعي، وبالنظر إلى الأهمية النسبية لكبار العملاء في البنك تقرر استحداث إدارة الخدمات الخاصة لتكون معنية بتقديم الخدمات لكبار عملاء البنك بمهنية وجودة عالية تعكس رؤية البنك لهذه الشريحة المهمة، وفي ذات الوقت قامت الإدارة بتسويق الخدمات والمنتجات الاستثمارية والمشاريع المتعلقة بإدارة الثروات لكبار العملاء.

إنجازات ٢٠١٠م

- ١- مشروع تصنيف العملاء إلى شرائح بحسب الأهمية في إطار توجه البنك نحو التنوع والتميز في خدمة الشريحة الأكبر في السوق المصرفية، شريحة الأفراد عبر باقات المنتجات الثرية والمتعددة.
- ٢- دراسة وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بتصنيف العملاء.
- ٣- البدء بتصميم رؤية وفق خطة إستراتيجية للإدارة في ضوء المعايير الدولية و بما يتناسب مع السوق المحلية.
- ٤- إعداد باقة منتجات للعملاء VIP بالتعاون مع إدارة البحوث والتطوير وتقديم مقترحات متعددة من أجل إنشاء و تطوير باقة متكاملة من المنتجات الخاصة بكبار العملاء، بما يلي متطلباتهم واحتياجاتهم.

قطاع الخدمات المساندة

بيئة مثالية لصناعة النجاح، والتميز المعرفي والاحتراف المهني، يعمل بها بتجانس فرق من المحترفين والمتخصصين، الذين يحملون أعلى مستويات الولاء لمؤسستهم الرائدة

حظي قطاع الخدمات المساندة في العام ٢٠١٠م، بعملية تطوير إداري وتنظيمي وتكنولوجي واسعة، استهدفت إكسابه المقومات والإمكانات اللازمة لتحمله مسؤولية الدعم الخلفي، وإدارة الموارد المختلفة للبنك وتوفير المستلزمات المتنوعة لجميع قطاعاته وفروعه، وبالشكل الذي يضمن توفير البيئة المثالية لتحقيق أفضل العوائد من استثمارات البنك المالية والبشرية والتقنية.

وبالرغم من انهماك جميع قطاعات البنك بتطبيق مخرجات مشروع الهيكل، إلا أن قطاع الخدمات المساندة كان هو المسؤول عن توفير جميع الإمكانيات اللازمة لتطبيق هذه المخرجات في جميع القطاعات والفروع، وتوفير البيئة المثالية لنجاح هذه المرحلة من المشروع، ذلك علاوة على تطبيق ما يخصه من مخرجات المشروع، وبالتالي فإن النجاح الذي حققه القطاع في العام ٢٠١٠م، قد انعكس بكل وضوح في الإنجازات التي حققتها جميع قطاعات البنك وفروعه خلال العام نفسه.

وقد تبنى القطاع خلال مسيرته التنفيذية للعام ٢٠١٠م، سياسة إدارية وتنظيمية ساعدته على تحمل مسؤوليته، وتنظيم الجهود التي يبذلها جميع منتسبيه، وقد تمثلت أهم معالم هذه السياسة فيما يلي:

- تعزيز ثقافة العمل أولاً، عن طريق التركيز على التدريب والتأهيل المهني والعلمي والثقافي لشريحة الموظفين ذوي الاتصال المباشر بالعميل (مثل خدمة العملاء والكول سنتر، ومدراء الفروع).
- تطبيق مخرجات مشروع الهيكل، وفقاً لأسس التطوير وتخفيض الوقت والجهد اللازم لتنفيذ العمليات المختلفة.
- الرضاء الوظيفي، هو المدخل الوحيد لتحقيق أهداف الولاء الوظيفي، وذلك من خلال تحقيق مبادئ العدالة وتحسين مستوى الدخل، والتقييم المستمر.
- أتمتة جميع العمليات التي من شأنها تعزيز قيم الشفافية والإفصاح بتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.
- المتابعة المستمرة لتطبيق إستراتيجية القطاع، ومنع أي انحراف عنها.



إدارة الموارد البشرية

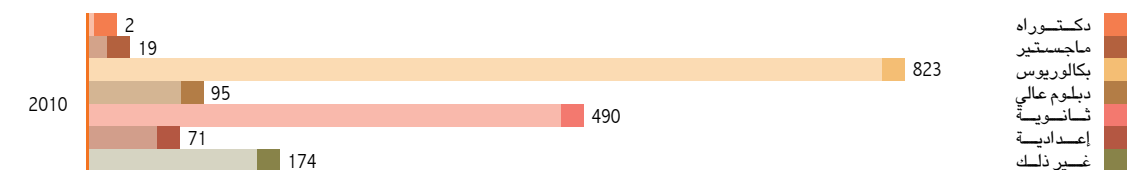
فرق عمل متجانسة، من المتخصصين، يعملون في بيئة مستقرة، يمثل الالتحاق بها أمل كل صاحب طموح في سوق العمالة

إنجازات ٢٠١٠:

تطوير الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية، والمتمثلة في تحديث كافة السياسات والإجراءات، إضافة إلى عكس مجمل التطورات التي تمت على الهياكل التنظيمية للبنك على أنظمة الموارد البشرية، وذلك بتحديث بطاقات الوصف الوظيفي (Role Profile) حسب المهام والواجبات.

- ١- تنفيذ نظام التقييم بالعوامل وقياسه على أداء الموظفين.
- ٢- تنفيذ برنامجاً خاصاً بتحديد الفجوة بين متطلبات الوظيفة والموظف وتغطية جانب القصور المتعلقة بالموظف.
- ٣- القيام بعملية الأرشفة الالكترونية لجميع الملفات والوثائق المتعلقة بالموظفين.
- ٤- استحداث بطاقات لجميع الوظائف الجديدة وبما يتوافق مع الهيكل التنظيمي، كما تم تقييم كافة الوظائف وتصنيفها حسب معايير التقييم العالمية لها (Internatioal Position Evaluation)، والانتهاه من إعداد كافة الإجراءات الكفيلة بتوفير واعتماد سلم درجات للوظائف.
- ٥- المحافظة على العناصر البشرية المتميزة، وبذات الوقت تحقيق الترشيح المناسب في النقصات والكوادر، مما أثر إيجابياً على مؤشرات الكفاءة لتبقى ضمن المعايير العالمية للصناعة المصرفية.
- ٦- الحرص على إيجاد بيئة العمل المناسبة لجميع موظفي البنك والذي بدوره عكس إيجابياً على الرضا الوظيفي، وأيضاً المحافظة على معدل الدوران الوظيفي.
- ٧- الاستمرار على جذب أفضل الكفاءات للعمل لدى البنك في ظل التنافس الشديد الذي يشهده سوق الكفاءات المحلي والإقليمي.
- ٨- العمل في تحديث الهيكل الإداري والتنظيمي لمستويات الإدارة العليا والذي يكفل انسجاماً مع أهداف البنك، مع تقسيم الأقسام والإدارات إلى مراكز تكلفة ومراكز تكلفة فرعية؛ بحيث يساهم هذا التقسيم في معرفة الوضع المالي والتكلفة والدخل والأرباح والأداء العام لكل مركز تكلفة في أي وقت.
- ٩- العمل على خلق العدالة والوضوح في توزيع الوظائف الإشرافية، وتخطيط القوى العاملة على المدى القريب والبعيد.
- ١٠- تحديد معايير مهنية تم تطبيقها على هيكل الأجور والتي تعد من أفضل المرتبات نتيجة للمسح السوقي للبنوك المنافسة.
- ١١- رفع سقف التأمين على الحياة الخاص بالموظف إلى اثنين مليون وفي حالة الإصابة إلى أربعة مليون.
- ١٢- منح الموظف بطائق تأمين صحي بتعاقد مع كاك للتأمينات بحيث تغطي أغلب محافظات الجمهورية وأيضاً بعض الدول الخارجية مع احتساب نسبة تتراوح من (٥٠٪-٢٥٪) على الموظف.

المؤهلات حتى نهاية ٢٠١٠:



عدد الموظفين (ذكور - إناث) حتى نهاية ٢٠١٠:



الإدارة المالية

الوحدات الإدارية والأنشطة التشغيلية، جزء من مراكز الاستثمار التي تحقق العائد الأمثل

تعتبر الإدارة المالية من أهم إدارات البنك لما هو مناط بها من أعمال كبيره حيث قامت الإدارة بمراقبة ومتابعة أداء أنشطة البنك المختلفة للمحافظة على المكانة التي وصل إليها البنك على المستوى المحلي والإقليمي.

حيث تمارس الإدارة مهامها وفق دليل الإجراءات و بحسب معايير دولية منها إعداد وإصدار الميزانيات، إعداد الموازنات التقديرية، إعداد الحسابات الختامية وكذلك التحليل المالي، وإعداد التقارير للمستفيدين (الإدارة العليا - الجهات الخارجية ذات العلاقة) والمشاركة في إعداد الخطط الإستراتيجية للبنك وإحكام الرقابة الفاعلة على أداء الفروع في كل الأعمال لإصدار بيانات فعلية ومعبرة عن الواقع وإعداد تقارير الأداء الشهرية.

وتسعى الإدارة المالية دوماً لمواكبة التطورات المصرفية وذلك بالانتقال السريع لتطبيق المعايير المحاسبية المفروضة على القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً. ومن أهم الانجازات هو تصميم نظام آلي لمخرج التكاليف والعمل عليه.

إدارة تطوير الأداء (التدريب)

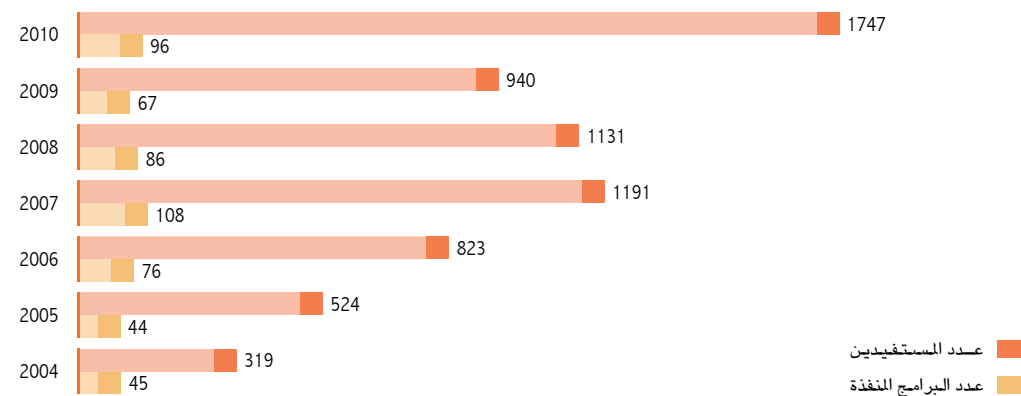
الاحتراف المهني والتحديث المعرفي، صفة منتسبين البنك، ومعيار أساسي لتقييمهم

إنجازات ٢٠١٠:

إيماناً بأن العنصر البشري هو أحد أهم مرتكزات نجاح المؤسسات في تحقيق النمو والتميز، فقد احتل هذا العنصر أهمية خاصة ضمن إستراتيجية البنك وتوجهاته المستقبلية، وانطلاقاً من هذا التوجه، فقد ركزت إستراتيجية تطوير الأداء (التدريب) على تنمية معارف ومهارات الموظفين وتنويعها لتتواءم مع متطلبات العمل وتطورات.

عقد بنك التسليف التعاوني والزراعي خلال العام ٢٠١٠ (٩٦) برنامجاً منفذاً لعدد (١٧٤٧) موظف. حيث تم التركيز على الجانب الإداري والفني بشكل أكبر من ذي قبل. وبدأ أيضاً البنك العمل على وضع وتطوير سلسلة جديدة من الدورات التدريبية خلال العام.

عدد البرامج التدريبية المنفذة والمستفيدين منها حتى نهاية ٢٠١٠:



عبد سعيد الطيار
مساعد الرئيس التنفيذي
للموارد البشرية

إدارة الخدمات الإدارية

بيئة مثالية لصناعة النجاح

إنجازات ٢٠١٠:

تجسيدا لرؤية بنك التسليف التعاوني والزراعي الهادفة إلى توفير بيئة عمل مهنية وعصرية لراحة الموظفين والعملاء على حد سواء، يأتي ملخص انجازات الإدارة:

- ١- توفير كافة مستلزمات الإدارة العامة والفروع وتجهيز المكاتب الجديدة التي تم افتتاحها خلال العام تنفيذاً لسياسة الانتشار الجغرافي.
- ٢- توفير كافة متطلبات الأمن والحماية سواء للممتلكات أو الأفراد لكافة الفروع والمكاتب المنتشرة في عموم الجمهورية اليمنية.
- ٣- القيام بأعمال الصيانة للمباني والأجهزة والمعدات وكذلك المتابعة للأعمال الإنشائية (مباني ديكور).
- ٤- توفير كافة الاحتياجات من الأثاث والآلات والمعدات والقرطاسية والمطبوعات.
- ٥- التأمين على ممتلكات البنك من الأصول الثابتة والسيارات والصرافات الآلية، والنقدية داخل الصرافات.
- ٦- الإشراف على وسائل النقل من حيث التحرك والصيانة والتأمين.
- ٧- القيام بكافة المهام المتعلقة بالسفر وحجز التذاكر وتأشيرات الدخول.
- ٨- تركيب وتشغيل نظام الـ Focus الخاص بالمشترى والمخازن.
- ٩- المتابعة للمشاريع المنفذة والمشاريع قيد التنفيذ.

مركز التدريب:

المركز الدولي للاحترف المصرفي

وجد البنك أنه من الضروري القيام بالواجب الوطني، في تأسيس مركز تدريب متخصص يوفر للبنك (أولاً)، و للقطاع المصرفي اليمني (ثانياً) كل خدمات التأهيل والتدريب التي تتبناها في إستراتيجياتها، وسياستها التنفيذية، وبما يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني من هذه الخبرات.

للأسباب التالية:

- ١- ندرة الموارد البشرية المصرفية المحترفة والمتخصصة، في السوق اليمنية.
- ٢- وجود فجوة بين أحدث المعايير والمعارف الدولية للعمل المصرفي، وبين الخبرة والممارسة المهنية في القطاع المصرفي اليمني.
- ٣- التطور السريع في تكنولوجيا صناعة الخدمات المصرفية.
- ٤- افتقار اليمن لمركز تدريب معتمد ومتخصص يضمن تقديم المعرفة وصناعة المحترفين المصرفيين.
- ٥- تبني البنك لسياسة التدريب والتأهيل، والاهتمام المعرفي بموارده البشرية.



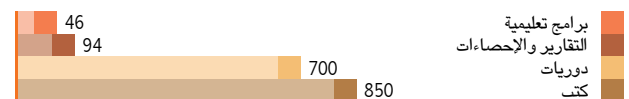
مركز التدريب المصرفي

مركز يقدم أحدث الدورات التدريبية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بالصناعة المصرفية، ويقدم خدماته لموظفين كاك بنك أولاً، ثم جميع موظفين القطاع المصرفي اليمني، وبمفهوم استثماري بحت.

المكتبة الإلكترونية والمنندى التفاعلي:

هي مكتبة إلكترونية تسعى لأن تمثل ثروة معلوماتية تشمل الحديث والقديم، المهني والأكاديمي، الكتب والدوريات والأبحاث والدراسات والإحصائيات، ونتائج المؤتمرات والندوات، وكذلك تتضمن الدورات التدريبية المسجلة أو التي تقدم عن بعد، وتقدم خدماتها بانسيابية عبر الحواسيب وشبكة الإنترنت المحلية والعالمية، لتشكل المعين الأساسي لكل باحث اقتصادي أو ممارس مهني، أو موظف يسعى إلى اكتساب الخبرة والمهارة العلمية والمهنية.

محتويات المكتبة الإلكترونية:



مراحل إنشاء المكتبة الإلكترونية:

تم تفعيل المكتبة وتقديمها لخدماتها على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تقدم خدماتها بعد إنشائها على مستوى الموظفين والشبكة الداخلية للبنك لتشمل الفروع، ويتم عبرها تقديم الدورات التدريبية المسجلة في جميع التخصصات المصرفية، والإدارية والاقتصادية.
- **المرحلة الثانية:** يتم تطويرها لتصل إلى مستوى خدمة مصرفية تقدم عبر البنك لعملائه وبرسوم رمزية، ويتم وضع كبائن خاصة بالبنك في مراكز المعلومات والبحث العلمي والمكتبات العامة والجامعات، تحمل هذه الكبائن اسم (CAC Library) ويسمح لمستخدمها بالولوج إلى موقع المكتبة فقط للبحث العلمي ولصالحات معينة، وتسمح فقط لعملاء البنك بالحصول على جميع المعلومات التي تحتويها المكتبة.

أهداف إنشاء المكتبة الرقمية للبنك:

في ظل افتقار اليمن للمكتبات ومراكز المعلومات من ناحية، وتوجه البنك لبناء مركز تدريب متخصص وسعيه لتطوير الموارد البشرية الداخلية، وتقديم الخدمات الحديثة لرفع رصيده من الحصة السوقية من ناحية أخرى، سيحقق إنشاء هذه المكتبة الأهداف التالية:

- ١- تحقيق الريادة المعلوماتية في المجتمع.
- ٢- رفع مستوى التدريب والتأهيل في البنك وتفعيل نظام التعليم المستمر (عن طريق تصوير الدورات التدريبية التي يقيمها مركز التدريب ووضعها على موقع المكتبة ليتمكن الجميع من الاستفادة منها).
- ٣- مواكبة التقدم العلمي والتقني المصرفي في العالم.
- ٤- المساعدة في تقييم الموظفين من ناحية القابلية للتطور والقدرة على التعلم.
- ٥- نشر وتحديث الوعي المصرفي لدى جميع منتسبي البنك وبنفس المستوى.
- ٦- تيسير الحصول على المعلومات وتوفير الجهد المبذول فيه.
- ٧- تأمين أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات المختلفة التي تخدم أهداف البنك وتشجع الموظفين على التطور.
- ٨- توفر الإمكانيات التفاعلية أي القدرة على البحث في قواعد عديدة للربط الموضوعي وفتح المجالات الواسعة أمام المستفيد.
- ٩- تجنب تكاليف ومجهود الأرشيف الورقية، والحمل المادي للمطبوعات، واستقدام المتدربين من خارج العاصمة لعقد الدورات المباشرة، وشراء النسخ العديدة من مطبوعات متشابهة، ونظام الإعارة والفقدان والمتابعة.
- ١٠- تجنب سلبيات حصول البعض على مزايا التدريب والحصول على المعلومات دون البعض الآخر.
- ١١- إثراء الموارد البشرية علمياً، وبشكل يضمن استثمارها بقدر أكبر.
- ١٢- رفع مستوى الاستفادة من النظام الآلي الذي يمتلكه البنك.
- ١٣- تقديم خدمة جديدة للعملاء، يتميز بها البنك عن باقي البنوك.
- ١٤- دعم النشاط التسويقي للبنك والمساهمة في رفع الحصة السوقية من العملاء للبنك، خاصة الطلاب والباحثين وأساتذة الجامعة.
- ١٥- إغناء الثقافة الإلكترونية خارج البنك، ورفع مستوى مهارة الحصول على المعلومات في المجتمع.
- ١٦- المساهمة الاجتماعية في رفع مستوى البحث العلمي والتطور المهني في الجمهورية اليمنية. ■



المكتبة الإلكترونية

والمنندى التفاعلي

المكتبة الإلكترونية:

موقع الكتروني داخلي

يمكن لجميع موظفين

البنك زيارته في أي وقت،

ويحتوي كمية كبيرة وحديثة

من الكتب والدوريات

والدراسات، والدورات

التدريبية المرئية والمسومة،

في جميع المجالات الإدارية

والمالية والاقتصادية

والمصرفية، وكذلك ما يخص

التنمية البشرية.

المنندى التفاعلي: موقع

خاص بالنقاش (Chatting)

مقسم إلى غرف حسب

القطاعات والتخصصات،

يمكن لجميع الموظفين الدخول

إلى أي غرفة منها لمناقشة

جميع الأمور ذات العلاقة

المشتركة بين الموظفين.

مشروع الهيكلية:

مشروع للتحديث والتطوير

الإداري والتنظيمي، يمس

جميع إجراءات تنفيذ الأعمال،

والهيكل التنظيمي، وسلم

الأجور وتقييم الوظائف

والموظفين، وبما يضمن تجويد

الخدمة والحصول على مزايا

تنافسية، وتحقيق مستوى

عالي من الولاء لدى الموظفين،

وتحقيق أفضل عائد على

البالغ المستثمرة.

قطاع المخاطر

نشاط مصرفي خال من المخاطر وأداء مهني للحفاظ على حقوق البنك



يعد بنك التسليف التعاوني والزراعي أول بنك في السوق المصرفي يقوم بالبدء بتطبيق المتطلبات والأنظمة الخاصة بمعايير بازل ٣ "للمراقبة المصرفية"، وذلك بعد التقدم الملحوظ، والتنفيذ الفعلي لمعظم متطلبات بازل ٢.

يوفر قطاع المخاطر خدماته من خلال إدارته ذات الطبيعة الرقابية؛ من أجل حصر جميع أنواع المخاطر، وقياسها، ومتابعتها، والتخفيف منها؛ للوصول إلى أفضل المستويات التي توازن فيما بين العائد، والمخاطرة؛ بما ينسجم مع الإستراتيجية العامة لقبول المخاطر.

يعمل قطاع المخاطر، مع ما يمثله من لجان تابعة لمجلس الإدارة بوصفه مستوى تنفيذياً للمراقبة على قطاعات الأعمال، والقطاعات المساندة منها، ضمن هيكل البنك التنظيمي، ويقوم بإدارة منظومة قياس جميع المخاطر، وتحليلها؛ تلك المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومن ثم معالجة جميع الحالات الخاصة بالعملاء، والمتعاملين من جانب، والحالات القانونية من جانب آخر، فضلاً عن التأكد من التزام البنك بتطبيق جميع القوانين، والتعليمات المحلية والدولية؛ بما يضمن سلامة الأداء.

يقوم القطاع بتنفيذ جميع السياسات، والإجراءات الكفيلة بتخفيف جميع أنواع المخاطر، واتخاذ السبل والإمكانات المتاحة من أجل ذلك، والتعامل مع الديون المتعثرة، والقضايا المرفوعة؛ وفق أعلى الممارسات المصرفية المهنية المتاحة.

يسعى القطاع إلى رفع مستوى المعرفة داخل البنك بأفضل معايير الصناعة المصرفية، من خلال تطوير أدوات قياس، ونماذج معتمده للتعرف على أنواع المخاطر المحتملة، وتقييمها ورفع نتائجها للجهات المعنية؛ وفقاً للمعايير المقررة، والتعليمات النافذة، وما ذلك كله إلا من أجل الالتزام بكافة القوانين المحلية والدولية.

يقوم قطاع المخاطر بتنفيذ برنامج عمل محدد لقياس مخاطر الائتمان وقد تبنى في وقت سابق نماذج تحليل المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى مخاطر السوق، والسمعة، والإستراتيجية، والقانونية؛ ليكون بنك التسليف التعاوني والزراعي هو أول بنك في السوق المصرفي يقوم بتطبيق تلك المعايير؛ تمهيداً لاستكمالها جميع المتطلبات والأنظمة الخاصة بتطبيق معايير بازل ٣ "للمراقبة المصرفية"، وذلك بعد التقدم الملحوظ، والتنفيذ الفعلي لمعظم متطلبات بازل ٢. ويسعى القطاع بتطبيق تلك المعايير الدولية - بوصفه أول بنك يطبقها في اليمن - من أجل غرس ثقته لدى أكبر شريحة من المودعين، والمستثمرين، وكذا إعطاء فرص أفضل، ومجالات توسع أكبر لدى المرسلين، والتوسع على مستوى الأسواق المحلية والخارجية.



إدارة المخاطر

قياس المخاطر المصاحبة لنشاط البنك وأدائه، وتخفيفها، من خلال تطبيق أفضل السبل والممارسات الممكنة؛ وفقا للمعايير الدولية والتعليمات الملزمة؛ تحقيقا لأعلى عائد ممكن، وبأقل تكلفة للمخاطر القائمة، والمتوقعة

تقوم إدارة المخاطر بتطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل، وكذا تبني المبادئ الأساسية لقياس المخاطر، وأهمها:

مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان: "تقليدية – إسلامية"، كونها عنصرا أساسيا لتحقيق هدفه الأسمى في المحافظة على تحسين نوعية الأصول، وتركيبية المحفظة الائتمانية. ويعتمد البنك على معايير ائتمانية موثوقة، وكذا على سياسات، وإجراءات، ومنهجيات خاصة بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى طرق اتصال واضحة، ووسائل، وأنظمة آلية حديثة ورقاية فاعلة تُمكن البنك من التعامل مع المخاطر المحتملة، وكذا التحديات المحيطة بمستوى عال من الثقة والاحتراف. إن العملية الائتمانية في البنك تتم وفقا لمبادئ، وأسس رئيسية:

- حدود واضحة لمستوى المخاطر الائتمانية، ومراجعة دورية لهذه الحدود، ومراقبتها، وإجراء أي تعديلات لازمة لضمان سلامة العملية الائتمانية.
- تحديد الصلاحيات الائتمانية، واعتماد قرارات اللجان ذات العلاقة .
- إلغاء الصلاحيات الفردية، وكذا إيقاف العمليات الائتمانية، غير المكتملة الدراسات، أو الإجراءات.
- اعتماد صلاحيات ائتمانية؛ وفقاً لمستويات المخاطر "لكل لجنة ائتمانية" على مستوى الإدارة العامة، والفروع.
- التأكد من تحليل العملاء مالياً، وائتمانياً؛ بما يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر "فرد، أو شركة، أو مجموعة شركات".
- مراجعة تحليل نوعية المحفظة الائتمانية، وأداء الائتمان؛ وفق مؤشرات الجدارة الائتمانية، واتخاذ الاجراءات الكافية لتنفيذ ذلك.
- استخدام مبادئ اختبارات الضغط (stress testing) التي تتضمن فرضيات، وتوقعات مختلفة التأثير؛ للوصول للنتائج السليمة؛ وفقاً للظروف المختلفة.
- تقييم التركزات الائتمانية، ومتابعتها، ووضع الآليات المناسبة للتعامل معها .
- منهجيات علمية لتقييم الأداء التاريخي، وكذا عملية التصنيف الائتماني المبنية على أسس كمية ونوعية.
- إدارة فعالة لعملية التوثيق، وإدارة الضمانات، وحفظها، ومتابعة عملية تقييمها؛ للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة.
- المراجعة الدورية لكافة التسهيلات المصرفية؛ للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية، أو تراجع يستدعي اتخاذ إجراءات احترازية.
- التأكد من فاعلية نظام الإنذار المبكر، وقدرته، بشكل مستمر؛ لتحديد المخاطر المحتملة، وكشفها.
- توفير المعلومات الائتمانية عن العملاء؛ بإيضاح حجم الالتزامات القائمة عليهم لدى البنوك الأخرى، من خلال نظام الاستعلام المصرفي.

مخاطر التشغيل

هي مخاطر عدم كفاية، أو قصور في التعليمات، والأنظمة الداخلية التي قد تنتج عنها خسائر متوقعة، أو غير متوقعة، وتشمل مخاطر عدم انضباط الأنظمة المعمول بها، التي يتدخل فيها العنصر البشري: كالاتيالي، والعمليات الخاطئة، وتوقف العمل، وتكرار الأخطاء، ونظام تقارير غير كفؤ... إلخ، ويعمل مسؤولو المخاطر التشغيلية –بالاستناد إلى مقررات لجنة بازل– على تحديد تلك المخاطر، وضرورة وجود نظام لمراقبة سقوفها المقبولة.

يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية الناتجة عن تعثر آليات العمل، والأنظمة الداخلية، وعدم كفاءة العناصر البشرية، ومخاطر السمعة، ويعمل على تحسين آليات العمل، وأنظمتها بشكل مستمر، مستخدماً كافة الوسائل لتدارك مخاطرها، واتخاذ كافة إجراءات الحيطة، والحذر؛ لتجنبها قدر المستطاع. وترتكز إدارة المخاطر التشغيلية في البنك على الجوانب التالية:

- مراجعة الأهداف الموضوعة لقياس المخاطر التشغيلية، وتحديثها باستمرار.
- التحقق من مدى التقيد بالتعليمات، والحدود الموضوعة.
- تحديد الصلاحيات، والموافقات الواجب توفرها لكل مستوى إداري له علاقة بالمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين، ومراقبة سلامه عمليات العاملين، من خلال مخرجات النظام الآلي.
- تحديد المهام التي يوجد فيها ازدواج، والعمل على تصحيحها، ووضعها موضع المراقبة الدقيقة.
- التأمين الكافي لوجودات البنك، وسجلاته.
- التأكد من سلامه إجراءات أنظمة الضبط الداخلي للأنشطة، والأنظمة، والمنتجات القائمة منها، والجديدة.
- وضع الإجراءات، والسياسات المرتبطة بتحويل المخاطر إلى الغير، كحالات التأمين، أو حالات التحوط بواسطة مؤسسات أخرى.

مخطط مقارنة كفاية رأس المال (٢٠٠٩-٢٠١٠):



مخاطر السيولة

يهتم البنك بإدارة السيولة؛ حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة من مصادر التمويل؛ ولأغراض تعزيز السيولة يحتفظ البنك بأصول سائلة كافية. ولقد كان لهذا الاهتمام المستمر بمتطلبات السيولة الأثر الكبير في زيادة البنك، ومركزه المتميز بين البنوك؛ بتوفيره طلبات العملاء النقدية والتحويلات المستعجلة؛ حيث إن السياسات، والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة تركز بشكل أساسي على أن التزامات البنك يتم الوفاء بها عند الاستحقاق، وتحت كافة الظروف، وبدون تكاليف إضافية؛ كل ذلك يتم في إطار مراقبة، وتقارير يومية، وأسبوعية عن وضع السيولة الفعلي، والمتوقع للبنك. لقد بذل البنك جهوداً كبيرة في تحسين، وتطوير أساليب قياس السيولة، وتحليلها؛ فقد تم دعم هذه التقارير باختبارات الحساسية اللازمة لسيناريوهات متعددة، ومتوقعة. إن أسلوب البنك الرامي لإدارة السيولة يعطي الثقة الكاملة في قدرته على مواجهة كافة التطورات غير المتوقعة في أوضاع السوق، مع استمراره بالوفاء بالتزاماته تجاه العملاء، ومتطلبات الجهات الرقابية. وبالتالي فقد اثبت نظام إدارة السيولة كفاءة عالية، وقدرة بالغة في التعامل مع طلبات العملاء. كما تقوم لجنة الأصول – الخصوم"ALCO" بتحليل التدفقات النقدية، ومخاطر السوق باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل كل من الأسعار، ومزيج المنتجات عند اللزوم؛ وذلك للمحافظة على الهيكل الأمثل لمركز البنك، والمخاطر المرتبطة به.

مخاطر السوق

هي المخاطر التي قد تنتج عنها خسارة محتملة جراء التغير في قيم محافظ البنك؛ بسبب تقلبات أسعار الفائدة، ومعدلات صرف العملات الأجنبية، وغيرها من القيم: كالأسهم، والسلع، وهوامش الائتمان. تقوم لجنة الأصول – الخصوم "ALCO" بالإشراف على مخاطر السوق، بتقديم الإرشاد في ما يتعلق بالمخاطر المقبولة، والسياسة اللازمة بهذا الخصوص؛ كما تقوم بالموافقة على السقوف المقررة للعمليات ذات العلاقة بتحديد السياسات، والإجراءات، والتعليمات الخاصة بأنشطة الاستثمار، وإدارة المحافظ المختلفة؛ تخفيفاً لمخاطر السوق المختلفة، كما تتم مراقبة السقوف المحددة لمخاطر السوق ومراجعتها دورياً من قبل إدارتي الاستثمار، والمخاطر؛ لإقرارها من قبل لجنة الأصول – الخصوم"ALCO"؛ وفقاً لإستراتيجية البنك، ومستوى المخاطر المقبولة. تعد مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك ذات مستوى محدود، وتتم إدارتها، ومراقبتها بشكل جيد، وبصورة مستمرة. ويمكن القول بضالة المخاطر الرئيسية على المدى الطويل.

مخاطر أسعار الصرف

يتم وضع حدود صارمة لتعامل البنك في مجال المتاجرة بالعملة الأجنبية، وفي المقابل يتم مراقبة المراكز المفتوحة بشكل مكثف؛ للتقليل من المخاطر المحتملة، كما يتم قياس التعاملات المفتوحة من خلال تقارير يومية، وأسبوعية، ومراقبتها بما يكفل تخفيف الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وبما يكفل –أيضاً– تنفيذ تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.

إدارة الأزمات (خطة الاستمرارية)

تقع على عاتق إدارة الأنظمة مسؤولية التأكد من وجود نظام متكامل لإدارة الأزمات، وخطة استمرار العمل في حال وقوع أزمات، أو حالات طوارئ. ولقد برهن التخطيط في مجال الحالات الطارئة السابقة على أهمية ذلك؛ حيث نجح هذا التخطيط المسبق يتمكين البنك من إدارة أزماته في أصعب الظروف.

يضطلع قسم الانتشال من الكوارث بتطبيق خطة الاستمرارية الكفيلة بضمان النشاط، وحفظه، واستمراره؛ وهناك أيضاً قسم أمن المعلومات المسؤول عن وضع، وتنفيذ سياسة شاملة على مستوى البنك؛ لحماية المعلومات؛ وفقاً لأفضل المعايير، والممارسات الدولية.وقد قام القسم بإطلاق عدة مشاريع، تم تنفيذها؛ بهدف تفعيل الرقابة، ورفع مستوى المعرفة، والتطبيق لدى العاملين، وذلك على مستوى جميع فروع البنك.

مخاطر السمعة:

- تتضمن مخاطرة السمعة ظهور سمعة عكسية عن البنك، لدى السوق المصرفي؛ بسبب شكاوى العملاء، التي قد تؤدي إلى فقدان أعداد من قاعدة العملاء.
- وتنشأ هذه المخاطرة في المنتجات/قناة التوزيع الجديدة، خاصة عند إطلاق المنتج، أو قناة التوزيع بدون تجهيز كاف لإطلاقهما مثل: عدم وضوح الإجراءات، وعدم وضع متطلبات الخدمة قيد التنفيذ في الفروع مثل: النماذج، أو عدم تدريب الموظفين.
- ويعمل البنك جاهداً لتفادي مثل هذه المخاطر من خلال إتباع ما يلي:
- التأكد من سلامه تطبيق آلية تطوير المنتج، أو قناة التوزيع المعتمدة.
- التأكد من وجود خطة إطلاق المنتج، وبأنه قد تم تطبيقها فعلا، قبل التنفيذ النهائي.
- إعداد استراتيجية تسويق طويلة الأجل، تتضمن عناصرها الخمسة (المنتج، والسعر، والمكان، والترويج، والربحية).
- التأكيد على تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة.
- التطوير المتواصل لمزيج المنتجات؛ للاستجابة لتطورات السوق.
- استخدام أساليب حديثة، كالتسويق الخفي.
- تفعيل آلية شكاوى العملاء.
- زيادة وعي العاملين بالبنك، فيما يخص أهمية المحافظة على قاعدة العملاء، وتوسيعها.
- الاستخدام الدوري للاستبانات عند تقديم الخدمات المصرفية، وتقييمها.

المخاطرة الاستراتيجية:

تنشأ المخاطرة الاستراتيجية من القرارات الخاطئة طويلة الأجل التي قد تتخذها إدارة البنك، أو نتيجة عدم القدرة على اتخاذ القرارات بما يخص القضايا الأساسية لتطوير المنتجات/قنوات التوزيع؛ فتبقى دون حلول. أو بسبب قرارات اتخذت استناداً إلى تشخيص خاطئ أثناء وضع الخطة الإستراتيجية للتسويق، وتطوير المنتجات، ومن أجل تفادي ما سبق، فإن البنك يحرص على:

- تطبيق إستراتيجية طويلة الأجل، تشمل جميع مواردها (البشرية، والمالية، والمادية، والمعلوماتية)، وكذا تصميم أساليب التقييم الدوري، والإبلاغ الصحيح.
- التحديد السليم لإستراتيجية تقديم المنتجات، والخدمات (من خلال إستراتيجية التسويق).

إدارة المتابعة، والتعاملات الخاصة

اختيار البدائل المثلى لاسترداد الديون، باستخدام أفضل الطرق، والإمكانات، وبأقل التكاليف الممكنة، من خلال التعامل الأمثل مع متطلبات العملاء

رؤية إدارة المتابعة والتعاملات الخاصة تنطلق كما ونوعاً من الرؤية العامة للبنك، وتسعى دوماً من أجل الإسهام في رفع معدل دوران الأموال وتكوين محفظة ائتمان ذات جودة عالية، من خلال إدارة القروض المتعثرة، التي عجزت الإدارات المانحة عن استردادها، ونستطيع تقييم الأداء من خلال قراءة نتائج النشاط، وأهم المشاريع المطلقة للعام ٢٠١٠:

- ١- نسب التحصيل لأنواع القروض إجمالاً:
 - نسبة تحصيل القروض الشخصية. ٩٢٪
 - نسبة تحصيل القروض التجارية. ٧٠٪
 - نسبة تحصيل القروض الزراعية. ٨٣٪
 - النسبة العامة. ٨٢٪
- ٢- بلغ إجمالي تحصيلات القروض المتعثرة مليار وخمسمائة مليون ريال، لعدد ١٤ فرعاً.
- ٣- تم إصدار قرار بتكوين لجنة التحصيل، والقروض المتعثرة؛ بحكم أن إدارة الديون المتعثرة من المهام الأساسية المناط بإدارة المتابعة، والتعاملات الخاصة؛ حسب ما ورد في السياسة الائتمانية، وبصياغة دليل الإجراءات تم تنفيذ القرار، وتفعيل اللجنة للوقاية من أخطار الديون المتعثرة، وإيجاد المعالجات المناسبة لها في الوقت المناسب؛ لاستردادها، والحفاظ على حقوق البنك.
- ٤- تم إطلاق اسم جديد للإدارة هو: إدارة المتابعة والتعاملات الخاصة؛ لما للتسمية الجديدة من دلالات تحفظ للعملاء -حتى المتعثرين منهم- مكانتهم، وتعبير عن طبيعة عمل الإدارة الحديث، وهو التعامل الأمثل مع جميع ملفات العملاء، والمتعاملين مع البنك.
- ٥- تم تنفيذ دليل الإجراءات الخاص بإدارة المتابعة، والتعاملات الخاصة؛ بناءً على أحدث السبل والممارسات العملية، وأفضلها، وهي التي انبثقت عن مخرجات إعادة الهيكلة التي تمت مؤخراً بالبنك.

وحدة الضبط والالتزام

مخاطر الامتثال

يستند نظام البنك لمراقبة الامتثال إلى المبادئ التي تبناها مؤخراً؛ من حيث التزام جميع موظفي البنك بالقيام بواجباتهم؛ وفقاً لأعلى معايير النزاهة المهنية، وتعزيز ثقافة الالتزام بالتعليمات، والسياسات الملزمة، وتوفير البيئة المناسبة لضمان الشفافية اللازمة.

يستمر البنك في تحقيق مبدأ كفاية الالتزام مع مراعاة المحافظة على كفاءة أدائه. في مواجهة الازدياد الكبير للقوانين والقواعد والتعليمات الرقابية؛ وعليه فإن نجاح برنامج مراقبة الامتثال يتطلب تعزيز مبدأ المحاسبة، كونه أحد أعمدة الالتزام، ويشتمل برنامج مراقبة الامتثال في البنك أيضاً على مبادئ مكافحة عمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية الأخرى التي تستند إلى الحوكمة المؤسسية والسياسات والإجراءات الملزمة؛ وذلك من أجل التعرف على المخاطر المحدقة بالبنك، وكيفية الإبلاغ عنها، وقد سعى قطاع المخاطر بهدف تحقيق ذلك، لتوفير التدريب اللازم، ووسائل الرقابة والتقييم الضرورية، وأنظمتها؛ لتخفيض جميع المخاطر القانونية التي قد تواجه البنك.

أهم الإنجازات عام ٢٠١٠

بعد صدور القانون رقم (١) لعام ٢٠١٠ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصدور اللائحة التنفيذية ذات الصلة، قامت وحدة مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب بترجمة التحديثات التي احتواها القانون واللائحة على السياسات والإجراءات التي يتبناها البنك وهو الأمر الذي أعقبه اتخاذ خطوات متعددة من شأنها التأكد من الالتزام بتلك السياسات والإجراءات ومنها التالي:

- ١- تحديث سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وتنقيحها، وفقاً لقانون ٢٠١٠.
- ٢- فرض التعاميم ذات الصلة، والمطالبة بالالتزام بها، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:
 - تعاميم لم توفر لها الوسائل التقنية أدوات رقابية للتأكد من تطبيقها:
 - كافة النقاط عن أهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبعض السياسات الواجب اتباعها.
 - تعميم حول الحوالات الخارجية.
 - تعميم حول الاعتمادات المستندية.
 - تعاميم وفرت لها الوسائل التقنية أدوات رقابية؛ للتأكد من تطبيقها:
 - تعميم لموظفي خدمة العملاء حول سياسات فتح الحسابات "تجاري، أفراد، منظمات دولية، منظمات خيرية، الخ".
 - إرسال دليل يساعد على معرفة المستندات الواجب توفرها، عند فتح الحسابات بمختلف أنواعها.
 - تعاميم لتنظيم النقاط المتعلقة ببعض الحسابات الخاصة، وتوضيحها مثل: "حسابات المتوفين، والوكلاء الغير مقيمين، والشركاء؛ حتى لا تستغل لعمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب.
- ٣- تصميم تقارير تعكس النقاط الرئيسية الواجب مراقبتها بصورة يومية، التي قد تثبت وجود عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب ومنها:
 - تقرير العمليات المصرفية اليومية، ويشمل "الإيداعات، والسحبيات، والحوالات الصادرة والواردة، وعمليات الـ E-Banking، والضمانات، والاعتمادات".
 - تقرير عمليات البيع، والشراء للعملاء الأجنبية.
 - تقرير فتح الحسابات الجديدة و الحسابات الخاملة و الحسابات المتكررة.
 - تقرير حوالات السريع.
- ٤- تجهيز مشروع تصنيف العملاء حسب القطاعات.
- ٥- وضع سياسات، وإجراءات تفعيل الحسابات الخاملة.
- ٦- دراسة السياسات، و الإجراءات الخاصة بالإدارات الأخرى، التي قد تستغل خدماتها في عمليات غير صحيحة "مشبوهة"؛ من خلال التأكد من سلامة إجراءاتها، وعدم تعارضها مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ٧- النزول الميداني لمراجعة ملفات العملاء، والتحقق من صحة الإجراءات المتبعة عند فتح الحسابات.
- ٨- المطالبة بتصحيح، وتعديل، واستكمال قاعدة بيانات العملاء في النظام، وتحديثها؛ وفق التعليمات المحددة.
- ٩- تحديث نماذج عمل دورات تدريبية؛ لتوضيح مبادئ مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وأثارها، ووسائل مكافحتها، وطرق الإبلاغ عنها.
- ١٠- التأكيد على النقاط التي ذكرها القانون، المتعلقة بمبادئ: أعرف عميلك، من خلال بذل العناية الواجبة في التعرف على نوعية العميل.
- ١١- تقييم ردود البنوك قبل الدخول في تعاملات مالية؛ وذلك لمعرفة مدى التزامها بالقوانين المحلية، والدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أهم المشاريع المقبلة

يسعى البنك لمواكبة التحديثات الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو الأمر الذي تطلب اتخاذ خطوات جديدة؛ لتحديث مهام الوحدة بالشكل المطلوب، وتمثل الخطوات القادمة في:

- ١- استكمال نظام قاعدة بيانات خاص بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ٢- تأهيل ضباط الارتباط في كافة فروع البنك، ومكاتبه.
- ٣- تهيئة نظام لتصنيف العملاء؛ حسب درجة المخاطر.
- ٤- وضع سياسة قبول العملاء، من قبل لجنة ذات علاقة، وبحسب درجة المخاطر المرتبطة بهم.
- ٥- تنفيذ مشروع تصنيف العملاء؛ حسب القطاعات.
- ٦- تقييم نماذج ملفات فتح الحسابات التجارية؛ بما يكفل احتوائها على البيانات الأساسية.
- ٧- تكثيف الدورات التدريبية للموظفين.
- ٨- تقييم سياسات، وإجراءات باقي الإدارات، أو المنتجات، والخدمات المقدمة ذات الصلة.
- ٩- نشر مواضيع على المكتبة الإلكترونية لتوعية الموظفين حول ماهية غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر المرتبطة والآثار السلبية المترتبة على البنك عامة، والموظف خاصة. ■

قطاع العمليات المصرفية

إدارة ناجحة بأحدث الأنظمة لأوسع شبكة خدمات مصرفية في اليمن

توجه بنك التسليف التعاوني و الزراعي نحو العميل، معتمدا سياسة وحيدة لخدمته، وضمان استقطابه، وهي رفع جودة خدماته الداخلية إلى أقصى مدى ممكن، وبأسرع وقت متاح، وكان لا بد أن يواكب هذا الأمر انفتاح على الخارج، ومنافسة لخدماته في الجودة، والسرعة، والتعاطي مع أحدث الطرق التكنولوجية؛ لتقديم خدماتنا المصرفية، وإنجاز عمليات البنك؛ بما يلي طموحات العميل، ويشعره أنه يتعامل مع أرقى الخدمات المصرفية المنافسة لأشهر المصارف العالمية. من خلال هذا التوجه انصرف القطاع إلى تقسيم مهامه على إدارات متخصصة هي:

- ١- إدارة العمليات الدولية
- ٢- إدارة العلاقات الدولية
- ٣- إدارة العمليات المركزية
- ٤- إدارة تكنولوجيا المعلومات

إدارة العمليات الدولية

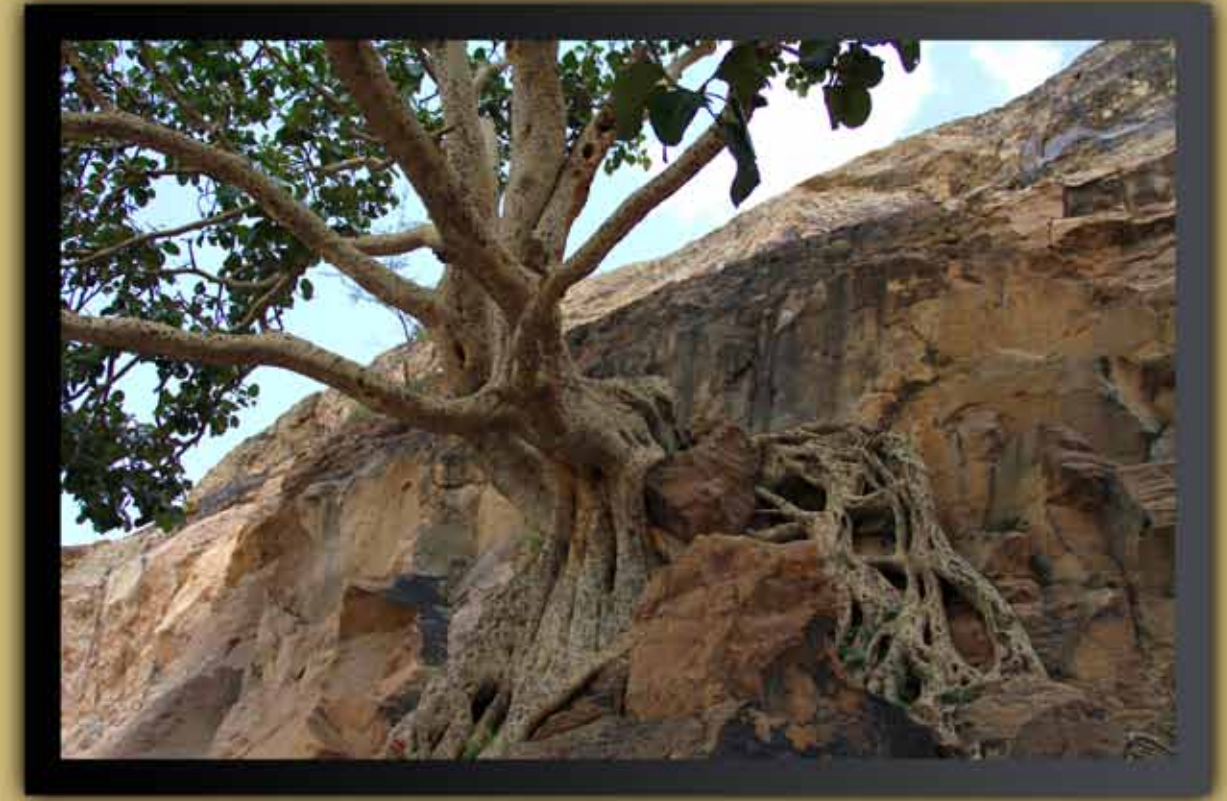
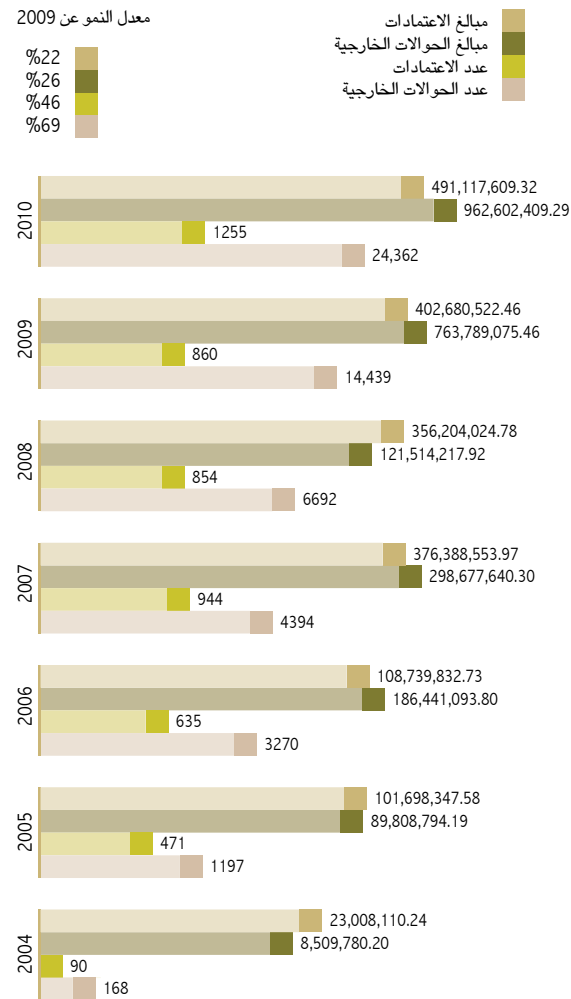
الخيار المشرف للعميل والمفضل من البنوك الأجنبية لتنفيذ العمليات المصرفية الدولية

حفل العام ٢٠١٠م بعدد غير يسير من التطورات علي جميع مستويات البنك، وبالنسبة لإدارة العمليات الدولية فقد حظي تطبيق مخرجات الهيكلية بالأولوية؛ سعياً لتلبية طموحات عملائنا. وقد شهدت الإدارة تفاعلاً كبيراً لإنجاح إستراتيجية البنك بالإسراع في تطبيق الخطط التنفيذية المستهدفة خلال العام، وإنجازها. وعلى هذا الصعيد تم إنجاز:

- تنفيذ الفصل الكامل لوحدة العلاقات الدولية، ووحدة (السويقت) التابعة لها.
- تنفيذ الإعدادات الخاصة بتطبيق السياسات، وتطبيق إجراءات العمل الخاصة بالعمليات الدولية؛ وفقاً لمشروع هيكلية البنك.
- تنفيذ الإعدادات اللازمة لتسيير الخدمات.
- تنفيذ خطط العمل الخاصة باليات الدورة المستندية، لكل العمليات التي تتعلق بنظام (Workflow).
- واصلت الإدارة جهودها لرفع إنتاجية العمليات؛ للتوسع الملحوظ في استقطاب البنك لشرائح، وعملاء جدد؛ حيث بلغ إجمالي العمليات المنفذة- من اعتمادات، وتحصيلات، وحوالات- خلال عام (٢٠١٠م) ٣٣،١٨٠ عملية، بنسبة زيادة (٦٣٪) عن العام المنصرم، كما ارتفع إجمالي العمولات المحصلة، مقابل العمليات الدولية المنفذة خلال عام ٢٠١٠م، بنسبة زيادة (٣١٪).

سعت الإدارة منذ بداية العام، في مباشرة عمليات التدريب، والتأهيل، وصقل الخبرات، والمهارات الفنية الخاصة بالكادر العامل بالإدارة، مع التركيز علي وجه الخصوص على الكوادر العاملة في الفروع، وذلك من خلال تفعيل فروع البنك المختلفة في تنفيذ العمليات الخارجية مباشرة من الفرع؛ باستخدام نظامنا الآلي، وكذا من خلال طرق أكثر تقدماً؛ وذلك باستخدام البنك الإلكتروني، يأتي ذلك كله تلبية للإستراتيجية العامة للبنك التي تهدف إلى استخدام الآليات، والسبل الحديثة لخدمة العملاء، وقد هدفت الإدارة أيضاً لتنمية الموارد البشرية؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة ما تزال ساعية لمواصلة جهودها في الفترة المقبلة؛ لتقديم خدمات جديدة تلبية احتياجات العملاء، وطموحاتهم، إلى جانب تعزيز الخدمات البنكية الإلكترونية؛ بما يلي الطموح البنكي العالي لدى قيادة بنك التسليف التعاوني والزراعي.

عدد الاعتمادات، والحوالات الخارجية بالدولار، ومبالغها، ونموها للفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٠):



إدارة العلاقات الدولية

ربط البنك بشبكة واسعة من البنوك العالمية المراسلة لتكون أينما يفكر عميلنا وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد للبنك فإن إدارة العلاقات الدولية هي واجهة البنك إلى رحاب العالم الخارجي والتي من خلالها يرتبط البنك بشبكة واسعة من العلاقات المصرفية الدولية التي تمكن عملاء البنك من الوصول إلى أي مكان من العالم من خلال مراسلينا المنتشرين في جميع قارات العالم الواسع بسلاسة ودقة وسرعة. وتنقسم الإدارة إلى ثلاثة أقسام هي: قسم البنوك المراسلة (Correspondent Banking Section)، قسم القروض والمساعدات الخارجية (Foreign Loans & Aids Section)، وقسم السويفت (Swift Section). كما أن إدارة العلاقات الدولية تشرف وتدير مشروع البنك الإلكتروني E-Banking.

البنوك المراسلة (Correspondent Banking Section):

نظراً للعلاقة المتميزة التي تربط (كاك بنك) بالبنوك المراسلة الخارجية ونظراً إلى المصداقية في التعامل فقد بنينا علاقة قوية ومميزة مع البنوك المراسلة الرئيسية الدولية:

- Comerz-Bank ، ألمانيا
- UBAF ، فرنسا
- UBAE ، إيطاليا
- Bank of New York ، نيويورك
- MASHREQ BANK PSC ، الإمارات
- Bank of Beirut ، لبنان
- Doha Bank ، قطر / نيويورك
- NCB ، السعودية

ووفقاً لحاجة البنك لبنوك خارجية مصنفة كبنوك درجة أولى عالمياً ولديها فروع في عدد من دول العالم، فقد قمنا بعمل خطة لتلبية حاجة عملائنا بالتواصل مع عدد من البنوك في البلدان التي لا توجد لدينا بنوك مراسله فيها والتباحث معها بإنشاء علاقات مصرفية متبادلة، وعلى ضوء ذلك تم التعامل مع أفضل البنوك المراسلة حديثاً على مستوى كل دولة وتم فتح حسابات لنا طرفهم وهي كالتالي:

- بنك الإمارات دبي الوطني (Emirates NBD Bank).
- بنك البلاد (Bank AL-Bilad).
- بنك الرياض، الرياض (Riyadh Bank).
- بنك أبو ظبي الوطني (National Bank of Abu Dhabi/UAE).
- بيبلوس بنك (بنك لبناني) (Byblos Bank).
- آسيا بنك، تركيا (Asia Bank/Turkey).
- بنك أوف مونتريال، كندا (Bank of Montreal/Canada).
- البنك الصيني، الصين (Bank of China).
- بنك الاتصالات الصيني (Bank of Communication).

حيث تم رفع عدد البنوك المراسلة التي تم تبادل الشفقات معها الـ (RMA) من ١٨٠ بنك إلى ٢٢٥ بنكاً مراسلاً خلال عام ٢٠١٠م في مختلف أنحاء العالم وفقاً لحاجتنا من العمليات المصرفية الخارجية (اعتمادات، وحوالات، وضمانات، وغيرها...) بحيث تتم تغطية العالم بشبكة مراسلين من أفضل البنوك العالمية داخل تلك الدول التي لا يوجد لنا مراسلين فيها، وتعد هذه البنوك إضافة جديدة لشبكة البنوك الخارجية التي ترتبط معها بعلاقة ممتازة. كما أن البنك حافظ على علاقته المتميزة مع البنوك المراسلة السابقة وذلك باستقطاب الاعتمادات المستندية الواردة في قطاع الأسماك، وبهذا ارتفعت حصة البنك من تلك الاعتمادات والتحويلات والضمانات الخارجية الواردة. وقد كان من نتائج تلك العلاقات المتميزة التي تربطنا بينوكنا المراسلة هو رفع السقوف الائتمانية التي منحت لنا بما يكفل تمرير أكبر عدد من العمليات المصرفية الدولية عبر تلك البنوك.



القروض، والمساعدات الخارجية (Foreign Loans & Aids Section):

لقد تركزت أهم المهام التي تم إنجازها خلال عام ٢٠١٠ في قسم القروض والمساعدات الخارجية في ما يلي:

- تطوير المشاريع الاستثمارية القائمة، الممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي:
- ١- مصنع عدن للحديد - فرع لحج - محافظة لحج.
- ٢- الشركة الدولية للاستثمارات السياحية - فندق موفمبيك - صنعاء.
- ٣- مصنع إنتاج الزجاج - فرع حده - صنعاء.
- ٤- مشروع الإسكان لذوى الدخل المحدود، لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي.

- تنمية فرص المشاريع الإنتاجية المزمع تمويلها من قبل الإيفاد؛ لتشجيع المنتجات الزراعية والسمكية، وتمويلها؛ وخصوصاً المنتجات التي تتميز بها اليمن، ومنها: البن، وإنتاج العسل، والقطن، والفواكه، والأسماك، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للأسر المنتجة في المناطق الريفية.

السويفت (Swift Section):

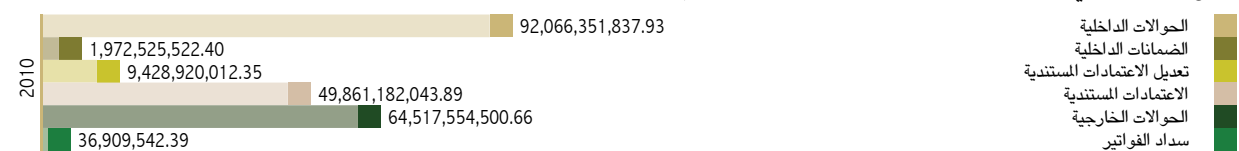
عمل هذا القسم على إنجاز جملة مهام تتصل بطبيعة إنشائه من جهة؛ وبانفتاحه على إدارات عدة في البنك، من جهة ثانية؛ ومن هذا المنطلق يمكن إجمال المهام التي أنجزت في هذا القسم على النحو التالي:

- تنفيذ خطة لتحديث مهام (السويفت): من خلال تحديد الاختصاصات لموظفي القسم، والعمل على تنسيق مهام (السويفت)، ومخرجاته، مع الإدارات ذات العلاقة:
- إدارة الاستثمار، وإدارة العمليات الدولية، ووحدة التسويات، وإدارة العمليات المركزية).
- تدريب موظفي القسم بأحدث الطرق العلمية الحديثة.
- استيعاب الرسائل الصادرة، من جميع الإدارات المستخدمة (للسويفت): لضمان إدارة (السويفت) بكفاءة عالية.

مشروع البنك الإلكتروني:

- ازداد عدد العمليات المنفذة عبر نظام البنك الإلكتروني ازدياداً كبيراً، خلال عام ٢٠١٠م، خصوصاً فيما يتعلق بعمليات الاعتمادات المستندية، والحوالات الخارجية؛ حيث بلغ عدد عمليات الاعتمادات التي تمت عن طريق البنك الإلكتروني (٨٢٥) عملية، خلال عام ٢٠١٠م، مقارنة بعدد (٣٧٠) عملية، خلال عام ٢٠٠٩م؛ أي بنسبة زيادة (١٢٢٪)، كما بلغ عدد عمليات الحوالات الخارجية (٤٨١٨) عملية، خلال عام ٢٠١٠م، مقارنة بعدد (١٤٢٠) عملية، خلال عام ٢٠٠٩م؛ أي بنسبة زيادة (٢٣٩٪) عن عام ٢٠٠٩م.
- وصل إجمالي عدد العمليات التي تمت عن طريق البنك الإلكتروني - خلال عام ٢٠١٠م - (٢٥٨٨٥) عملية.
- بلغت إجمالي العمليات - خلال عام ٢٠١٠م بالريال اليمني - (٢١٧,٨٨٣,٤٤٣,٤٥٩,٦٢).
- بلغت إجمالي العمليات - خلال عام ٢٠١٠م بالدولار الأمريكي - (١,٠٤٢,٥٠٤,٥١٤,١٦).
- وصل عدد العملاء الذين يستخدمون البنك الإلكتروني - خلال عام ٢٠١٠م - عدد (٢٩١) عميلاً.

مبالغ العمليات التي تمت عن طريق E-banking حتى نهاية ٢٠١٠م:



إدارة العمليات المركزية

الأسرع في الإنجاز، والأدق في التنفيذ، وبشكل يترجم معايير الجودة، ويمثل قواعد العمل المصرفي

عمليات البطاقات، والخدمات الإلكترونية:

تقوم الإدارة من خلال عمليات البطاقات، والخدمات الإلكترونية بتنفيذ الإجراءات، والعمليات المتعلقة بخدمات القنوات الإلكترونية، ومراجعة الطلبات المقدمة؛ للتأكد من اكتمال الوثائق المرفقة، وإدخال الطلبات على النظام، وطباعة الأرقام السرية الخاصة بها، وتسليمها للعملاء من خلال الفروع؛ حسب الإجراءات المعتمدة.

عدد عمليات البطاقات، والخدمات الإلكترونية حتى نهاية ٢٠١٠م:



الرواتب المركزية، والفواتير:

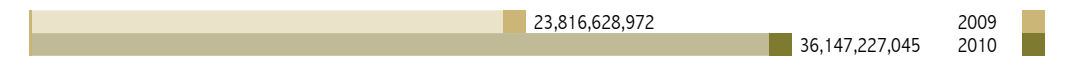
تعد الإدارة -في جانب الرواتب المركزية، والفواتير- قوائم بكشوفات الأجور، والرواتب لموظفي الشركات، والمؤسسات المتعاملة مع البنك؛ بحسب نظام الرواتب المعتمد لدى بنك التسليف التعاوني، والزراعي، والإشراف على عمليات ضبط سجلات الرواتب وتدقيقها؛ للتأكد من صحة احتساب الإضافات، والحسومات؛ وفق الإجراءات، والأنظمة الحاسوبية المعتمدة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى تدقيق الفواتير، واستلام (دسكات) الفواتير الواردة من المؤسسات، والشركات التي تدمج ألياً.

عدد موظفي الجهات، ومرتباتهم ما بين عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠):

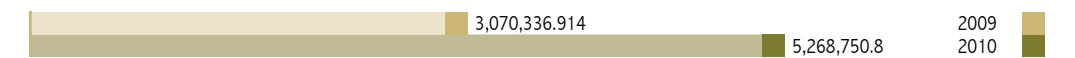
إجمالي عدد الموظفين:



إجمالي المرتبات التي تم إيداعها خلال العام بالريال:



إجمالي المرتبات التي تم إيداعها خلال العام بالدولار:



دعم الخزينة:

تم إنشاء هذا القسم بموجب مخرجات إعادة الهيكلة، ومن أعماله تنفيذ عمليات الخزينة؛ من شراء العملات الأجنبية، والأوراق المالية، وبيعها، واستقبال ودائع البنوك بكافة العملات، وتوظيف الأموال، وأية عمليات أخرى؛ وذلك بما يتناسب مع الإجراءات، والتعليمات الداخلية لبنك التسليف التعاوني والزراعي، وتعليمات البنك المركزي، وأية جهات أخرى معتمدة. ومن أهم إنجازات القسم خلال عام ٢٠١٠م:

• أذون خزائنة:

ما تم فتحه من أذون خزائنة، خلال عام ٢٠١٠م:

- ١- واحد وتسعون يوماً عدد ١٥٥ إذناً بإجمالي ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- ٢- مائة واثنين وثمانين يوماً عدد ٢٥ إذناً بإجمالي ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- ٣- ثلاثمائة وأربعة وستون يوماً عدد ١٩ إذناً بإجمالي ٢٢,٣٠٠,٠٠٠ ريال.

• ودائع البنوك المرسله:

تم فتح عدد (١٠٢) وديعة لدى البنوك المرسله، خلال عام ٢٠١٠م، على الشكل التالي:

- ١- بالدرهم الإماراتي، بمبلغ إجمالي ٥٤,٨٤١,٣٩٩ درهماً إماراتياً.
- ٢- باليورو، بمبلغ إجمالي ١٥٧,٩٢٤,٩٩٧ يورو.
- ٣- بالجنيه الإسترليني، بمبلغ إجمالي ٢١,٨٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني.
- ٤- بالريال السعودي، بمبلغ إجمالي ٨٧,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.
- ٥- بالدولار أمريكي، بمبلغ إجمالي ١٥٨,٣٢٤,٨١٥ دولاراً أمريكياً.
- ٦- بالريال اليمني، بمبلغ إجمالي ٣,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال يمني.

البنية التحتية التكنولوجية: مجموعة المستلزمات والمعدات الالكترونية (Hardware)، والأنظمة المتخصصة (Software)، والشبكات، الحديثة والمحدثة بشكل مستمر، والتي تسمح بتقديم خدمات مصرفية حديثة، بجودة (أمان - سرعة - دقة - ترابط) عالية.

المقاصة:

يعنى قسم المقاصة بتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالمقاصة المركزية؛ من مراجعة الشيكات الصادرة، والواردة، وتدقيقها؛ للتأكد من اكتمالها من الناحية الفنية، والقانونية، وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بترحيلها، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ كافة العمليات المساندة؛ من إصدار دفاتر الشيكات، وغيرها. ويعد كاك بنك الأول في حركة تداول شيكات المقاصة لعام ٢٠١٠م.

• مقاصة ريال يمني ٢٠١٠:

- ١- عدد الشيكات المقدمة منا (٥٣٤٩٤) بإجمالي (١٨٦,٤٠٠,٢٢٨,٣٩٤) ريالاً يمينياً.
- ٢- عدد الشيكات المقدمة علينا (٥٣٨٨٧) بإجمالي (٢٥٨,١٣٨,٧٤٩,١٦٥) ريالاً يمينياً.

• مقاصة ريال يمني ٢٠٠٩:

- ١- عدد الشيكات المقدمة منا (٤٤٧٧٧) بإجمالي (١٣٩,٤٦٠,٢٦٢,١٩٩) ريالاً يمينياً.
- ٢- عدد الشيكات المقدمة علينا (٣١١٠) بإجمالي (١٠,٩٤٠,٨٠٥,٣٧٥) ريالاً يمينياً.

• مقاصة دولار أمريكي ٢٠١٠:

- ١- عدد الشيكات المقدمة منا (١٢٧١٥) بإجمالي (٣٦٢,٦٠٥,٧٠٢) دولاراً أمريكياً.
- ٢- عدد الشيكات المقدمة علينا (٦٠٤) بإجمالي (١٣,٨٧١,٨٤٥) دولاراً أمريكياً.

إدارة تكنولوجيا المعلومات Information Technology:

بنيتهنا التكنولوجية دائماً حديثة، لنوفر الدقة، والسرعة والسرية التامة

تعمل إدارة تكنولوجيا المعلومات على (أتمتة) جميع عمليات البنك؛ من خلال استخدام أحدث الأنظمة، وتحسين البنية التحتية للبنك، وتقوم الإدارة بتقديم خدماتها لجميع فروع البنك، وموظفيه، وتقديم الدعم اللازم لتسهيل أعمال البنك، واستمراريتها بفعالية، وكفاءة عالية؛ كما تقوم الإدارة بالتعاقد مع مزودي الخدمات، والتنسيق معهم؛ لتقديم الدعم للأنظمة، والخدمات؛ لضمان استمرارية العمل كما يجب.

الموثوقية: ضمان عدم انقطاع الأنظمة البنكية، والوجود الدائم؛ لمتابعة المشاكل، والطوارئ الناجمة.

المسؤولية: الالتزام بالنجاح، ووقت الإنجاز.

التواصل: بناء ثقة متبادلة مع مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات، وكبرى الشركات الأجنبية؛ ليكون امتداداً للدعم التقني الذي نقدمه.

الأهداف:

تهدف إدارة تكنولوجيا المعلومات من خلال الكادر المؤهل بجودة عالية إلى تقديم الآتي:

- ١- إدارة الشبكة، والتمديدات الكهربائية، والشبكية الخاصة بالبنك، ودعمها.
- ٢- الصيانة لجميع الأجهزة، والطابعات، و(السرفرات)، والدعم الفني لها، في البنك، وفروعه، و(كاك الإسلامي)، و(كاك للتأمين).



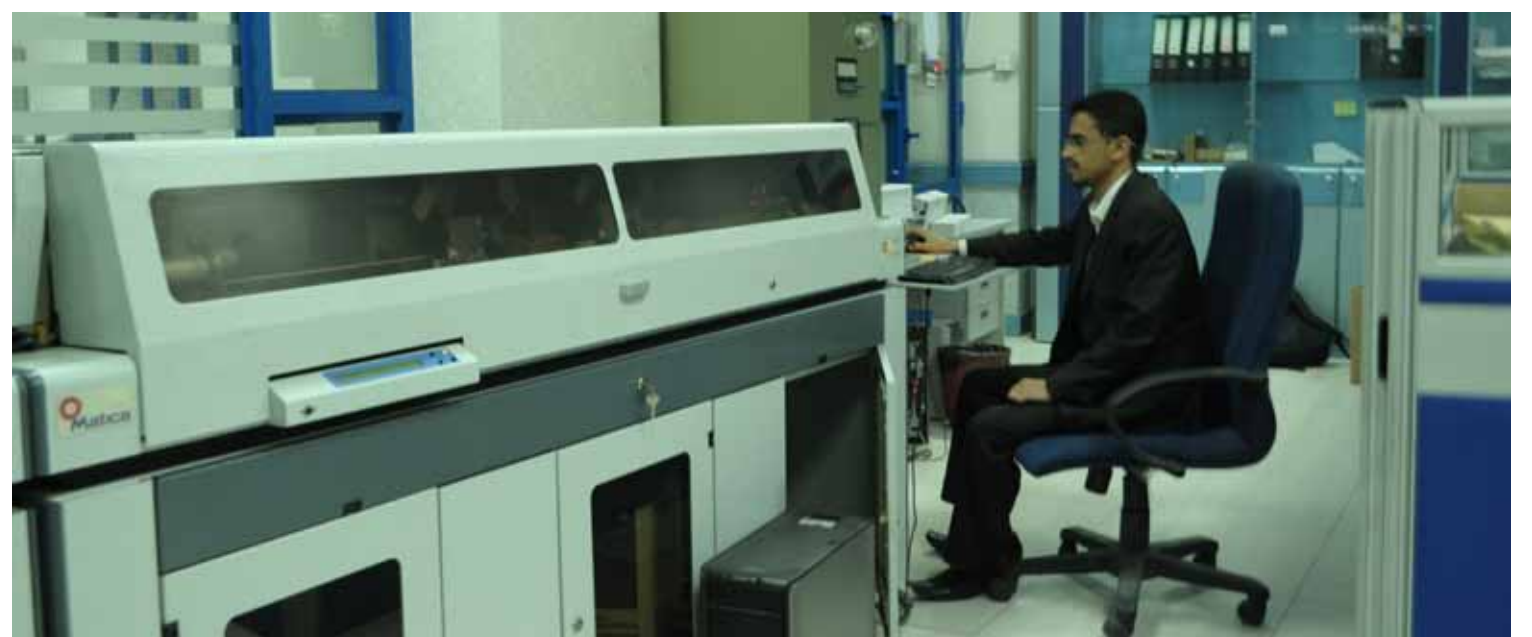
أبرز الإنجازات خلال ٢٠١٠:

- ١- مضاعفة (السرفرات) الرئيسية؛ لتخدم كلا من: (كاك بنك)، و(كاك الإسلامي).
- ٢- توسيع منظومة التخزين المركزي، والاحتياطي في المركز الرئيسي للبيانات، وفي المركز الاحتياطي.
- ٣- إدخال نظام جديد للبنك، واعتماده بشكل أساسي لكل من: كاك الإسلامي، و(كاك انترناشونال) بجيبوتي.
- ٤- تم تحسين منظومة النسخ الاحتياطي الآلية؛ لتستوعب الأشرطة الأحدث.
- ٥- يستعمل البنك أفضل الأنظمة في العالم بما يتعلق بـ Electronic Payment من نظام البطاقات Power Card، والطابعات لطباعة البطاقات بمختلف أنواعها: محلية، و دولية بأحدث طرق التكنولوجيا في العالم EMV.
- ٦- إنجاز أكبر شبكة للصرافات في الجمهورية، وأكبر شبكة في نقاط البيع، باستعمال أحدث طرق التكنولوجيا EMV.
- ٧- يوجد لدى الإدارة فريق فني متميز، قام بتطوير البرامج التالية:
 - CACMobily
 - CAC Iris
 - السرعة Speed للحوالات
 - CAC CRM
 - IVR Banking
 - E-Banking
 - CAC Internet
 - CAC branch bill payment

يوجد لدى البنك غرفة مركزية رئيسية للبنك، وقد تم تصميمها وفقاً لأعلى المقاييس العالمية؛ حيث:

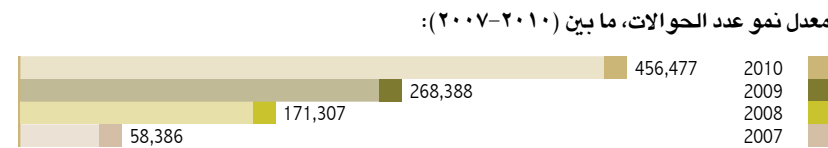
- تم استخدام أرضية مرتفعة؛ لتوفير مساحة للتمديدات الكهربائية.
- نظام مكافحة الحريق.
- نظام مراقبة الكاميرات.
- التحكم بدرجة حرارة الغرفة؛ بما يتناسب مع الأجهزة.
- توفير نظام أمان؛ للدخول إلى الغرفة المركزية.

كما يملك البنك موقعا احتياطيا لأجهزة (السرفرات) الرئيسية، ويتكون من غرفة مغلقة، مع التحكم بدرجة الحرارة؛ وهذه الغرفة موصلة بالغرفة المركزية بالإدارة العامة، والموقع يحتوى على الأنظمة المختلفة للبنك. يتم نقل البيانات بين الموقعين في الزمن الحقيقي؛ ليكون هناك احتياطي من بيانات البنك متوفر في كل وقت.

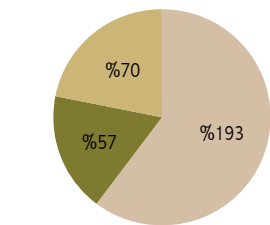


السرعة للحوالات:

تقديم خدمات التحويلات، وتوفيرها في دقائق، مع التميز بسهولة الاستخدام ذي الجودة العالية، والدقة في التنفيذ، بالمستوى المماثل لشركات التحويلات العالمية يقدم البنك خدمات الحوالات السريعة؛ من خلال جميع الفروع، والمكاتب التابعة للبنك، طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك أيام الجمعة، والعطل الرسمية، والأعياد، بساعات دوام من (٨ صباحاً وحتى ٨ مساءً)، وقد شهد عام ٢٠١٠ زيادة في إجماليات عدد الحوالات المنفذة عبر السرعة للحوالات، ومبالغها؛ حيث بلغ إجمالي عدد الحوالات (نقداً، وإلى حساب) المنفذة في عام ٢٠١٠ (٤٥٦،٤٧٧) حوالة، بنسبة زيادة (٧٠٪)، عن عام ٢٠٠٩. والجدول التالي يبين معدل النمو في عام ٢٠١٠ مقارنة بالأعوام السابقة:



نسب النمو في عدد الحوالات، ما بين (٢٠١٠-٢٠٠٧):



■ نسبة النمو لعام 2010 عن عام 2009
■ نسبة النمو لعام 2009 عن عام 2008
■ نسبة النمو لعام 2008 عن عام 2007

نقاط تقديم خدمات السرعة للحوالات، المضافة خلال عام ٢٠١٠:

النقاط الداخلية التابعة للبنك	النقاط الخارجية التابعة للبنك (فروع ومكاتب)
مكتب بلحاف، مكتب حي الشهداء (الحديدة)، مكتب ميناء الطوال البري (حرض)، مكتب الأمان (حجة)، فرع يريم (يريم)، فرع كاك الإسلامي (شارع الزبيري-جوار المستشفى الجمهوري)، مكتب السيدات (شارع الزبيري-جوار وزارة الشباب والرياضة).	شركة المشجري للصرافة، شركة بن شبرين الحداد للصرافة، شركة الحضار للصرافة، شركة القطيبي للصرافة، شركة صيفان للصرافة، شركة العودي للصرافة.
مكتب بلحاف، مكتب حي الشهداء (الحديدة)، مكتب ميناء الطوال البري (حرض)، مكتب الأمان (حجة)، فرع يريم (يريم)، فرع كاك الإسلامي (شارع الزبيري-جوار المستشفى الجمهوري)، مكتب السيدات (شارع الزبيري-جوار وزارة الشباب والرياضة).	شركة بن يعلا للصرافة (المملكة العربية السعودية).



كما شهد عام ٢٠١٠ إضافة خدمة جديدة لخدمات البنك؛ وهي خدمة الـ (western union) أي؛ نظام تحويل الأموال نقداً، من، وإلى جميع أنحاء العالم، في أسرع وقت، ونقدمها لعملائنا عبر فروع **CAL BANK**، ومكاتبه المنتشرة في جميع أرجاء الجمهورية؛ لتكون في متناول العملاء حيثما كانوا. ■



السرعة للحوالات

خدمة الحوالات التقليدية، بعد تحديثها من كاك بنك بإضافة مزاي خدمة كاك موبايلي لمستخدميها، واستخدام نظام الكتروني يضمن الدقة والسرعة وبشكل يضاهاى الخدمات المقدمة من شركات الحوالات العالمية.

القطاع الإسلامي

وجهتك الأولى لشريك مصرفي، بحلول إسلامية مبتكرة

أطلق (كاك الإسلامي) شعاره المعبّر عن هويته، ورسالته، المتضمنة إرساء معايير جديدة في صناعة الصيرفة الإسلامية، تتوافق مع ما يتميز به القرن الواحد والعشرون من طفرة هائلة في مجال التكنولوجيا، واستخداماتها، ومن تطور غير مسبوق في بيئة الأعمال والفكر الإداري.

يأتي هذا في سياق التفرد الذي عرف به بنك التسليف التعاوني والزراعي **بنك** بصفته واحداً من أهم البنوك اليمنية، وأكثرها اتساعاً، وتطوراً؛ فقد كان سباقاً ومتميزاً بخدماته، ومنتجاته، وممارساته المالية والمصرفية.

وتشهد النجاحات التي وصل إليها بنك التسليف التعاوني والزراعي **بنك** بامتلاكه لرؤية بعيدة المدى، تتوخى خدمة العميل، وتلبية احتياجاته المادية، والمعنوية. إن وجود القطاع الإسلامي -وهو قطاع مستقل مالياً وإدارياً، وتحت إشراف هيئة رقابة شرعية- ضرورة للوصول إلى ذلك الطموح، تنفيذاً للاستراتيجية التي اعتمدها البنك لإعادة الهيكلة، وتطوير القطاع المصرفي، وتحديثه، بهدف الارتقاء بالخدمات المصرفية على المستوى المحلي، والعالمي، وعلى خطى قيادة البنك العليا الساعية لتحقيق طموحات البنك المستقبلية نحو الريادة.

الرؤية:

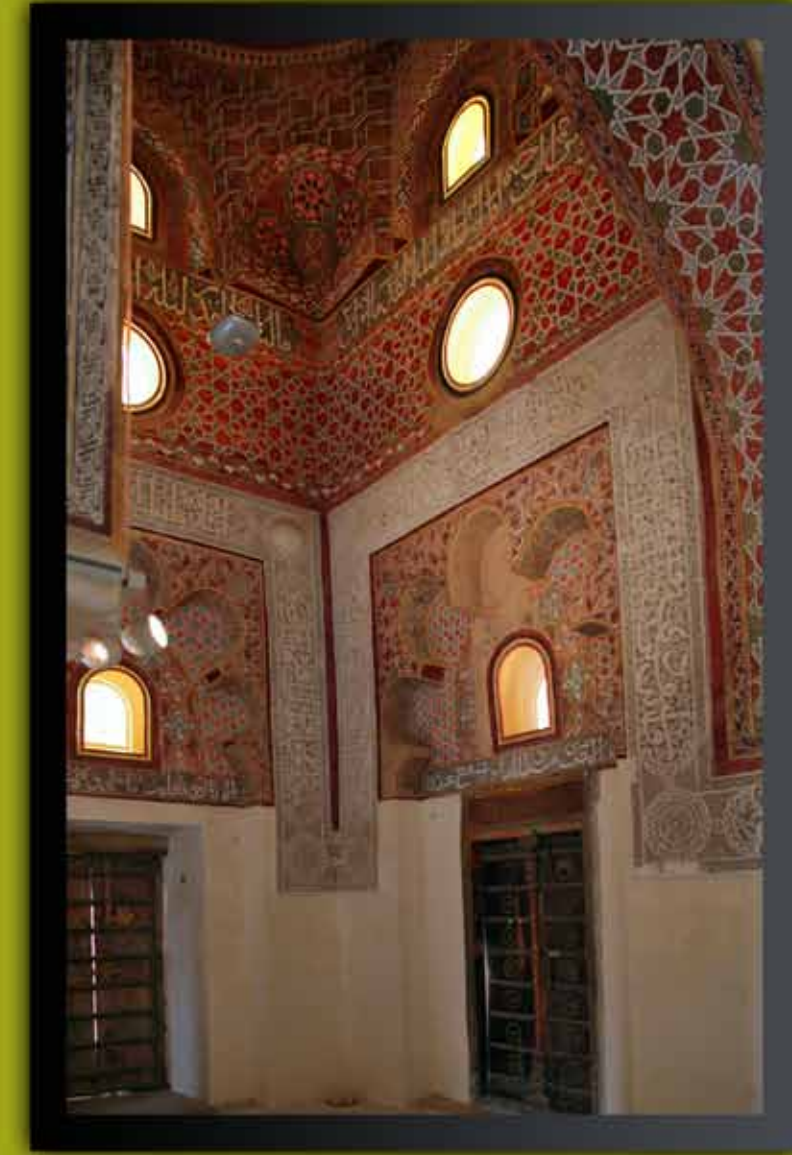
وجهتك الأولى لشريك مصرفي، بحلول إسلامية مبتكرة

الرسالة:

تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، ذات الجودة العالية، لعملائنا بحلول مالية متوافقة مع الأحكام، والضوابط الشرعية باستخدام أفضل الأنظمة الإدارية، والتقنية بمهنية عالية، وبيئة عمل أفضل، لتحقيق النمو المتواصل، والمساهمة في خدمة المجتمع.

القيم الجوهرية:

- التمسك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، في مختلف الأنشطة التي يقدمها (كاك الإسلامي).
- العمل بروح الفريق الواحد.
- إنجاز العمل بكفاءة، وفعالية، لكسب ثقة العملاء.
- رضا العميل هو مقياس نجاحنا.
- ترسيخ روح الانتماء.
- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في المجتمع.



تأسيس القطاع الإسلامي:

تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة، وتواصلًا للإسهامات الفاعلة ل (كاك بنك) في خدمة المجتمع، وتتويجاً لهذه الإسهامات، وتأكيداً لتمييزه، وسمعة التي تحظت البنوك التجارية، جاءت فكرة تأسيس (كاك الإسلامي) منبثقاً من (كاك بنك) ليكون قطاعاً إسلامياً مستقلاً مالياً وإدارياً؛ وفقاً لمعايير إنشاء الفروع الإسلامية الصادرة من البنك المركزي، المتضمنة إنشاء هيئة رقابة شرعية، مستقلة؛ لتزويد عملائنا بجميع الحلول المالية المصرفية الإسلامية، وتكون المرجع الفقهي للمعاملات المالية المتوافقة مع أحكام ضوابط الشريعة الإسلامية، وقد ضمت الهيئة مجموعة من العلماء الأفاضل وهم:

- أ.د. حسن محمد الأهدل رئيس الهيئة
- د. سعيد الحميري عضو الهيئة
- د. لطف السرحي عضو الهيئة
- تم الحصول على ترخيص نهائي لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، من خلال إنشاء فروع إسلامية، وافتتاحها.
- تم إعداد نظام أساسي داخلي مستقل للقطاع؛ وفقاً لمتطلبات البنك المركزي متضمناً (١٦) مادة تحدد المعايير، والضوابط التي سيتبعها القطاع في نشاطه؛ وفقاً لقانون المصارف الإسلامية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩ بتعديل القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦، بشأن السماح للبنوك التجارية، والتقليدية بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية اليمنية، وفقاً للشريعة الإسلامية، والمعايير، والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني.
- تم تخصيص رأس مال، بمبلغ مبدئي (٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي)، مدفوع من الحكومة.
- تم بناء هيكل تنظيمي مستقل للقطاع، بموجب المخرجات المقدمة من الشركة الاستشارية، التي كانت إحدى نتائج إعادة هيكلة البنك الأخيرة.

الخدمات والمنتجات:

مع ازدهار الصناعة المصرفية الإسلامية، وسعي البنوك الإسلامية نحو تطوير منتجات إسلامية جديدة تواكب متطلبات العملاء، تصدى (كاك الإسلامي) لمهمة إرضاء عملائه، من خلال تقديم الكثير من المنتجات المصرفية الإسلامية التي تناسب كافة احتياجات عملائنا مثل: (البطاقات بأنواعها، وبرنامج 'بيتي' لتمويل السكن، و'سيارتي' لتمويل اقتناء سيارة، و'حور' خدمة المعاملات المصرفية للسيدات، و'مبروك' لتمويل المستهلكين، ...): لقد تم تصميم جميع المنتجات لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تعد القوة الدافعة لترسيخ قاعدة عملائنا، وتعزيز ولائهم، وزيادة ثقتهم بنا.



أهم المشاريع القائمة لكاك الإسلامي:

مشروع مدينة إنماء السكني المرحلة السابعة في مدينة عدن.

نبذة عن المشروع:

مشروع مدينة إنماء السكنية بمدينة عدن هو نتيجاً لشراكة بين (كاك الإسلامي)، وشركة إنماء للتنمية العقارية؛ حيث تم توقيع الاتفاقية بين الطرفين؛ لتنفيذ المرحلة السابعة من مدينة إنماء العقارية، في محافظة عدن وتجهيزها. وقد تضمنت الاتفاقية تمويل استصناع لمشروع إنماء السكني، وتمويل إجازة منتهية بالتمليك للعملاء الراغبين في شراء شقق، أو عمارات سكنية.

أسعار الشقق، بسعر التقسيط بالدولار:

النوع	قيمة الشقة	الإقساط	الدفع
A	45,600\$	25%	عند الحجز
B	38,600\$	30%	خلال البناء
CT	59,100\$	45%	عند الاستلام
D	27,600\$		
D	28,600\$		

أسعار الشقق، بسعر التقسيط بالدولار:

النوع	5 سنوات	5 سنوات ونصف	6 سنوات	7 سنوات
(A)45,600	\$447.6	\$412.9	\$384.09	\$338.72
(B)38,600	\$378.8	\$349.56	\$325.12	\$286.72
(CT)59,100	\$580.12	\$535.22	\$497.80	\$438.99
(D)28,600	\$280.7	\$259.007	\$240.89	\$212.443
(D)27,600	\$270.9	\$249.95	\$232.47	\$205.01

تفاصيل المشروع:

موقع المشروع	محافظة عدن بمنطقة الحسوة - أبو حربة، على طريق البريقة			
تكلفة المشروع	13 مليون دولار أمريكي			
عدد العمارات السكنية	54 عمارة			
نماذج العمارات السكنية	5 نماذج A B D CT			
عدد الشقق السكنية	512 شقة			
مدة التمويل	من خمس سنوات إلى سبع سنوات			

بطاقات (كاك الإسلامي):

يهدف (كاك الإسلامي) لتقديم خدمات متميزة لعملائه، عند افتتاح أول فرع إسلامي له، بداية ٢٠١١، وهذه الخدمات التي تم تجهيزها هي:

- فيزا إلكترون Visa Electron.
- بطاقات الخصم من الحساب Debit Card.
- بطاقة حور للسيدات.
- بطاقة أميركان اكسبريس: American Express المصممة لرجال الأعمال؛ وذلك للحصول على أعلى مستوى من الرفاهية، وأسلوب راقٍ في الحياة.
- يزاول الفرع الرئيسي (فرع الإمام الشوكاني) مهامه بمقره الحالي جوار المستشفى الجمهوري - شارع الزبير، ويقوم بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية للجمهور الكريم، بموجب ترخيص نهائي من البنك المركزي؛ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. ■

هيئة الرقابة الشرعية

تضم في عضويتها خبراء معروفون ومشهود لهم في الفقه الاقتصادي الإسلامي، وأساتذة متخصصون في التعاملات المالية الإسلامية، وفقهاء معتمدون ومجازون في الاجتهاد والفتاوى الإسلامية، وتولى الهيئة عملية مراقبة وفحص واعتماد جميع العمليات التنفيذية والإدارية وإجراءات العمل الخاصة بتقديم جميع الخدمات التي يقدمها القطاع الإسلامي، وبما يضمن الالتزام بأصول العمل والتعامل المصرفي الإسلامي.

قطاع الاستثمار

أموالنا تحقق عائد أعلى و مخاطر أقل، وتنمية مستدامة في اقتصاد مستقر

جاء تكوين قطاع الاستثمار في بنك التسليف التعاوني والزراعي كمثلية من القطاعات المختلفة نتيجة للتحديات التنظيمية والهيكلية التي تباها البنك في مسيرة بنائه للمؤسسة المالية الرائدة وكمساهمة في ارتقاء القطاع المصرفي اليمني إلى المستوى الذي يلي طموح المجتمع ويحقق أهداف الدولة في خلق بيئة ملائمة للاستثمار وجذب المستثمرين والإسهام في النمو ودعم إنشاء السوق المالي (البورصة) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإسهام الفعال في استقرار سعر الصرف للدولار مقابل الريال اليمني بالتعاون الفعال مع البنك المركزي كخطوة جبارة انفرد بها البنك عن طريق قطاع الاستثمار خلال العام ٢٠١٠م.

و يتركز دور قطاع الاستثمار في المهام التالية: (إدارة سيولة البنك بجميع العملات، إدارة النقد الأجنبي وتوفير الاحتياج منه، إدارة حسابات الشركات التي يساهم بها البنك) وتعمل إدارة الاستثمار على زيادة الأرباح المحققة للبنك من فوائض الأموال، وذلك بتنفيذ عملياتها من خلال توظيف مصادر الأموال المتاحة في أدوات متنوعة من الاستثمارات المحلية مثل (أذون الخزانة، السندات الحكومية، المساهمة في الشركات المحلية والتابعة) وكذا الاستثمار الدولي مثل الاستثمار في صناديق الاستثمار العالمية العوائد ومضمونة رأس المال.

علاوة على ذلك فقد قام قطاع الاستثمار بتوسيع قاعدة عملائه من خلال تأسيس علاقات جديدة مع مجموعة من شركات الخدمات المالية إضافة إلى تعزيز العلاقات بين البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة بهدف تنويع الخدمات المقدمة لأكبر قاعدة من العملاء لتعزيز استقرار ودائع العملاء، وتأكيداً على ذلك يقوم القطاع باستثمار مصادر الأموال واستخدامها بالاعتماد على سلم الاستحقاق الذي يعتمد على الموائمة بين طلبات العملاء على السيولة.

وقد شهد العام ٢٠١٠م تحول إدارة الاستثمار إلى قطاع الاستثمار من خلال مجموعة من الخطوات والأعمال التنفيذية نوجزها في التالي:

- ١- اختيار نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار.
- ٢- اختيار مدراء للإدارات التابعة للقطاع.
- ٣- بناء خطة إستراتيجية للقطاع في إطار إستراتيجية البنك.
- ٤- تعيين رؤساء الأقسام وفق مشروع الهيكلية وتطبيق مخرجاتها.
- ٥- استكمال تجهيز غرفة التداول للعملات المختلفة التي تدير كل عمليات البنك الدولية واستثماراته بطريقة حديثة تتواءم مع متطلبات الأسواق العالمية وملبية لحاجة العملاء.
- ٦- تشكيل اللجان الخاصة بالاستثمار والمراسلين وتفعيلها.

ويتحمل قطاع الاستثمار مسؤوليته في توصيل رسالة البنك وتحقيق أهدافه الإستراتيجية المرسومة من خلال إدارتين وهي:

- إدارة الاستثمار
- إدارة غرفة التداول والوساطة المالية



أهم استثمارات ٢٠١٠م

شركة كاك للتأمين	بنسبة مساهمة ٢١٪	أ/ عبدالله بشير (الرئيس التنفيذي للشركة)
شركة الأمن والصيانة	بنسبة مساهمة ٢٥٪	أ/ محمد شعيب (الرئيس التنفيذي للشركة)
شركة كاك لتقنية المعلومات	بنسبة مساهمة ٣٠٪	أ/ صلاح باشا (الرئيس التنفيذي للشركة)
شركة كاك للتسويق والإعلان	بنسبة مساهمة ٣٠٪	د/ محمد المنصوب (الرئيس التنفيذي للشركة)

الدور الريادي للبنك في المحافظة على سعر العملة المحلية مقابل الدولار

شهد السوق المحلي منذ بداية شهر أغسطس ٢٠٠٩م أزمة تتمثل في زيادة الطلب على الدولار نتيجة انخفاض كمية الدولارات المباعة في السوق مما ولد طلب على شراء الدولار من السوق المحلي نتج عنه ارتفاع السعر بشكل متسارع ويمكن إيجاز الأسباب في التالي:

- ١- تأخر الجهات الرقابية في التدخل ورفض أية طلبات من البنوك لشراء الدولار خارج إطار المزادات العلنية.
- ٢- رفع البنوك من حجم طلباتها لتغطية احتياجاتها لمدة أطول من المعتاد.
- ٣- انتشار الإحساس بالقلق بشأن سعر الصرف إلى الشريحة المتوسطة من الأعمال و المودعين وبالتالي توجيههم نحو تحويل ما لديهم من سيولة بالريال اليمني إلى الدولار.
- ٤- نتيجة لارتفاع سعر الدولار بادر التجار الكبار بالضغط في تحصيل أموالهم من السوق و تحويلها إلى دولار.
- ٥- المدينين الذين فضلوا في السابق الاقتراض من البنوك بالدولار الأمريكي - نتيجة لانخفاض سعر الفائدة عليه بالمقارنة مع الريال اليمني - بادروا إلى تغطية مديونياتهم أو تحويلها إلى الريال اليمني وبالتالي شراء الدولار الأمريكي بمبالغ ترتفع بارتفاع سعر الصرف.
- ٦- العملاء الكبار ممن اعتادوا استثمار أموالهم بالريال اليمني على شكل ودائع والاقتراض على ذمتها بالدولار الأمريكي لتمويل أنشطتهم - والذين كانوا مصدر عرض الدولار في بداية هذه الممارسات - عادوا بطلبات كسر ودائعهم بالريال اليمني و تحويلها إلى دولار أمريكي، و ارتفعت المبالغ المطلوبة نتيجة هذا السبب بارتفاع سعر الصرف.
- ٧- انسحاب الاستثمارات الخارجية التي كانت قد دخلت إلى البلاد للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع بالريال اليمني و تحويلها إلى دولار أمريكي. و بزيادة الطلب على الدولار - نتيجة الخوف من ارتفاع سعره - ارتفع السعر أكثر.

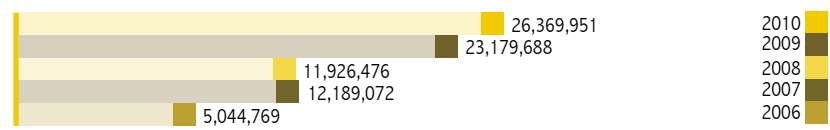
نظرة بنك التسليف التعاوني والزراعي

من خلال الأحداث المتلاحقة والتي سببت عدم التوازن في السوق المحلي في سعر صرف الدولار مقابل الريال وعدم الثقة بالريال عند الغالبية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال وجعل المناخ مناسب للمضاربين والسماسة في تحقيق أهدافهم. لذا تمت المبادرة من قيادة بنك التسليف التعاوني والزراعي بدخوله السوق بهدف منع المضاربة في السوق المحلي وخلق الاستقرار والاطمئنان لدي الموردين للسلع والمسافرين لغرض العلاج أو الدراسة وتوفير العملات المطلوبة من النقد الأجنبي وصولاً إلى الاستقرار في أسعار الصرف كعمل وطني.

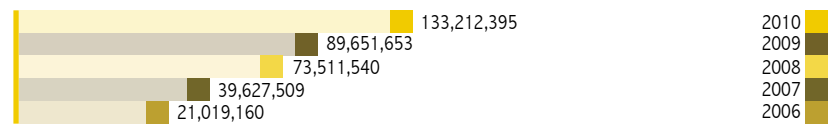
وعمل على التالي:

- إيجاد مصادر للعملات الأجنبية من جهات خارجية (تفعيل الحوالات الواردة) وضخها في السوق المحلي لتخفيف العبء على الحكومة والمساهمة في تعزيز العملة المحلية.
- المبادرة بألية عمل تتضمن تغطية الطلبات لذوي المبالغ الصغيرة وبأسعار منخفضة مع النزول التدريجي.
- التوجيه نحو شراء الريال السعودي بخطوات منظمة و متزامنة مع تخفيض السعر دون أي تأثير على السعر في السوق وإجراء عملية الترحيل والبيع مقابل الدولار وإعادة ضخ الدولارات المباعة للسوق.
- عمل عقود آجلة وتثبيت أسعار الصرف للدولار مقابل الريال لتخفيف القلق عند اغلب العملاء من ارتفاع السعر في المستقبل.
- وضع أسعار صرف متميزة لعملاء ال E-Banking في النظام.

نمو الاستثمارات الأجنبية مقارنة مع خمس سنوات سابقة



نمو الاستثمارات المحلية مقارنة مع خمس سنوات سابقة



- توفير العملات الأجنبية للعملاء والبنوك المحلية لسداد التزاماتهم حسب الحاجة.

وقد استطاع البنك في ظل أزمة الدولار وبعزيمة القيادة العليا من الحد من الارتفاع المتصاعد لسعر الدولار مقابل الريال اليمني في السوق المحلي واستمر القطاع مع القيادة العليا للبنك في دعم الاقتصاد اليمني متمسكا بدور الريادة حتى نجح في تخفيض أسعار الصرف إلى ٢١٤ ريال لكل دولار واستقرارها بالتنسيق مع القطاع المصرفي على النحو التالي:

- ١- التنسيق الدائم مع البنك المركزي حول أسعار الصرف ومنع التضارب بالعملات داخل السوق المحلي.
 - ٢- التنسيق مع البنوك المحلية وتوحيد الأسعار لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني.
 - ٣- تفعيل الإقراض بين البنوك وتعزيز العلاقات فيما بينهم بما يسهم بتغطية احتياجات الأخر.
 - ٤- توسيع العلاقة مع الصرافين وشركات الصرافة المنتزمين في استقطاب وشراء العملات الأجنبية.
 - ٥- التنسيق مع البنوك المحلية لمواجهة السحوبات النقدية وخاصة العملات الأجنبية والاتفاق على آلية موحدة.
- وقد حقق البنك من ذلك الكثير على المستوى المحلي والدولي.

المكاسب على المستوى المحلي

- ١- حاز البنك على ثقة القيادة السياسية والبنك المركزي في القدرة على إدارة الأزمة بحكمة والوصول إلى الهدف المنشود.
- ٢- إحكام السيطرة على السوق من خلال خلق التحالفات المختلفة مع البنوك المحلية وبعض الصرافين المنتزمين وتحديد آلية الأسعار في السوق.
- ٣- منع المضاربة في السوق المحلي من خلال التوجه في استقطاب العملات الأجنبية المختلفة من أيدي المضاربين وإقناع البنك المركزي بالقيام بعملية الترحيل والبيع مقابل الدولار خارجياً بعد إيقاف الترحيل من قبل الصرافين.
- ٤- القيام ببيع الفائض من الدولار للبنك المركزي والبنوك المحلية وزرع الاطمئنان واستقرار أسعار الصرف.
- ٥- استقطاب عدد لا يستهان به من العملاء الجدد لثقتهم بالبنك والذين يمثلون الشريحة الكبيرة من عملاء الصرافين والسماسة بدوره ساهم في نمو استثمارات البنك على المستوى المحلي والأجنبي وخلق استقرار سعر الصرف في السوق المحلي.
- ٦- خلق الاستقرار والاطمئنان لعملاء البنك بتوفير العملات الأجنبية المطلوبة وبأسعار تفضيلية عن السوق المحلي وكسب رضا العميل بالوفاء بالتزاماته الخارجية في الوقت المحدد.

المكاسب على المستوى الدولي

- ١- كسب ثقة البنوك المراسلة من خلال الوفاء بالالتزامات الخارجية في الموعد المحدد.
 - ٢- استقرار سعر الصرف وهدوئه عكس نظرة جيدة عن البلاد مما جعل بعض البنوك الأجنبية تعيد التفكير في إيقاف تعاملها مع البنوك اليمنية.
 - ٣- زيادة حجم التزامات البنك المتنامية تعكس الزيادة في حجم النمو مما سهل تكوين علاقات جديدة مع بنوك وشركات خارجية.
 - ٤- عملية استقطاب العملاء الجدد وخصوصاً عملاء الصرافين أثمر في التفكير بتكوين علاقات مع الدول الصناعية مثل الصين وغيرها.
- ومن خلال النقاط المذكورة والاستفادة من إدارة الأزمة فقد استطاع البنك من تنويع مصادر الدولار بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد وبالتالي تغطية احتياج البنك من العملة الأجنبية لمقابلة التزامات عملائه، وكذا بيع الفائض للسوق المحلي لخلق استقرار في سوق النقد الأجنبي. ■



أ/ عبدالله بشير



أ/ محمد شعيب



أ/ صلاح باشا



د/ محمد المنصوب

قطاع الشركات

الوجهة الأولى للشركات العاملة في اليمن

يقوم قطاع الشركات بتقديم كافة الخدمات الائتمانية للشركات المحلية والأجنبية وذلك وفقاً لاحتياجات ومتطلبات كل شركة وبما يتلاءم مع أنشطتها من خلال مجموعة متكاملة من الموظفين المؤهلين علمياً ومهنيًا والقادرين على دراسة متطلبات الشركات وتقديم أفضل الخدمات والاستشارات المالية المتميزة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث تمكن البنك من تصدر مركز الريادة وتعزيز حصته السوقية في حجم التسهيلات المباشرة بين البنوك التجارية العاملة في اليمن لعام ٢٠١٠م وذلك بحسب البيانات المنشورة من البنك المركزي.

ويتم منح هذه التسهيلات بشكل يخدم الاحتياجات الخاصة بنشاط كل شركة وفقاً لمتطلباتها وبما يخدم التنمية الوطنية الشاملة والوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع الذي ننتمي إليه على الوجه الأمثل.

ويهدف بنكنا إلى تقديم أفضل الخدمات بالسرعة الممكنة وبمهنية متميزة، والعمل الدائم على تعزيز وتوطيد أمتن العلاقات مع عملائه، فقد تم إستحداث الإدارات المتخصصة التي ترعى كل منها تخصص لقطاع اقتصادي معين، بالإضافة إلى ذلك، فإننا نطبق مفهوم "إدارة العلاقة الشاملة" التي بموجبها يقوم قطاع الشركات بالاهتمام بكافة احتياجات عملائه المصرفية من قبل مدير الحساب سواء كان ذلك لدى إدارات القطاع أو خدمات البطاقات أو الخزينة أو القروض الشخصية أو الإدارة الدولية أو إدارة الاستثمارات. وتقوم فلسفة القطاع على تعزيز العلاقات البنكية المتينة طويلة الأمد مع عملائه بدلاً من التركيز على الأرباح قصيرة الأمد.

خدمات الشركات العقارية والمقاولات

تقوم الإدارة بتقديم أفضل الخدمات العقارية المتخصصة للتمويل العقاري وأعمال المقاولات تتمثل في خدمات التالية:

- تمويل الاستثمار العقاري (تجاري - سكني - تطوير الأراضي).
- قروض على ذمة الأعمال المنجزة.
- خطابات الضمان.

ولعل أهم ما يعزز متانة وقدرة التمويل العقاري للقيام بكافة خدماته المصرفية وتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، وجود الكفاءات المتخصصة في معاملات السوق العقارية المختلفة وقدرتها على توليف مجموعة من خدماتنا المصرفية لمعالجة الاحتياجات المختلفة للعملاء التي تتوافق مع تدفقاتهم النقدية الحالية والمستقبلية مقدمين لهم النصح والإرشاد لتوجيه استثماراتهم العقارية نحو الفرص الاستثمارية المناسبة أحياناً باعتبار اتجاهات السوق المحلية والعالمية.

خدمات المؤسسات والشركات التجارية

تقدم الإدارة جميع الاحتياجات الائتمانية المتنوعة للمؤسسات والشركات التجارية المحلية والأجنبية من خلال منح التسهيلات الائتمانية الملائمة لتفي بالمتطلبات الخاصة بهم. وتستخدم هذه التسهيلات الائتمانية لتمويل رأس المال العامل، وتتضمن التسهيلات الممنوحة من قبل البنك:

- السحب على المكشوف.
- القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
- التمويل المستندي.
- الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد والتصدير.
- التحصيل المستندية.
- خطابات الضمان.

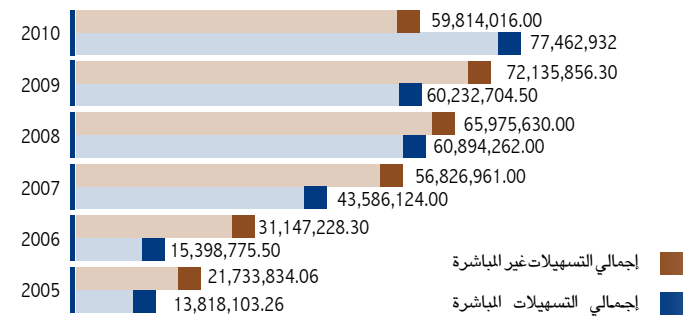
خدمات الشركات الصناعية والزراعية

يتسم العمل في إدارة خدمات الشركات الصناعية والزراعية بالتقنية العالية لتلبية كافة الاحتياجات الخاصة بالأنشطة الصناعية والزراعية بصورة فاعلة. وكون هذه الأنشطة الاقتصادية تعد من أهم روافد التنمية الوطنية، فقد أولى البنك الإهتمام الأكبر لها من خلال تقديم المزيد من الخطوط الائتمانية "القروض المشتركة" وتمكين البنك من القيام بتمويل مشاريع عملاقة بمبالغ كبيرة لا يمكن توفيرها إلا عبر تمويلات مشتركة من عدة بنوك.

ويتم التمويل وفق مؤشرات الجدوى الاقتصادية للمشروع. وتقييم المشروع بعد دراسته من قبل المتخصصين في الإدارة كما تخضع عمليات منح الائتمان في المجالات السابقة طبقاً لتعليمات البنك المركزي والسياسات الائتمانية للبنك. وتقدم الإدارة الخدمات التالية:

- تمويل مستلزمات ومواد الإنتاج.
- تمويل شراء الآلات والمعدات.
- الخدمات التجارية الأخرى.

حجم التسهيلات المستغلة خلال الستة الأعوام السابقة



باقات منتجات كاك بنك

منتجاتنا تتجاوز الحاضر وتبلغ المستقبل.. لتلبي رغبات جميع العملاء



زاجل تجاوز حاجز المسافة



باقة زاجل

باقة الخدمات المصرفية لليمنيين المغتربين

لأول مرة في اليمن من بنك التسليف التعاوني والزراعي ..
 باقة فريدة من الخدمات المصرفية المتميزة تلبي للمتطلبات والاحتياجات المصرفية للمغتربين اليمنيين.
 وتتضمن الخدمات المصرفية التي يقدمها Cac Bank لعملائه المغتربين التحويل الإلكتروني والنقدي لبلدهم عبر خدمتي Cac Mobily والسريع للحوالات ، وكذلك خدمتي عائلكي والطالب الجامعي فتتيح لك أن تكون حقا بين عائلتك قريب من تفاصيل حياتهم ، ومطلع على تطورهم التعليمي ، وكذلك خدمة Cac Onlin على الانترنت وباقة التوفير والبطاقات الدولية ستجعل الصورة أكثر وضوحا وتمكنك من إدارة أعمالك وأموالك في اليمن وبأفضل الطرق.

المنافع التي سيحضى بها العملاء:

- خدمات مصرفية متكاملة وتناسب مع احتياجات عملاءنا اليومية وسيكون باستطاعتهم انجاز كل ما يحتاجون اليه.
- توفير الوقت والجهد مع خدمتي السريع للحوالات و التحويل الالكتروني عبر Cac Mobily وبكل امان وسهولة.
- خدمة Cac Onlin عبر الانترنت سهولة في الاجراءات ، وجودة أعلى ووقت أقل لانتهاء المعاملات المصرفية.
- حسابات التوفير باقة متميزة لتلبي احتياجات ورغبات اليمنيين المغتربين.
- أمان وسهولة في الوصول للحسابات في اليمن عبر البطاقات الذكية من كاك بنك ، حول لعائلتك وفق المبالغ النقدية المراد تخصيصها لكل فرد من اسرتك.
- خدمة الطالب الجامعي تتيح لك الاطلاع والمتابعة للتطور التعليمي لأولادك عبر خدمة Cac Onlin وكذلك ميزة التمكن من حجز المقاعد وتسديد الرسوم الدراسية في الجامعات والمعاهد والمراكز التدريبية المعتمدة في الجمهورية اليمنية عبر Cac Mobily بكل سهولة ويسر .

قم بإدارة حساباتك وتسديد التزاماتك..
بلمسة زر



كاك موبايلي CAC Mobily

قم بإدارة حساباتك وتسديد التزاماتك بلمسة زر

- بواسطة برنامج كاك موبايلي، أو بواسطة هاتفك المحمول SMS يمكنك مباشرة:
- سداد فواتير الهواتف المحمولة والثابتة وفواتير الكهرباء والمياه.
 - خدمة دفع قيمة مشترياتكم من السلع والخدمات.
 - خدمة طلب كشف حساب والاستعلام عن الرصيد وأسعار العملات الأجنبية.
 - خدمة تحويل الأموال من حسابك إلى حساب آخر في البنك.
 - التحويل بين عملتي الريال اليمني والدولار الأمريكي.
 - تنفيذ العديد من الخدمات المصرفية الأخرى وهناك الكثير من المزايا.
- نستثمر في التكنولوجيا لنوفر لك الوقت والجهد.

بلمسة زر يمكنك من إدارة حساباتك وسداد التزاماتك ومعرفة كل ما يتعلق بحساباتك في البنك في أي وقت وحيثما كنت.

البنك الإلكتروني E-Banking

لأنك الأهم نرافقك أينما ذهبت..

النظام المصرفي المتكامل يمنح مدراء الشركات من الحصول على الخدمات المصرفية المختلفة من أي مكان في العالم وفي أي وقت، وذلك عبر شبكة الإنترنت، وبأعلى معايير الأمان والسرية الإلكترونية في العالم، يمكنك:

- فتح الإعتمادات المستندية من أي مكان في العالم.
- تنفيذ الحوالات الخارجية.
- فتح الضمانات الخارجية والمحلية وفي أي وقت.
- التحويل من حساب إلى حساب آخر في نفس حسابات العميل.
- سداد جميع أنواع الفواتير (الكهرباء- المياه- الهاتف الأرضي- الهاتف المحمول)
- استعراض كشوفات الحساب والاستعلام عن أسعار صرف العملات.
- استعراض السقف الإئتماني.



صغير في الحجم كبير في الأداء

كاك أون لاين CAC Online

حسابك في متناول يديك..

مواكبة لرغبات واحتياجات عملائنا الكرام وتسهيل معاملاتهم المصرفية وتزويدهم ببيئة آمنة (خدمة كاك أون لاين)، عبر الانترنت:

- البيانات والعمليات المصرفية على درجة عالية من الأمان والسرية ومن خلال تقنية متطورة.
- إمكانية استخدام الخدمة خلال ٢٤ ساعة.
- تمكين العميل من الاطلاع على العملية التي يرغب القيام بها واستعراض حساباته.
- إمكانية استخدام الخدمة من أي مكان تتوفر به خدمة الانترنت.
- سهولة الإجراءات، جودة أعلى ووقت أقل لإنهاء المعاملات المصرفية.



الأمـان.. الأسـهل.. الأسـرع

www.cacbank.com.ye



الصرافات الآلية

أكبر شبكة صراف آلي تغطي كافة أنحاء محافظات الجمهورية اليمنية

لأن بنك التسليف التعاوني والزراعي يدرك قيمة الوقت ويحرص على توفير الخدمات المصرفية الحديثة التي تلبي رغبات وتطلعات عملائه فقد وضع خدمة الصراف الآلي لعملائنا الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية آلية فورية متنوعة، فالخدمة متاحة على مدار الساعة بما في ذلك أيام الجمع والعطل والأعياد وفي مواقع متميزة حيث وبلغت عددها للعام ٢٠١٠ (١٢٤) صراف آلي، وتوفر عليك الوقت والجهد.

حيث يمكنك الحصول على مجموعة من الخدمات الآلية المميزة:

- السحب النقدي.
- الاستفسار عن أرصدة حساباتك.
- الحصول على كشف حساب فوري مختصر.
- سحب راتبك الشهري بمجرد تحويله إلى البنك.
- الحصول على نقد فوري لحملة بطاقات الفيزا والماستر كارد الصادرة عن [CIBANK](#) أو البنوك المحلية والدولية الأخرى.
- والعديد من المزايا ..

أكبر شبكة صراف آلي

تغطي كافة أنحاء محافظات الجمهورية اليمنية



تحويل الأموال في لحظات..

السريع للحوالات

تحويل الأموال في لحظات..

تحويل الأموال نقداً وبشكل مباشر وسريع دون الحاجة لفتح حساب بنكي، عبر نظام آلي حديث يتم فيها صرف الحوالة للمستفيد وتتميز:

- إمكانية استلام الحوالة للمستفيد من كافة مراكز وفروع البنك المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية والبالغه (٨١) فرع و مكتب للعام ٢٠١٠م.
- أسعار عمولات منافسه ومخفضه جداً .
- سهوله وضمان وسرعه إرسال الحوالة واستلامها من أي مركز أو فرع فيه خدمه السريع للحوالات .
- شبكه واسعه من الفروع والمكاتب والصرافين داخلياً وخارجياً بدول الخليج.
- الدوام من الساعة ٨ صباحاً - ٨ مساءً بما فيها الجمعة والعطل الرسمية.



هل تحلم بالسفر؟



القرض الشخصي

القرض الشخصي

كل ما رسمته في خيالك.. ببساطة يتحقق!

إذا كنت تبحث عن قرض لسداد التزاماتك أو ترميم منزلك، أو مواجهة مصاريف طائرة أو حتى الاستمتاع برحلة إلى الخارج. يقدم لك **القرض الشخصي** كل ما تحتاجه!

فيمكنك الحصول على قرضك الشخصي بمبلغ أعلى يصل إلى ١٠ أضعاف راتبك الشهري مع فترة سداد تصل إلى ٢٤ شهراً.

في حالة استيفائك للشروط ما عليك إلا التوجه إلى اقرب فرع للبنك و استكمال النماذج الخاصة بالقرض الشخصي.

والأكثر من ذلك:

- الحصول على التمويل خلال ٢٤ ساعة في حالة استكمال متطلبات القرض.
- أقساط شهرية متساوية.
- أرباح مناسبة وتناقصية بحسب رصيد القرض.
- في حالة التسديد المبكر تلغى الأرباح عن باقي مدة القرض.

القرض الحسن

اشترى الذي تريد.. وعلينا التسديد

لموظفي القطاعين الحكومي والخاص والذي صمم بمزايا عديدة أهمها سقف القرض والذي يصل إلى ٦ أضعاف الراتب الشهري وطول فترة السداد والتي تصل إلى ١٢ شهر وبدون أرباح. تأمين شراء كافة الاحتياجات من (الأثاث والمفروشات- الأجهزة المنزلية- الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية- مواد البناء والأدوات الصحية- مستلزمات وقطع غيار السيارات وغيرها الكثير)، ومميزاته:

- عدم احتساب أي أرباح أو فوائد، وبشروط ميسرة وإجراءات سريعة.
- توفير لائحة تضم عدد كبير من المحلات التجارية الكبيرة والذي يضمن حصولكم على السلعة المطلوبة وبسعر منافس.
- إمكانية الحصول على قرض حسن حتى في ظل وجود قروض أخرى على أن لا يتجاوز أقساطها الشهرية عن ٥٠٪ من إجمالي الدخل الشهري.



معنا.. أحلامك تصبح حقيقة

نقاط البيع

التسوق المريح والسهل

- خدمة نقاط البيع [شبكة CAC BANK] هي نظام آلي لتحويل الأموال إلكترونياً، حيث يمكنك عبر هذا النظام من تسديد قيمة مشترياتك من أي المعارض أو المحلات التجارية المتوفر بها هذه الخدمة (خدمة نقاط البيع) والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية وعددها (٤٤٧) نقطة بيع.
- يوفر CAC BANK خدمة نقاط البيع بأعلى معايير الجودة باستخدام أفضل التقنيات إلى جانب السرعة في تنفيذ العملية مع المحافظة على أمن وسرية المعلومات وتوفير الدعم والصيانة.
- بالإضافة إلى تزويد العملاء بكشف عمليات نقاط البيع بشكل أسبوعي أو شهري حسب الطلب، وأيضاً جميع أجهزة نقاط البيع لديها خاصية عمل الموازنات أوتوماتيكياً أو يدوياً ومن ثم توفير الوقت والجهد على التاجر.



بطائق أميركان إكسبريس

لا استغناء عن خدمات بطائق أميركان إكسبريس

مميزات بطاقات American Express:

- استخدام البطاقة كمشتريات من أي دولة في العالم.
- سهولة الاستخدام والأمان.
- تقديم مميزات لحاملها في أكثر من ١٠٠ فندق بالعالم.
- استئجار سيارات.
- تقديم مميزات في عدة مطارات في العالم (لوفتهانزا، مصر للطيران، الخطوط الجوية الأردنية، الخطوط الجوية الاسكندنافية).
- إشتراك سنوي وعدم احتساب أي عمولة عند إجراء أي عملية.
- كلما زاد استخدام البطاقة كلما زادت النقاط بحيث في كل دولار تضاف نقطة لرصيد العميل.



Robert Fleming

My life. My card.



بصمة العين

بصمة العين مزيد من الأمان في التعامل مع حساباتك المصرفية.. فقط في كاك بنك

نظرة تمنحك الدقة والأمان:

- تعتبر تقنية بصمة العين أكثر أمناً من كلمات السر والأرقام السرية لاستحالة تزويرها.
- لا يمكن بأي حال فقدانها، أو تقليدها أو نسخها أو حتى تغييرها من خلال تقنيات العلاج الحديثة لأنظمة عمل العيون (تصحيح النظر، تغيير العدسة)
- كما أنه أثبت علمياً استحالة تطابق بصمة عين الإنسان مع العين الثانية، وكذلك عدم تطابق أعين الأشقاء التوائم نهائياً وعدم تطابق بصمة عين إنسان و آخر على اختلاف جنسياتهم وأصولهم وألوانهم.
- بصمة العين أدق البصمات على الإطلاق ضمن جميع أنظمة التعرف الحيوي (الوجه، الصوت، الأصابع) فبصمة العين حماية لأرصدة العملاء بنسبة ١٠٠٪.

نظرة تكسبك السرعة والسهولة:

- سهلة الاستخدام سريعة التطبيق في تنفيذ جميع المعاملات المصرفية والخاصة بعملاء كاك بنك من داخل الفروع دون الحاجة للبطاقة الشخصية أو رقم الحساب.
- سريعة الالتقاط، فعند الوقوف الصحيح أمام الكاميرا لا يستغرق الالتقاط أكثر من خمس ثواني.
- توفير الوقت و الجهد على العملاء لانجاز كافة المعاملات البنكية من خلال الولوج الى النظام البنكي عبر بصمة العين.

فقط في كاك بنك

دقة • أمان • سرعة • سهولة



الفيزا كارد

أول بطاقة فيزا (EMV) في اليمن

- كاك فيزا الالكترونية تم تجهيزها طبقاً لأحدث تكنولوجيا (بطائق الائتمان) البطاقة الذكية (EMV) وهو أحدث نظام متفوق عليه من قبل اكبر شبكات بطاقة الائتمان في العالم و الذي يتميز بمستوى عالي من الدقة و الأمان.
- يتمكن عملائنا الكرام حاملي هذه البطاقة الذكية من السحب النقدي عبر الصرافات الآلية وتسديد قيمة المشتريات من نقاط البيع التي تحمل شعار الفيزا خصماً من الحساب الجاري أو التوفير بسهولة من صراف الي أو نقطة بيع تحمل شعار فيزا من أي مكان في العالم .
- كاك فيزا إلكترون تقلل من حمل النقود و الشيكات ، وأيضاً المرونة في تعدد العملات.
- ثقة و أمان تام كون هذه البطاقة تحوي صورة العميل وتوقيعه بالإضافة إلى الرقم السري الخاص به.
- إمكانية إلغاء البطاقة في حالة سرقتها أو فقدانها بمجرد الاتصال الهاتفي على الرقم (+٩٦٧ ١ ٥٦٢٩٩٤) أو بإرسال خطاب خطي لخدمة العملاء على الفاكس (+٩٦٧ ١ ٢٢٢٩٤١) أو أي مركز فيزا في العالم.
- يحق لعملائنا الكرام إصدار بطاقة بدل فاقد في حال ضياعها سواءً كان داخل أو خارج البلاد .
- يحق لعملائنا الكرام طلب بطاقة إضافية أخرى على نفس الحساب لإفراد العائلة.
- تتناسب مع جميع شرائح المجتمع ورسوم رمزية ومميزات أفضل.
- مدة صلاحيتها عامان كاملان.
- لحد أعضاء الفيزا العالمية.



VISA

حسابات التوفير

باقات مختلفة.. تلبي احتياجات الحياة

حساب التوفير (أمان) استثمار مضمون

صمم بنك التسليف التعاوني والزراعي هذا النوع من الحسابات ليلبي الاحتياجات والرغبات العامة في الحصول على أداة توفير مرنة تقدم عوائد استثمار مجزية. ومن بين مجموعة الحسابات المتخصصة التي يقدمها البنك والتي أعدت لتناسب احتياجات الشرائح المختلفة في المجتمع، يقدم بنك التسليف التعاوني والزراعي هذا النوع من حسابات التوفير.

حساب التوفير ذو العائد الشهري

هو حساب يجب ان لا يقل رصيده عن ٥٠٠,٠٠٠ ريال (يتم قيد أرباح إلى الحساب الجاري للعميل بشكل شهري وبما يضمن له دخلاً شهرياً ثابتاً وفي نفس الوقت يمكن للعميل السحب والإيداع فيه بمرونة عبر أي فرع من فروع البنك مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد)

حساب توفير الراتب

طريقة مبتكرة تساعد شريحة الموظفين على التوفير.. فهو عبارة عن حساب توفير يتم فتحه بدون حد ادني لرصيده الافتتاحي ويتم تغذيته عبر تحويلات دورية من الحساب الجاري للعميل مع عدم إمكانية السحب منه خلال السنة الأولى منذ فتحة، إلا في الحالات الاستثنائية وتضاف الأرباح المستحقة لرصيد الحساب كل ثلاثة أشهر لتحتسب عليها أرباح للعميل في الفترة التالية.

حساب توفير البراعم (الهدية المثالية لكل طفل وطفلة)

خدمة جديدة تهدف إلى غرس عادة الادخار في أجيال الغد و تساعد الآباء على تأمين الاحتياجات المستقبلية لأبنائهم تم إعداد هذه الخدمة خصيصاً لتناسب احتياجات القصر.

حساب توفير (رضى) وفر وفق قناعاتك

حساب توفير من باقة حسابات كاك بنك المتنوعة والثرية والتي تتيح لك اختيارات متعددة لتصنع استثمارك الذكي، كما تتيح لك ميزة الدخول الفوري على السحوبات الربعية.

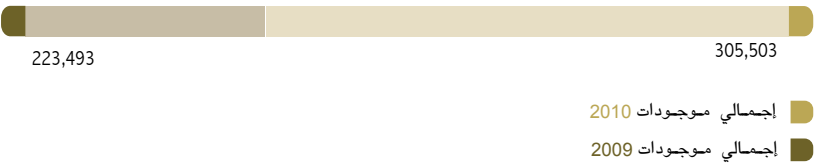


أهم المؤشرات المالية للعام 2010

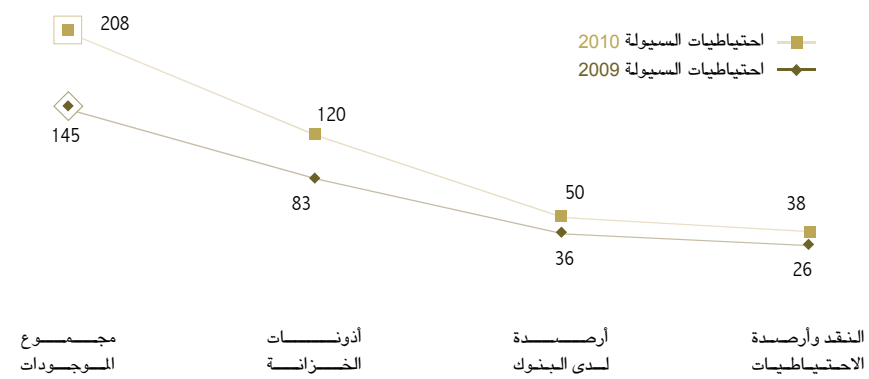
صافي الربح نهاية 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي



تطورات النمو في حجم الموجودات لعامي 2009م - 2010م



احتياطيات السيولة كما هي في العامين 2009 - 2010



صافي الربح

بلغ إجمالي الإيرادات لعام 2010م مبلغ 31,319 مليون ريال مقارنة بمبلغ 20,906 مليون ريال في العام السابق بزيادة قدرها 10,413 مليون ريال وبمعدل نمو 50%.

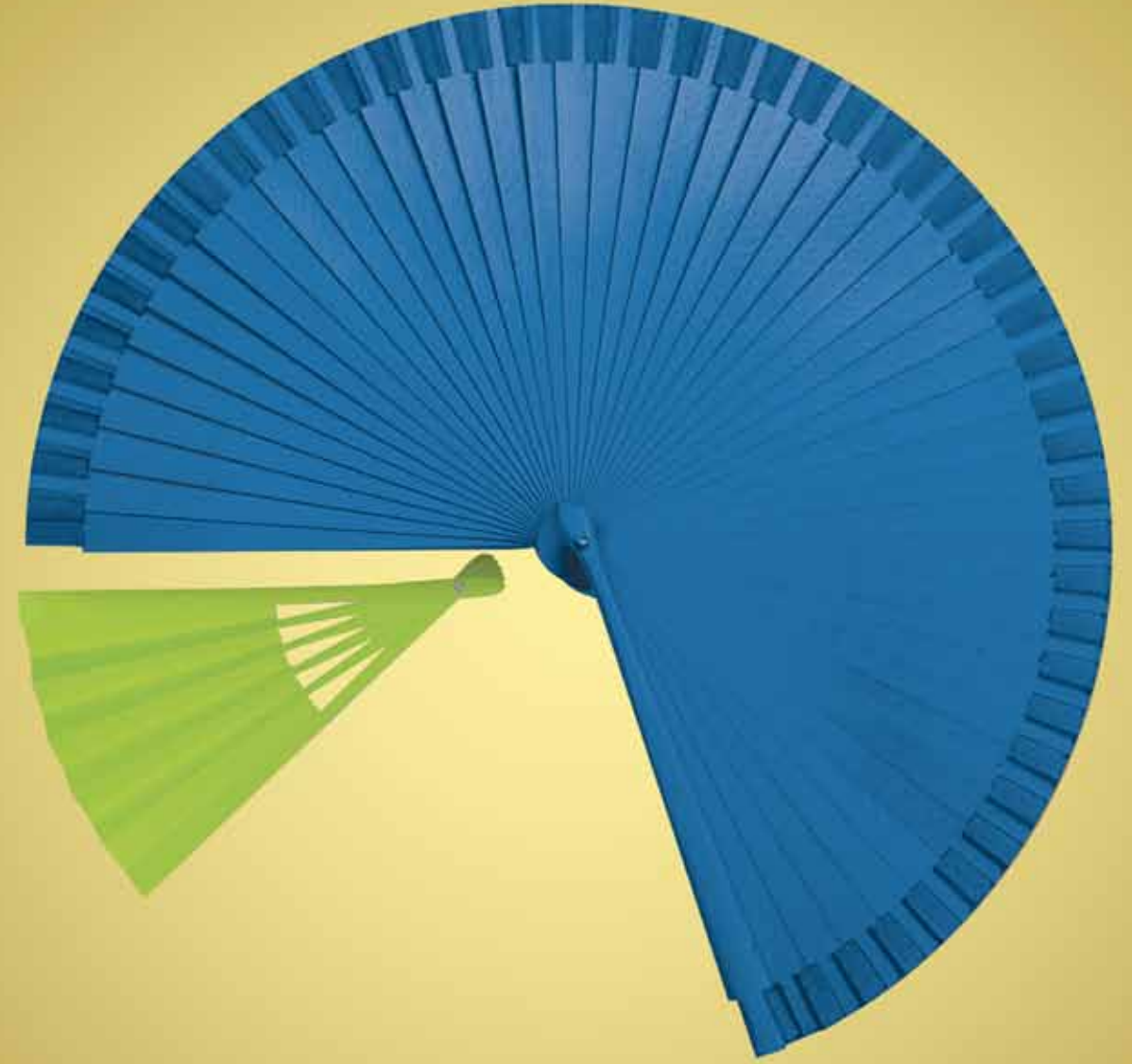
ليصبح صافي أرباح العام قبل الضرائب مبلغ 1,373 مليون ريال مقابل 1,177 مليون ريال عن العام السابق بمعدل نمو 17%.

حجم الموجودات

شهد نشاط البنك توسعا ملحوظا خلال العام 2010م كما تشير إليه القوائم. حيث بلغ حجم الموجودات 305 مليار بنمو مقداره 82 مليار ريال وبمعدل نمو بلغت 37% وهذه الزيادة المتوقعة هي بسبب تنوع المنتجات الجديدة وازدياد ثقة العملاء بالبنك.

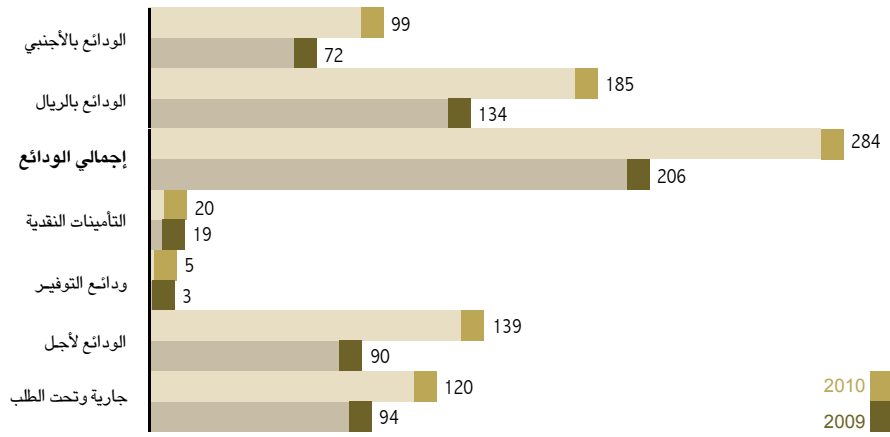
ونتيجة للنمو الذي حققه البنك خلال العام 2010م فقد حافظ البنك على المركز الثاني بين البنوك التقليدية (الثاني 2009م) لترتفع بذلك حصتنا داخل القطاع المصرفي إلى 16% فيما تأتي مساهمتنا من النمو الذي حققه القطاع المصرفي ككل خلال العام 2010م بنسبة 36% وهو الأعلى ضمن جميع البنوك العاملة.

بلغ معدل النمو في أرصدتنا لدى البنوك المحلية والأجنبية مبلغ 14 مليار ريال وبنسبة نمو تجاوزت 39% ليصل بذلك حجم تلك الأرصدة إلى 50 مليار ريال. ويأتي هذا النمو كجزء من سياسة البنك في توظيف الأموال كأحد الفرص الاستثمارية من ناحية وتغطية متطلبات الاستيراد للسلع الرأسمالية والاستهلاكية وتسهيل عمليات التجارة الداخلية والخارجية من ناحية وتلبية احتياجات عملائنا من ناحية أخرى.



المؤشرات المالية للعام 2010

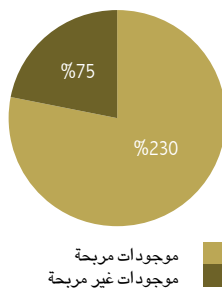
تركيبة ودائع العملاء كما في نهاية العام ٢٠١٠



تركيبة حقوق الملكية في نهاية العام ٢٠١٠



الموجودات المربحة في نهاية ٢٠١٠ م



ودائع العملاء

يواصل البنك تألقه في هذا الجانب إذ يقدم خدمات مصرفية متميزة ذات جودة عالية، سريعة الأداء، ومعاصره لأحدث التطورات التكنولوجية والتي تقدم عبر كفاءات وطنية ذات خبرات طويلة تتحلى بروح الفريق الواحد عبر قيادة نشطة وفعاله من خلال شبكة فروع المنتشرة في عموم الجمهورية والمجهزة بأحدث التقنيات العالمية والتي شكلت عوامل جذب للعملاء وجعلت من كاك بنك قبلة لأموال المدعين، حيث بلغ رصيد ودائع العملاء ٢٨٤ مليار ريال في ٢٠١٠م بنمو عن العام السابق بمقدار ٧٨ مليار ريال وبنسبة نمو بلغت ٢٨٪. وبهذا النمو فقد ساهم البنك بما نسبته ٣٩٪ من النمو الذي حققه القطاع المصرفي ككل في هذا الجانب، كما حافظ كاك بنك على المركز الثاني بين البنوك التقليدية من حيث حجم الودائع (الثاني ٢٠٠٩م) وبمعدل نمو هو الأعلى ضمن جميع البنوك العاملة.

حقوق الملكية

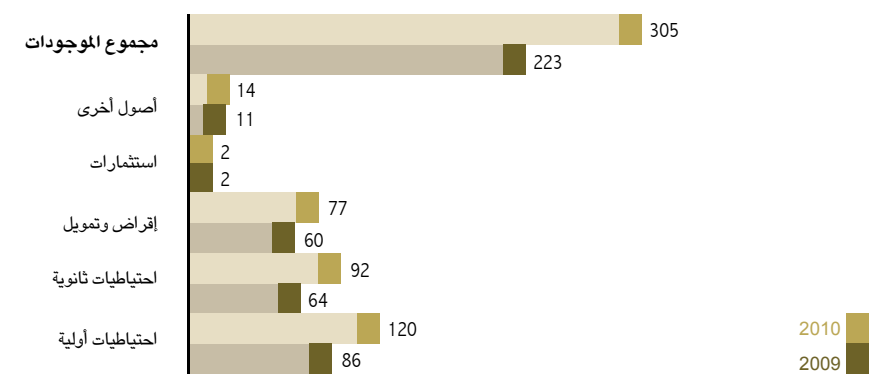
كان البنك وما يزال حريصاً على تقوية قاعدة رأس ماله بهدف تدعيم ثقة المدعين وتعزيز قدرته على مواجهة الأخطار التي قد تحدث به .. ويعكس ذلك ما قام به البنك من رفع لرأسماله بمقدار مليار ريال خلال عام ٢٠١٠م ليصل بذلك رأس المال المدفوع إلى عشرة مليار ريال وإجمالي حقوق ملكية تزيد عن أحد عشر مليار ريال.

أهم النتائج

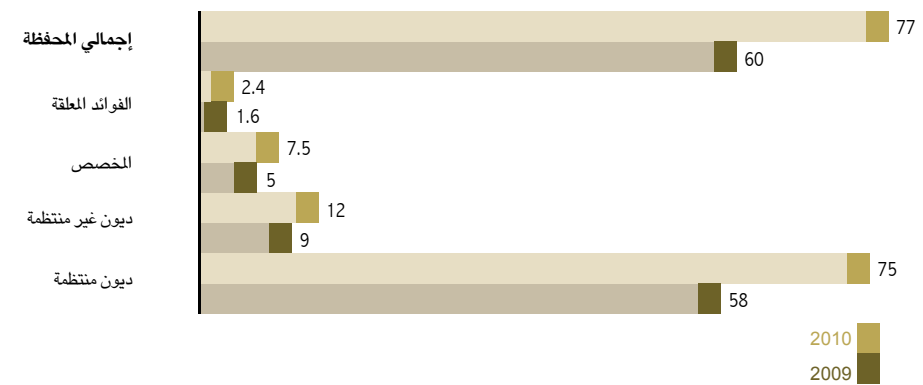
بعد الاطلاع على بيانات البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م يلاحظ التطور في مؤشرات وأداء بنك التسليف التعاوني والزراعي وذلك للسعي في تحقيق أهدافه الإستراتيجية المرسومة ويلاحظ ذلك جلياً في النمو الكبير في ودائع العملاء ومنه الإقراض والتسهيلات والتوسع الكبير في أعمال وخدمات البنك كل هذا جعله يصل إلى المراتب المتقدمة في سوق الصناعة (السوق المصرفية) وتحمله لأعباء خدمة الاقتصاد الوطني والذي أخذ على عاتقه منذ الوهلة الأولى حيث ساهم ويساهم في الكثير من الأعمال التي تصب في خدمة التنمية الوطنية والتي منها تمويل رجال الأعمال والمستثمرين في إنشاء المشاريع الاستثمارية الضخمة (بناء وتشديد، صناعة، تعدين) من المشاريع الاستثمارية وأيضاً ما يقوم به البنك مؤخراً من تهدئة التضارب بالعملة حيث لعب البنك الدور الفعال في مهمة الحفاظ على سعر العملة وتحمل نتيجة ذلك نفقات كبيرة ولكن البنك يتطلع إلى ما سيعود من أرباح بعد ذلك من خلال زيادة ثقة العملاء بالبنك وإثبات مقدرة البنك على التنافس والوصول إلى الريادة المرجوة ونورد أهم تلك النتائج كالتالي:

- ١- الانتهاء من المرحلة الأولى من إعادة تطوير وتحديث البنك.
- ٢- زيادة إنتاجية الموظفين.
- ٣- تحقيق أعلى العوائد و الأرباح وبأقل المخاطر الممكنة.
- ٤- نمو إيرادات الفوائد وكذا من غير الفوائد.
- ٥- تحسن مستوى مؤشر الكفاءة في استيعاب إيرادات البنك لجميع نفقاته.
- ٦- كفاءة الإدارة في التوظيف الأمثل والسليم للأموال والاحتفاظ بسيولة عالية ومريحة قادرة على مواجهة الالتزامات المحتملة.
- ٧- قوة المركز المالي للبنك التي تتضح من نسبة كفاية رأس ماله البالغة ١٣٪. وبما تفوق المعايير الدولية في هذا الجانب، ومن جانب آخر ما تعكس جودة وكفاءة الأصول المستثمرة.
- ٨- تحقيق أفضل النتائج داخل القطاع المصرفي.. وتصدره قائمة البنوك في اليمن.

تركيبة الموجودات في نهاية العام ٢٠١٠ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي:



جودة محفظة القروض والسلفيات في العامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠



يحتفظ البنك بأرصدة مستقره تمكنه من مواجهة الالتزامات المحتملة واحتياجات عملاءه من السيولة دون أي تأخير، فقد ارتفع حجم أرصدة النقد والاحتياطيات بمبلغ ١٢ مليار ريال وبنسبة نمو ٤٦٪.. تركز النمو في أرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي نتيجة النمو الكبير الذي حققه البنك في حجم ودائع العملاء. تحرص إدارة البنك دائماً على الموائمة والتوافق بين السيولة والربحية عند توظيفها لأموال المدعين.. ونتيجة لما شهده البنك من النمو في ودائع العملاء بالريال اليمني فقد زاد حجم الاستثمار في أدون الخزنة لما تمثله من مصدر آمن وسريع للسيولة وكاحتياطي ثانوي لمواجهة أية التزامات، فقد نمت تلك الاستثمارات بمبلغ ٣٧ مليار ريال وبنسبة نمو ٤٤٪ ليرتفع رصيدنا فيها إلى ١٢٠ مليار ريال محتلاً المركز الأول بين البنوك (٢٠٠٩م الثاني) وبحصة داخل السوق المصرفي ٢١٪.

محفظة القروض والسلفيات

لا يزال البنك في طليعة البنوك التي تتولى رقد عجلة التنمية والاقتصاد داخل الوطن .. ويأتي ذلك عن قناعه راسخة لدى إدارة البنك بضرورة دعم وتمويل كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة وبما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث بلغ الإقراض والتمويل الذي يقدمه البنك لكافة القطاعات التجارية والصناعية وكذا الزراعية والسمكية والبناء والتشييد بما مقداره ٧٧ مليار ريال حتى نهاية ٢٠١٠م، مستهدفاً جميع شرائح المنتجة (الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة).

ومصدر فخرنا في هذا الجانب هو نجاح الإدارة في المحافظة على نظافة المحفظة الائتمانية وتحسين جودتها، حيث بلغ صافي الديون غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة ٣٪ وهي نسبة معيارية تدل على جودة المحفظة الائتمانية لدى البنك وإلى جانب إسهامنا في إنعاش الاقتصاد الوطني فإن البنك يترقب على قمة الهرم المصرفي باعتباره البنك الأول من حيث تمويل التجارة الخارجية وتقديم كافة التسهيلات الغير مباشرة لعملائه المتمثلة في الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، حيث بلغت تلك الأرصدة ٩٤ مليار ريال في ما حاز البنك على ١٥٪ من السوق المصرفي ككل.

البيانات المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الصفحة	البيان
107 - 106	- تقرير مراقب الحسابات المستقل
108	- بيان المركز المالي
109	- بيان الدخل الشامل
110	- بيان التغيرات في حقوق المساهمين
111	- بيان التدفقات النقدية
141 - 112	- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية



البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
وتقرير مراقب الحسابات المستقل عليها



الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية وعرضها العادل من قبل البنك من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة ، وليس بغرض إبداء رأي على مدى فعالية الرقابة الداخلية بالبنك . كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدت بمعرفة الإدارة ، إلى جانب تقييم العرض الكلي للبيانات المالية .

ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس للرأي الخاص بنا .

الرأي

برأينا إن البيانات المالية تعرض بشكل عادل — من كافة النواحي الجوهرية — المركز المالي لبنك التسليف التعاوني والزراعي (ش م ي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني .

أمور أخرى

تم مراجعة البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بمعرفة مراجع آخر والذي أصدر تقريراً نظيفاً بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٠ .

تقرير على المتطلبات القانونية والنظامية الأخرى

حصلنا من الإدارة على البيانات والايضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، وبمسك البنك دفاتر حسابات منتظمة ، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك الدفاتر . لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية اليمني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته أو قانون البنوك رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٨ أو قانون إنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ خلال العام يمكن أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ .



صنعاء في ٣٠ أبريل ٢٠١١



هاتف ٩٦٧ (١) ٤٠١ ٦٦٧ / ٨ / ٩
فاكس ٩٦٧ (١) ٢٠٦ ١٣٠
موقع الإنترنت www.kpmg.com.ye

KPMG محيي وحازم حسن وشركاهم
محاسبون قانونيون
١٥٠ شارع الزبيري
صندوق بريد ٣٥٠١
صنعاء - الجمهورية اليمنية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

المخترمون

إلى الأخوة / المساهمين

بنك التسليف التعاوني والزراعي
صنعاء — الجمهورية اليمنية

تقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية المرفقة لبنك التسليف التعاوني والزراعي (ش م ي) والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ، وكذا كل من بيان الدخل الشامل ، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين ، وبيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى .

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

الإدارة مسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني ، ومسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء .

مسئولية مراقب الحسابات

تمثل مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه البيانات المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية . وتتطلب هذه المعايير أن نتمثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة تتعلق بالمبالغ والإفصاحات الواردة بالبيانات المالية ، وتعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا بما في ذلك تقييم أخطار حدوث أخطاء جوهرية بالبيانات المالية سواء كان بسبب الغش أو الأخطاء . وعند تقييم تلك الأخطار .. نأخذ في الحسبان الرقابة

KPMG محيي وحازم حسن وشركاهم شركة تضامنية بنمة الشفاء
موجب قانون الشركات اليمني وهو في شركة الأسماء المستقلة ل
KPMG كعائلة التضامنية (KPMG) كعائلة ٢ - مؤسسة موسمية .

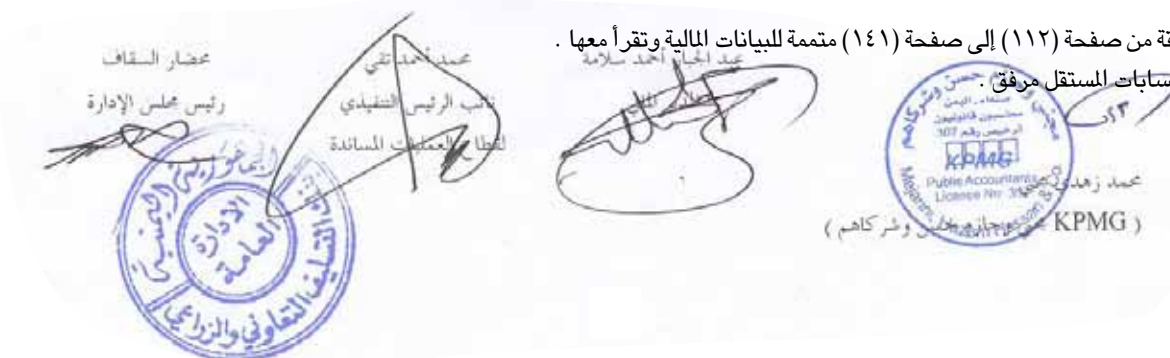
2009	2010	إيضاح رقم	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
17 403 966	28 844 410	(25)	إيرادات الفوائد
(9 576 602)	(17 221 260)	(26)	يخصم : مصروفات الفوائد
7 827 364	11 623 150		صافي إيرادات الفوائد
-	63 062	(27)	إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية
-	(40 362)	(28)	يخصم : عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والإسجار
-	22 700		صافي إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية
7 827 364	11 645 850		صافي إيرادات الفوائد وإيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية
1 843 709	2 012 140	(29)	إيرادات عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية
546 860	11 310	(30)	أرباح عمليات النقد الأجنبي
1 052 039	179 602	(31)	إيرادات عمليات أخرى
11 269 972	13 848 902		صافي إيرادات التشغيل
59 098	208 222		إيرادات إستثمارات مالية
11 329 070	14 057 124		
(1 956 072)	(2 729 877)	(32)	يخصم : مخصصات
(8 196 163)	(9 954 525)	(33)	يخصم : مصروفات عمومية وإدارية وإهلاك
1 176 835	1 372 722		صافي أرباح العام قبل الضرائب
-	(370 919)		يخصم : ضرائب الدخل عن العام
1 176 835	1 001 803		صافي أرباح العام بعد الضرائب
-	-		بنود الدخل الشامل الأخرى
1 176 835	1 001 803		إجمالي الدخل الشامل للعام
138 ريال يمني	105 ريال يمني	(٣٤)	نصيب السهم في صافي أرباح العام

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١١٢) إلى صفحة (١٤١) متممة للبيانات المالية وتقرأ معها .
تقرير مراقب الحسابات المستقل مرفق .



2009	2010	إيضاح رقم	الأصول
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
26 431 619	37 703 964	(6)	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
35 803 780	50 167 552	(7)	أرصدة لدى البنوك
83 328 359	119 811 000	(8)	أذون خزانة (بالصافي)
4 460 866	4 460 866	(9)	سندات حكومية
60 232 704	77 462 932	(10)	قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)
1 680 351	1 680 351	(13)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
292 500	397 500	(14)	إستثمارات في شركات زميلة
7 306 207	9 779 094	(15)	أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)
3 957 248	4 040 512	(17)	المتلكات الثابتة (بالصافي)
223 493 634	305 503 771		إجمالي الأصول
			الإلتزامات وحقوق المساهمين:
			الإلتزامات
4 568 783	4 752 894	(18)	أرصدة مستحقة للبنوك
206 353 156	284 514 068	(19)	ودائع العملاء
1 304 943	4 090 538	(20)	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
721 477	598 140	(21)	مخصصات أخرى
236 982	238 035	(22)	قروض طويلة الأجل
213 185 341	294 193 675		إجمالي الإلتزامات
			حقوق المساهمين
9 000 000	10 000 000	(23)	رأس المال المدفوع
1 014 080	1 164 350	(23-ب)	إحتياطي قانوني
141 696	141 696		إحتياطي عام
152 517	4 050		أرباح مرحلة
10 308 293	11 310 096		إجمالي حقوق المساهمين
223 493 634	305 503 771		إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين
72 135 856	59 814 016	(24)	التزامات عرضية وارتباطات (بالصافي)

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١١٢) إلى صفحة (١٤١) متممة للبيانات المالية وتقرأ معها .
تقرير مراقب الحسابات المستقل مرفق .



2009	2010	إيضاح	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	رقم	
1 176 835	1 372 722		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح العام قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي أرباح العام مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
863 738	1 022 967	(17)	إهلاك ممتلكات ثابتة
1 956 072	2 729 877	(32)	مخصصات مكونة خلال العام
51 568	65 733		فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية
(957 280)	(143 808)	(31)	مخصصات إنتفى الغرض منها
(18 885)	(2 200)		صافي (أرباح) بيع ممتلكات ثابتة
3 072 048	5 045 291		أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
			صافي (الزيادة) النقص في الأصول
(4 442 794)	(6 802 224)		أرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
(25 734 771)	(6 208 276)		أذون خزانة تستحق بعد ثلاثة أشهر
(219 129)	(19 522 288)		قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية
(4 044 776)	(2 955 966)		أرصدة مدينة وأصول أخرى
			صافي الزيادة (النقص) في الإلتزامات
4 219 864	184 111		أرصدة مستحقة للبنوك
38 441 874	78 160 912		ودائع العملاء
(650 524)	2 414 676		أرصدة دائنة والتزامات أخرى
10 641 792	50 316 236		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(1 283 986)	(1 107 156)		مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ثابتة
29 578	3 125		مقبوضات نقدية من بيع ممتلكات ثابتة
(135 012)	(105 000)		(الزيادة) في إستثمارات بشركات زميلة
(1 389 420)	(1 209 031)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
1 305	1 053		الزيادة في القروض طويلة الأجل
1 305	1 053		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التمويل
9 253 677	49 108 258		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
88 019 616	97 273 293		النقدية وما في حكمها في أول العام
97 273 293	146 381 551		النقدية وما في حكمها في نهاية العام
			وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:
26 431 619	37 703 964	(6)	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
35 803 780	50 167 552	(7)	أرصدة لدى البنوك
83 328 359	119 811 000	(8)	أذون خزانة (بالصافي)
145 563 758	207 682 516		يخصم: أرصدة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني
(19 571 628)	(26 373 852)		يخصم: أذون خزانة إستحقاق أكثر من ثلاثة أشهر (بالصافي)
(28 718 837)	(34 927 113)		
97 273 293	146 381 551		

محمد أحمد تقي
نائب الرئيس التنفيذي
لقطاع الهيئات المشاورة

محضار السقاف
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١١٢) إلى صفحة (١٤١) متممة للبيانات المالية وتقرأ معها .
تقرير مراقب الحسابات المستقل مرفق .

محمد زهدي مجتبي
Public Accountants
License No: 307
KPMG مجتبي وهازم حسن وشركاهم)

عام 2010	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	أرباح مرحلة	الإجمالي	التغييرات في حقوق المالكين والمسجلة مباشرة بحقوق المساهمين
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	9 000 000	1 014 080	141 696	152 517	10 308 293	
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	-	1 001 803	1 001 803	
صافي أرباح العام	-	-	-	-	-	
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	-	1 001 803	1 001 803	
التغييرات في حقوق المالكين والمسجلة مباشرة بحقوق المساهمين						
المحول للإحتياطي القانوني	-	150 270	-	(150 270)	-	
المحول لزيادة رأس المال	1 000 000	-	-	(1 000 000)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	10 000 000	1 164 350	141 696	4 050	11 310 096	
عام 2009						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	8 000 000	837 555	141 696	152 207	9 131 458	
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	-	1 176 835	1 176 835	
صافي أرباح العام	-	-	-	-	-	
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	
إجمالي الدخل الشامل للعام	-	-	-	1 176 835	1 176 835	
التغييرات في حقوق المالكين والمسجلة مباشرة بحقوق المساهمين						
المحول للإحتياطي القانوني	-	176 525	-	(176 525)	-	
المحول لزيادة رأس المال	1 000 000	-	-	(1 000 000)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	1 000 000	176 525	-	(1 176 525)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	9 000 000	1 014 080	141 696	152 517	10 308 293	

الإيضاحات المرفقة من صفحة (١١٢) إلى صفحة (١٤١) متممة للبيانات المالية وتقرأ معها .
تقرير مراقب الحسابات المستقل مرفق .

محمد زهدي مجتبي
Public Accountants
License No: 307
KPMG مجتبي وهازم حسن وشركاهم)

١- نبذة عن البنك

- تأسس بنك التسليف التعاوني والزراعي (البنك) في صنعاء وفقاً للقانون رقم (٣٩) لعام ١٩٨٢ كحصول لدمج بنك التسليف الزراعي (تأسس في العام ١٩٧٥) وبنك التعاون الأهلي للتطوير (تأسس في العام ١٩٧٩). والبنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم (٥٣٩١).
- يقوم البنك بتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال فرع بنك التسليف التعاوني والزراعي للمعاملات الإسلامية (تحت التأسيس) بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية. وقد حصل البنك على الموافقة المبدئية من البنك المركزي اليمني بشأن ذلك بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٠ وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقة النهائية.
- يمارس البنك كافة الأنشطة المصرفية من خلال الإدارة العامة بصنعاء وعدد ٥٢ فرعاً في جميع محافظات الجمهورية اليمنية.
- تم اعتماد البيانات المالية للبنك من قبل مجلس الإدارة بلجتماعه بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١١.

٢- أسس إعداد البيانات المالية

١-٢ إعداد البيانات المالية

- تعد البيانات المالية للبنك على أساس الإستمرارية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية - باستثناء الإستثمارات المالية المتاحة للبيع وكذا الأدوات المالية (الأصول والإلتزامات المالية) بالقيمة العادلة - طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقواعد والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي - اليمني. واستثناءً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتطبيقاً لأحكام القوانين والتعليمات المحلية الصادرة عن البنك المركزي اليمني يتم معالجة كل من:
 - إستخدام حد أدنى لنسب تكوين مخصص الديون غير المنتظمة وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ ورقم (٥) لسنة ١٩٩٨.
 - إدراج مخصص المخاطر العامة المحتسب على الديون المنتظمة ضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للقروض والسلفيات بدلاً من إدراجها ضمن حقوق المساهمين.
 - إدراج مخصص الإلتزامات العرضية ضمن المخصصات الأخرى بدلاً من إدراجها ضمن حقوق المساهمين.
 وأن تأثير تلك الإستثناءات على البيانات المالية للبنك غير جوهري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.
- تتضمن البيانات المالية للبنك كافة الأصول والإلتزامات ونتائج الأعمال لفرع بنك التسليف التعاوني والزراعي للمعاملات الإسلامية (تحت التأسيس) بعد إستبعاد كافة المعاملات والأرصدة وبنود بيان الدخل الشامل الناتجة عن العمليات المشتركة.

٢-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تتطابق مع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية للسنة السابقة.

٢-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم إعداد وعرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير بخلاف ذلك).

٤-٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا أرصدة الأصول والإلتزامات المالية في تاريخ القوائم المالية وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وتستند تلك التقديرات والإفتراضات على الخبرة السابقة للبنك وعوامل أخرى عديدة يعتبرها البنك معقولة في ظل الظروف السائدة والتي تشكل نتائجها الأساس عند إتخاذ القرار بشأن قيم الأصول والإلتزامات لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفتراضات للمراجعة بصورة مستمرة كما يتم إثبات التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية. والمعلومات المتعلقة بالأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية بالإيضاحات رقم (٣، ١١، ١٦، ١٧، ٢٠).

٣- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

١-٣ المعاملات بالعملة الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وتثبت الفروق الناتجة ببيان الدخل الشامل.
- لا يدخل البنك في العقود الأجلة وكذا عقود الخيارات إلا بالقدر اللازم لتغطية متطلباته من العملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم من خلال البنك وتميز جميعها بأنها عمليات قصيرة الأجل.

٢-٣ تحقق الإيراد

- يُثبت الإيراد على أساس الاستحقاق وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ بشأن أسس تصنيف الأصول والالتزامات يتم إيقاف إثبات الفوائد المتعلقة بالقروض والتسهيلات غير المنتظمة، وعندما يعامل حساب باعتباره من القروض والتسهيلات غير المنتظمة فإن كافة الفوائد غير المحصلة المتعلقة بالثلاثة أشهر السابقة على اعتباره قرض أو تسهيل غير منتظم يتم إستبعادها من الإيرادات وإدراجها ضمن الأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى بلاعتبارها فوائد معلقة.
- تثبت أرباح عقود المراجعة والاستصناع على أساس الاستحقاق. حيث تثبت كافة الأرباح عند إتمام عقد المراجعة.. كإيرادات مؤجلة، وترحل لبيان الدخل الشامل على أساس نسبة التمويل وذلك بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد. تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم التوقف عن إثبات أرباح عقود المراجعة والاستصناع غير المنتظمة ببيان الدخل الشامل.
- يتم إثبات إيرادات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفقاً للفترة الزمنية وعلى مدى عمر عقد الإيجار.
- يتم إثبات إيرادات الإستثمارات في الشركات الزميلة بالبيانات المالية طبقاً لنصيب البنك في حقوق الملكية لهذه الشركات وذلك طبقاً للبيانات المالية المعتمدة.
- يتم إثبات المخصصات المستردة (إنتفى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل الشامل وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.
- يتم إثبات إيرادات الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه الإستثمارات خلال العام.
- يتم إثبات إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

٣-٣ أدون الخزائنة

يتم إثبات أدون الخزائنة بالقيمة الاسمية ويثبت قيمة رصيد خصم الإصدار بالأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى وتظهر أدون الخزائنة ببيان المركز المالي مستبعداً منها رصيد خصم الإصدار في تاريخ البيانات المالية.

٤-٣ تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

لاحقاً لتسجيل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع، يتم تقييمها بالقيمة العادلة وذلك بالنسبة لكل إستثمار على حده، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة لهذه الإستثمارات ضمن إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين، وعند بيع تلك الإستثمارات يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتركمة من حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الشامل. وفي حالة ظهور مؤشرات أو أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة الإستثمار القابلة للإسترداد، يتم تقدير المبلغ القابل للإسترداد والإعتراف بأي خسارة نتيجة إنخفاض قيمة الإستثمار في بيان الدخل الشامل ضمن بند مخصص إنخفاض قيمة إستثمارات مالية. يدرج الأثر الناتج عن ارتفاع قيمة الإستثمارات المالية ضمن إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين.

يعتبر الإنخفاض الجوهري أو طويل الأمد في قيمة الإستثمارات المالية مؤشراً موضوعياً للدندي الدائم في قيمتها. في حالة ارتفاع قيمة الإستثمارات في أدوات الدين التي سبق أخذ مخصص مقابلها، يتم رد هذا المخصص إلى بيان الدخل الشامل. وفي حالة تعذر الحصول على تقدير يمكن الإعتماد عليه للقيمة العادلة لهذه الإستثمارات وذلك سواءً لعدم وجود أسعار سوقية معلنة لها أو عدم وجود إستقرار ملموس في قيمة تلك الإستثمارات وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فإنه يتم تسجيل هذه الإستثمارات بالتكلفة.

٥-٣ تقييم الإستثمارات في شركات زميلة

- يتم تصنيف الإستثمار كإستثمار في شركات زميلة عندما يكون للبنك تأثير هام على عملياتها المالية وسياساتها التشغيلية مع عدم وجود سيطرة، ويوجد هذا التأثير الهام عندما يملك البنك بين ٢٠ إلى ٥٠ بالمائة من القوة التصويتية للشركة.
- تثبت الإستثمارات في الشركات الزميلة التي للبنك تأثير هام عليها بتكلفة الإقتناء، وفي تاريخ البيانات المالية يتم تعديل قيمة تلك الإستثمارات بالزيادة أو النقص حسب نصيب البنك في حقوق الملكية للشركة الزميلة، وذلك طبقاً للبيانات المالية المعتمدة لهذه الشركات، ويتم إثبات قيمة هذا التغيير ببيان الدخل الشامل.

٦-٣ تقييم الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء

تدرج الأصول التي ألت ملكيتها للبنك ببيان المركز المالي ضمن بند «أرصدة مدينة وأصول أخرى» وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي ألت بها للبنك ناقصاً أي انخفاض في قيمتها في تاريخ البيانات المالية - إن وجد،، ويتم تحميل قيمة هذا الانخفاض على بيان الدخل الشامل.

٧-٣ الإجارة المنتهية بالتمليك

- تثبت الأصول المكتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي إنخفاض في قيمتها، ويتم إهلاكها فيما عدا الأراضي - على مدى عمر التأجير.
- في نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر شريطة أن يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة.

٣-٨ مخصص القروض والتسهيلات والأنشطة التمويلية ومخصص الإلتزامات العرضية

- تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشورين رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات يتم تكوين مخصص للقروض والتسهيلات والأنشطة التمويلية والإلتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والتسهيلات والأنشطة التمويلية والإلتزامات العرضية مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والتسهيلات والأنشطة التمويلية والإلتزامات العرضية المشار إليها.

وبناءً عليه يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

القروض والتسهيلات والأنشطة التمويلية والإلتزامات العرضية المنتظمة	١٪
(متضمنة الحسابات تحت المراقبة)	
القروض والتسهيلات والأنشطة التمويلية والإلتزامات العرضية غير المنتظمة	١٥٪
الديون دون المستوى	٤٥٪
الديون المشكوك في تحصيلها	١٠٠٪
الديون الرديئة	

- يتم إعدام القروض والأنشطة التمويلية في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني – في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها – وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من القروض التي سبق اعدامها.
- تظهر القروض والأنشطة التمويلية للعملاء والبنوك ببيان المركز المالي بعد خصم المخصص المحدد للعام وكذا الفوائد المجنية.

٣-٩ الإعراف وإلغاء الإعراف بالأدوات المالية

- يتم الإعراف بالأصول والإلتزامات المالية في بيان المركز المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الشروط التعاقدية للأدوات المالية والتي قد تنشأ مع الغير.
- يلغى الإعراف بالأصول المالية عندما تتوقف حقوق البنك التعاقدية التي تمثل الأصول المالية، وهي في العادة عندما يتم بيع الأصل أو عند تحويل جميع التدفقات النقدية المرتبطة بالأصل إلى طرف ثالث مستقل عن البنك.
- يلغى الإعراف بالإلتزامات المالية عندما يتم سداد أو إلغاء أو إنتهاء تلك الإلتزامات.

٣-١٠ مقاصة الأصول والإلتزامات المالية

- تُجرى مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية ويُدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط في حالة وجود حق قانوني لتسوية المبالغ المدرجة، وأن هناك نية للتسوية على أساس الصافي، أو لتحقيق الأصول وسداد الإلتزامات بصورة متزامنة.
- لا تتم مقاصة للإيرادات والمصروفات في بيان الدخل الشامل ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بموجب أي معيار أو تفسير محاسبي.

٣-١١ الإلتزامات العرضية والارتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً خارج بيان المركز المالي تحت بند التزامات عرضية وارتباطات – بعد خصم التأمينات المحصلة عنها – باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية.

٣-١٢ بيان التدفقات النقدية

يتبع البنك الطريقة غير المباشرة عند إعداد بيان التدفقات النقدية حيث يتم تسوية صافي الربح أو الخسارة مع صافي الأموال المتاحة من أو المستخدمة في أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

٣-١٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك – بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الاحتياطي – وأرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك وكذا أرصدة أدون الخزائن التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدارها.

٣-١٤ الإنخفاض في قيمة الأصول

يقوم البنك بإجراء إعادة دراسة وفحص للأرصدة الدفترية للأصول – حسب أهميتها النسبية – في تاريخ البيانات المالية من أجل تحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإنخفاض في قيمة تلك الأصول. وفي حالة وجود هذا المؤشر يتم تقدير القيمة الاستردادية لتلك الأصول ومقارنتها بالقيمة الدفترية وتحميل بيان الدخل الشامل بأي خسارة في الانخفاض في قيمة الأصل فيما إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. كما يتم الاعتراف بقيمة الزيادة في الأصول، والتي سبق تخفيضها، ببيان الدخل الشامل بحيث لا تؤدي تلك الزيادة إلى زيادة قيمة الأصل عن قيمته الأصلية قبل الانخفاض.

٣-١٥ الممتلكات الثابتة والإهلاك

تظهر الممتلكات الثابتة بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي انخفاض في قيمة تلك الممتلكات – إن وجد – ويتم إدراج المصروفات اللاحقة في القيمة الدفترية لكل بند أو يُعترف بها كبند منفصل، كما هو ملائم، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البنك منافع إقتصادية مرتبطة بذلك البند وتكون تكلفته قابلة للقياس بموثوقية، ويتم إهلاك هذه الممتلكات – فيما عدا الأراضي – بطريقة القسط الثابت وتحمله على بيان الدخل الشامل وعلى مدى العمر الانتاجي المقدر لتلك الممتلكات الثابتة. ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة البنك في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصول (إن وجدت). وفيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لتلك الممتلكات:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني وإنشاءات	٥٠ سنة
أثاث والآت ومعدات	٥ سنوات – ١٠ سنوات
الأجهزة ونقاط البيع وصناديق الصراف الآلي	٥ سنوات
سيارات و وسائل نقل	٥ سنوات

يقوم البنك باستهلاك نفقات تجديداً وتحسينات الفروع المستأجرة على مدار العمر المقدر لتلك التجديدات والتحسينات أو مدة إيجار الفروع أيهما أقل.

٣-١٦ مخصصات أخرى

يتم تكوين مخصص للإلتزامات الحالية سواء كانت قانونية أو تعاقدية كنتيجة لأحداث تمت في الماضي والتي من المرجح حدوث تدفقات نقدية خارجة لتسوية هذه الإلتزامات وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية المعدة من قبل البنك لتقدير مبلغ الإلتزامات.

٣-١٧ مخصص الضمان الإجتماعي

- يدفع موظفو البنك حصتهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب قانون التأمينات الإجتماعية اليمنية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ ويتم دفع الإشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة البنك في بيان الدخل الشامل.
- تطبق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على موظفي البنك فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

٣-١٨ عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية. إن جميع العقود التي أبرمها البنك هي عقود إيجار تشغيلي. تُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

٣-١٩ الضرائب

- تحسب الضرائب على البنك طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الضريبية السارية في الجمهورية اليمنية.
- وفقاً للمادة (٢١) من القانون (٣٩) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي لا تخضع أرباح البنك لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا يخضع البنك أيضاً لقانون ضرائب الدخل رقم (٣١) لسنة ١٩٩١ والتعديلات اللاحقة له بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩ وأحكام المادة رقم (٨٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ بشأن البنوك وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.
- وفقاً للمادة (١٦٠) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ تخضع أرباح البنك عن عام ٢٠١٠ للضرائب وذلك على أساس معدل ضريبي ٢٠٪ للوعاء الخاضع للضريبة بدءاً من عام ٢٠١٠.
- نظراً لطبيعة المحاسبة الضريبية في الجمهورية اليمنية فإن تطبيق ما ورد بشأن الضرائب المؤجلة بمعيار المحاسبة الدولي عن الضرائب على الدخل لا ينشأ عنه عادة إلتزامات ضريبية مؤجلة. وفي حالة نشأة أصول ضريبية مؤجلة عن تطبيق المعيار فإن هذه الأصول لا تدرج إلا عندما تكون هناك مؤشرات كافية أن هذه الأصول سيتم تحقيقها في المستقبل المنظور.

٣-٢٠ الزكاة المستحقة على حسابات المساهمين

يقوم البنك بتوريد الزكاة المستحقة على حسابات المساهمين إلى الجهة الحكومية المختصة والتي تقر توزيعها طبقاً لمصارفها الشرعية.

٣-٢١ التعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير المطبقة

لم يتم تطبيق المعايير الجديدة التالية والتعديلات التي تمت عليها والصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كونها غير سارية التطبيق كما في تاريخ إعداد البيانات المالية:

- **معيار المحاسبة الدولي رقم «٢٤»: الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة (تعديل)**
هذا المعيار المعدل واجب التطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١١. يوضح المعيار تعريف الأطراف ذوي العلاقة وذلك لتسهيل تحديد هذه العلاقات ولإزالة الإختلافات في التطبيق. يدخل المعيار المعدل إستثناءً جزئياً لمتطلبات الإفصاح بالنسبة للمؤسسات ذات العلاقة بالحكومة. لا يتوقع البنك أي تأثير على مركزه المالي أو على أدائه. إن التطبيق المبكر مسموح به بالنسبة للإستثناء الجزئي للمؤسسات ذات العلاقة بالحكومة أو للمعيار كله.

- **معيار المحاسبة الدولي رقم «٣٢»: الأدوات المالية – العرض – تصنيف إصدارات الحقوق (تعديل)**
معيار المحاسبة رقم «٣٢» المعدل واجب التطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ فبراير ٢٠١٠ حيث أدخل تعديلاً على تعريف المطلوبات المالية من أجل تصنيف إصدارات الحقوق (وبعض الخيارات أو الضمانات) كأدوات رأسمالية في الحالات التي توزع فيها هذه الحقوق بالتناسب لجميع مالكي الأدوات الرأسمالية للمؤسسة الحاليين غير المشتقات، أو من أجل شراء عدد محدد من الأدوات الرأسمالية الخاصة بالمؤسسة مقابل مبلغ محدد بأية عمله. ليس لهذا التعديل أي تأثير على البنك بعد التطبيق المبدئي.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم «٩» الأدوات المالية: التصنيف والقياس**
يعكس المعيار الدولي رقم «٩» كما صدر المرحلة الأولى من عمل لجنة معايير المحاسبة لإستبدال معيار المحاسبة «٣٩» وتنطبق على تصنيف وقياس الأصول المالية حسب التعريف في معيار المحاسبة الدولي «٣٩». هذا المعيار واجب التطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣. في مراحل لاحقة ستعالج لجنة المعايير المحاسبية الدولية تصنيف وقياس الإلتزامات المالية، ومحاسبة التحوط وإلغاء التحقيق. يتوقع إكمال هذا المشروع في أوائل عام ٢٠١١. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «٩» سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الأصول المالية للبنك. سوف يقيم البنك التأثير مع المراحل الأخرى، عند إصدارها وذلك لإعطاء صورة شاملة.

- **التفسير رقم «١٤»: المبالغ المطلوب دفعها مقدماً من الحد الأدنى للتمويل (تعديل)**
التعديلات على التفسير رقم «١٤» واجبة التطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١١ ويطبق بأثر رجعي. يوفر التعديل توجيهات إسترشادية حول تقييم المبلغ الممكن إسترداده من صافي أصول تقاعدية. يسمح التعديل للبنك أن يعامل المبلغ المدفوع مقدماً من حد أدنى للتمويل كإلتزامات. إن التعديل ليس له تأثير على البيانات المالية للبنك.

- **التفسير رقم «١٩»: تسديد الإلتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية**
يوضح التفسير أن الأدوات الرأسمالية التي تصدر للدائن كسداد إلتزامات مالية تكون مؤهلة كمبلغ مدفوع. يتم قياس الأدوات الرأسمالية المُصدرة بقيمتها العادلة. في حالة عدم إمكانية قياسها بصورة موثوقة، تقاس الأدوات بالقيمة العادلة للإلتزامات المسددة. أية أرباح أو خسائر تدرج فوراً في الأرباح أو الخسائر. والتفسير واجب التطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٠. إن تطبيق هذا المعيار سوف لن يكون له أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

- **تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (أُصدرت في مايو ٢٠١٠)**
أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية تحسينات على المعايير الدولية، كتاباً بالتعديلات على معاييرها الدولية للتقارير المالية، لم يتم تطبيق التعديلات حيث أنها تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٠ أو في ١ يناير ٢٠١١. التعديلات هي كالتالي:
 - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «٣»: إندماج الأعمال.
 - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم «٧»: الأدوات المالية – الإفصاحات.
 - معايير المحاسبة الدولي رقم «١»: عرض البيانات المالية.
 - معيار المحاسبة الدولي رقم «٢٧»: البيانات المالية الموحدة والمنفصلة.
 - التفسير رقم «١٣»: برامج ولاء العملاء.

ولا يتوقع البنك أن ينتج عن تطبيق هذه التعديلات على المعايير تأثيرات جوهرية على المبالغ والإفصاحات خلال الفترة موضع التقرير التي ستطبق فيها.

٤- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

٤-١ الأدوات المالية

أ – تتمثل الأدوات المالية للبنك في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات المالية والقروض والسلفيات للعملاء والبنوك وأذون الخزانة والسندات الحكومية. وتتضمن الإلتزامات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك والقروض طويلة الأجل. كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وارتباطات. ويتضمن إيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب – القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالسعر المعلن عند إقفال العمل بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير، أو يتم إدراجها بالتكلفة عندما لا يتوفر

لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لقيمتها العادلة. وطبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم الأصول والإلتزامات المالية للبنك والواردة بالإيضاحات المتممة للبيانات المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية بالبنك والدرجة بالبيانات المالية (لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات غير المالية):

2009		2010	
صافي القيمة الدفترية ألف ريال يماني	صافي القيمة العادلة ألف ريال يماني	صافي القيمة الدفترية ألف ريال يماني	القيمة العادلة ألف ريال يماني
26 431 619	26 431 619	37 703 964	37 703 964
35 803 780	35 803 780	50 167 552	50 167 552
83 328 359	83 328 359	119 811 000	119 811 000
4 460 866	4 460 866	4 460 866	4 460 866
60 232 704	60 232 704	77 462 932	77 462 932
1 680 351	1 680 351	1 680 351	1 680 351
292 500	292 500	397 500	397 500
4 568 783	4 568 783	4 752 894	4 752 894
206 353 156	206 353 156	284 514 068	284 514 068
236 982	236 982	238 035	238 035

الأصول المالية

نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي

لدى البنك المركزي اليمني

أرصدة لدى البنوك

أذون خزانة (بالصافي)

سندات حكومية

قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)

إستثمارات مالية متاحة للبيع

إستثمارات في شركات زميلة

الإلتزامات المالية

أرصدة مستحقة للبنوك

ودائع العملاء

قروض طويلة الأجل

ج – تدرج القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة بإستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة.
- المستوى الثاني للقيمة العادلة يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم إشتقاقها من الأسعار).
- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل الأصول غير المرتبطة ببيانات السوق.

وتشمل القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع مبلغ /٣٥١ ٦٨٠ ١ ألف ريال يماني كمستوى ثالث من تدرج القيمة العادلة ولا توجد إستثمارات تدرج تحت المستوى الأول والثاني لإفصاحات القيمة العادلة.

د – الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الأصول والإلتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

٤-٢ إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات البنك المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر عملية إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان استمرارية تحقيق البنك للأرباح. ويتحمل كل فرد بالبنك المخاطر الواقعة في إطار مسؤولياته لاستمرارية ربحية البنك ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، وتعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. وتعرض هذه المعلومات على مجلس الإدارة (المسئول عن تحديد ومراقبة المخاطر) ولجنة المراجعة وكذا الرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات – العلاقة، هذا ويتعرض البنك لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ - مخاطر الائتمان

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والبنوك وكذا أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق. وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ بشأن إدارة مخاطر الائتمان.. فإن البنك يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطره الائتمانية، وبالإضافة للمعايير المذكورة بالمنشور أعلاه يقوم البنك بالعديد من الإجراءات لتخفيض مخاطر الائتمان وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر الإجمالي دون الأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام إتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):

البيان	2010	2009
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق والصراف الألي)	26 373 852	19 571 628
أرصدة لدى البنوك	50 167 552	35 803 780
أذون خزانة (الصافي)	119 811 000	83 328 359
سندات حكومية	4 460 866	4 460 866
قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (الصافي)	77 462 932	60 232 704
إستثمارات مالية متاحة للبيع	1 680 351	1 680 351
إستثمارات في شركات زميلة	397 500	292 500
أرصدة مدينة وأصول أخرى (الصافي)	9 779 094	7 306 207
التزامات عرضية وارتباطات	290 133 147	212 676 395
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	75 866 678	88 672 774
	365 999 825	301 349 169

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والإلتزامات العرضية والارتباطات حسب القطاع قبل وبعد خصم أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الائتمان حسب القطاع):

حكومي	2010		2009	
	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر	صافي الحد الأقصى للمخاطر	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر	صافي الحد الأقصى للمخاطر
مالي	164 475 115	-	119 824 293	-
تجاري	37 444 331	1 106 176	30 394 210	2 314 223
صناعي	28 646 122	10 205 311	23 169 829	20 030 510
خدمات	15 631 460	14 356 701	10 536 806	8 611 312
أفراد أخرى	1 182 113	1 182 113	954 108	694 908
مقاولات	29 490 356	20 495 758	19 608 644	15 677 209
أخرى	3 484 556	2 003 541	3 188 443	2 414 620
الإجمالي	9 779 094	9 779 094	5 000 062	5 000 062
إلتزامات عرضية وارتباطات	290 133 147	59 128 694	212 676 395	54 742 844
	75 866 678	59 814 016	88 672 774	73 135 856
	365 999 825	118 942 710	301 349 169	126 878 700

ويقوم البنك بإدارة تركيزات المخاطر من خلال توزيع المحفظة الائتمانية على قطاعات إقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة. ويبين الإيضاح رقم (٣٧) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والارتباطات في تاريخ البيانات المالية على القطاعات الإقتصادية المختلفة، كما يبين الإيضاح رقم (٣٨) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع تلك الأدوات المالية على المناطق الجغرافية في تاريخ البيانات المالية.

ب - مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق المناسب بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسهيل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب، وللحد من تلك المخاطر تقوم إدارة البنك بالعمل على تنويع أسس التمويل من خلال استخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة تواريخ الإستحقاق للتأكد من الإحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية بشكل يومي بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية. والجدول التالي يوضح تحليل باستحقاقات الإلتزامات المالية والتي توضح الاستحقاقات التعاقدية المتبقية:

الإلتزامات	2010			
	إستحقاقات خلال ٣ أشهر	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة	إستحقاقات أكثر من سنة
أرصدة مستحقة للبنوك	4 752 894	-	-	4 752 894
ودائع العملاء	245 054 231	26 306 558	13 153 279	284 514 068
قروض طويلة الأجل	-	-	-	238 035
ضرائب الدخل عن العام	-	370 919	-	370 919
إجمالي الإلتزامات	249 807 125	26 677 477	13 153 279	289 875 916

الإلتزامات	2009			
	إستحقاقات خلال ٣ أشهر	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة	إستحقاقات أكثر من سنة
أرصدة مستحقة للبنوك	4 568 783	-	-	4 568 783
ودائع العملاء	177 733 615	19 079 694	9 539 847	206 353 156
قروض طويلة الأجل	-	-	-	236 982
إجمالي الإلتزامات	182 302 398	19 079 694	9 539 847	211 158 921

ويبين الإيضاح رقم (٣٥) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية بيان بتواريخ إستحقاقات الأصول والإلتزامات المالية وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

ج - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات نتيجة تغير أسعار الفائدة عليها، ويقوم البنك بعدة إجراءات من شأنها خفض آثار هذا الخطر إلى الحد الأدنى. ومن أهم

الإجراءات التي يقوم بها البنك في هذا الشأن ما يلي :

- ربط سعر الفائدة على الاقتراض مع سعر الفائدة على الإقراض.
- الاسترشاد بأسعار الخصم للعملاء المختلفة عند تحديد أسعار الفائدة.
- مراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية.

ويوضح الجدول التالي تعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة:

متوسط معدل الفائدة		2010					
عملية	عملية	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من عام	بنود غير متأثرة بالفائدة	الإجمالي	متوسط معدل الفائدة
							عملية
أجنبية	محلية	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
-	-	-	-	-	37 703 964	37 703 964	-
0.05	-	-	-	-	50 167 552	23 797 600	-
-	22.95	84 883 887	15 347 945	19 579 168	-	119 811 000	-
-	22.95	-	-	4 460 866	-	4 460 866	-
10	27	39 590 734	6 971 664	30 900 534	-	77 462 932	-
-	-	-	-	-	1 680 351	1 680 351	-
-	-	-	-	-	397 500	397 500	-
-	-	-	-	-	9 779 094	9 779 094	-
-	-	-	-	-	4 040 512	4 040 512	-
		150 844 573	22 319 609	50 479 702	77 399 021	305 503 771	4 460 866
-	21.60	4 752 894	-	-	-	4 752 894	-
2	20	103 695 384	26 306 558	13 153 279	141 358 847	284 514 068	-
-	-	-	-	-	4 090 538	4 090 538	-
-	-	-	-	-	598 140	598 140	-
-	4	-	-	238 035	-	238 035	-
-	-	-	-	-	11 310 096	11 310 096	-
		108 448 278	26 306 558	13 153 279	238 035	305 503 771	157 357 621
		42 396 295	(3 986 949)	37 326 423	4 222 831	-	(79 958 600)
		42 396 295	38 409 346	75 735 769	-	-	79 958 600

الأصول

نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي

لدى البنك المركزي اليمني

أرصدة لدى البنوك

أذون خزانة (بالصافي)

سندات حكومية

قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية

(بالصافي)

استثمارات مالية متاحة للبيع

إستثمارات في شركات زميلة

أرصدة مدينة وأصول أخرى

(بالصافي)

ممتلكات ثابتة (بالصافي)

إجمالي الأصول

الإلتزامات وحقوق المساهمين

أرصدة مستحقة للبنوك

ودائع العملاء

أرصدة دائنة والتزامات أخرى

مخصصات أخرى

قروض طويلة الأجل

حقوق المساهمين

إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين

فارق التأثر بسعر الفائدة

فارق التأثر بسعر الفائدة المتراكمة

2009

متوسط معدل الفائدة		2009					
عملية	عملية	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من عام	بنود غير متأثرة بالفائدة	الإجمالي	متوسط معدل الفائدة
							عملية
أجنبية	محلية	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
-	-	-	-	-	26 431 619	26 431 619	-
0.05	-	-	-	-	35 803 780	24 547 119	-
-	12.90	54 609 522	12 796 693	15 922 144	-	83 328 359	-
-	12.85	-	-	4 460 866	-	4 460 866	-
8	18	31 755 419	5 695 458	13 922 227	8 859 600	60 232 704	-
-	-	-	-	-	-	1 680 351	1 680 351
-	-	-	-	-	-	292 500	292 500
-	-	-	-	-	-	7 306 207	7 306 207
-	-	-	-	-	-	3 957 248	3 957 248
		97 621 602	18 492 151	29 844 371	13 320 466	223 493 634	64 215 044
2	10	4 568 783	-	-	-	4 568 783	-
1	10	66 671 740	19 079 694	9 539 847	-	206 353 156	111 061 875
-	-	-	-	-	-	1 304 943	1 304 943
-	-	-	-	-	-	721 477	721 477
-	4	-	-	236 982	-	236 982	-
-	-	-	-	-	-	10 308 293	10 308 293
		71 240 523	19 079 694	9 539 847	236 982	223 493 634	123 396 588
		26 381 079	(587 543)	20 304 524	13 083 484	-	(59 181 544)
		26 381 079	25 793 536	46 098 060	59 181 544	-	-

الأصول

نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي

لدى البنك المركزي اليمني

أرصدة لدى البنوك

أذون خزانة (بالصافي)

سندات حكومية

قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية

(بالصافي)

استثمارات مالية متاحة للبيع

إستثمارات في شركات زميلة

أرصدة مدينة وأصول أخرى

(بالصافي)

ممتلكات ثابتة (بالصافي)

إجمالي الأصول

الإلتزامات وحقوق المساهمين

أرصدة مستحقة للبنوك

ودائع العملاء

أرصدة دائنة والتزامات أخرى

مخصصات أخرى

قروض طويلة الأجل

حقوق المساهمين

إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين

فارق التأثر بسعر الفائدة

فارق التأثر بسعر الفائدة المتراكمة

ويبين الإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية متوسط أسعار الفائدة المستخدمة لمعرفة البنك خلال العام مقارنة بالعام الماضي على تلك الأصول والالتزامات المالية .

د - مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

نظراً لتعامل البنك في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن البنك يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن ١٥٪ من رأسمال البنك واحتياطياته إضافة إلى أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات لا يجب أن يزيد عن ٢٥٪ من رأسمال البنك واحتياطياته.

ومن أجل الإلتزام بتعليمات البنك المركزي والواردة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ يعمل البنك دورياً على مراقبة مراكز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية خلال العام مقارنة بالعام الماضي:

البيان	2010					
	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنيه استرليني ألف ريال يمني	عملات أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول	92 225 290	8 120 984	7 868 504	1 370 868	142 656	109 728 302
الإلتزامات	(92 508 664)	(8 040 810)	(7 276 038)	(1 383 494)	(135 698)	(109 344 704)
صافي مراكز العملات الأجنبية	(283 374)	80 174	592 466	(12 626)	6 958	383 598

البيان	2009					
	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنيه استرليني ألف ريال يمني	عملات أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول	72 130 248	5 292 591	2 628 320	411 860	695 780	81 158 799
الإلتزامات	(69 631 134)	(4 944 458)	(3 271 915)	(413 520)	(570 265)	(78 831 292)
صافي مراكز العملات الأجنبية	2 499 114	348 133	(643 595)	(1 660)	125 515	2 327 507

ويبين إيضاح رقم (٣٩) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية مراكز العملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ البيانات المالية مقارنة بالعام الماضي.

هـ - مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، ويعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

و - مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى في مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. ويتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين القانونيين داخل وخارج البنك، ويتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة البنك بالإضافة لإصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٥- إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة البنك لرأس المال هو التأكد من الإلتزام مع متطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي، والتأكد من أن البنك يحتفظ بمعدل تصنيف إئتماني متميز وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به. ويقوم البنك بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك باستخدام أساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم البنك بإعداد تقارير دورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمتشور البنك المركزي اليمني رقم (٢) لسنة ١٩٩٧.

ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الإحتفاظ بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨٪) كحد أدنى، كما أنه على البنك أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء تبلغ (٥٪) كحد أدنى.

ويتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند بإجمالي أصول والإلتزامات البنك والموضحة في البيانات المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

2010		2009	
مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني
11 251	10 249	888	977
12 139	11 226		
56 704	43 013		
37 416	36 392		
94 120	79 405		
13.00%	14.14%		

رأس المال الأساسي

رأس المال المساند

إجمالي رأس المال

الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر

إجمالي الأصول

الإلتزامات العرضية والإرتباطات

إجمالي الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر

نسبة كفاية رأس المال

ويتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المرحلة (بعد إستبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية)، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها البنك على الديون المنتظمة بنسبة ١٪ وبحيث لا يزيد عن ٢٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٦- نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

2010		2009	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
5 368 301	5 002 520	811 961 5	1 857 471
11 330 112	6 859 991	462 516 11	8 693 243
14 857 390	10 878 385	852 373 26	19 571 628
37 703 964	26 431 619		

البيان

نقدية بالصندوق والصراف الألي . عملة محلية

نقدية بالصندوق والصراف الألي . عملة أجنبية

إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني . عملة محلية

إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني . عملة أجنبية

تتمثل أرصدة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملات الأجنبية (بدون فوائد)، وهذا الرصيد غير متاح للاستخدام اليومي للبنك.

٧- أرصدة لدى البنوك

2010		2009	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
11 787 882	10 805 284	535 041 2	1 658 156
13 829 417	12 463 440		
57 518	180 622		
9 910 665	11 903 058		
26 369 952	11 256 660		
36 280 617	23 159 718		
50 167 552	35 803 780		

البيان

البنك المركزي اليمني

حسابات جارية . عملة محلية

حسابات جارية . عملة أجنبية

بنوك محلية

حسابات جارية

بنوك خارجية

حسابات جارية . عملة أجنبية

ودائع لأجل

تحمل الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك الخارجية معدلات فائدة متغيرة في حين لا تحمل الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني وكذا البنوك المحلية أي فوائد.

بلغت قيمة القروض والسلفيات غير المنتظمة ٤٠٣/ ١١ ٧٣٤ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بعد خصم قيمة الفوائد المجنبة وكذا الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات نقدية) مقابل مبلغ / ٨ ٧٣٨ ٧٦٧ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وبينانها كما يلي:

2010		2009		البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
2 800 457	2 858 928	3 987 297	913 785	قروض وسلفيات دون المستوى
4 946 649	4 966 054	11 734 403	8 738 767	قروض وسلفيات مشكوك في تحصيلها
				قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية رديئة

١٠-٢ القروض والسلفيات والأنشطة التمويلية وفقاً للقطاعات

2010								البيان
جاري مدين	إعتمادات مستندية	قروض للعملاء	قروض أفراد	قروض زراعية	شيكات مشتراة	أنشطة تمويلية	الإجمالي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
-	-	-	-	236 426	-	-	236 426	زراعي
12 635 439	2 617 252	11 597 233	-	-	-	1 891 732	28 741 656	تجاري
-	-	15 554 938	-	-	-	-	15 554 938	صناعي
6 537 894	2 544 961	7 921 988	-	-	-	299 320	17 304 163	خدمات
-	448 997	-	-	-	-	-	448 997	مالي
12 917 620	-	16 855	11 646 899	-	-	495 052	25 076 426	أفراد وأخرى
32 090 953	5 611 210	35 091 014	11 646 899	236 426	-	2 686 104	87 362 606	

2009								البيان
جاري مدين	إعتمادات مستندية	قروض للعملاء	قروض أفراد	قروض زراعية	شيكات مشتراة	أنشطة تمويلية	الإجمالي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
-	-	-	-	315 519	-	-	315 519	زراعي
4 650 815	3 087 288	23 978 778	-	-	417 837	-	32 134 718	تجاري
-	-	-	-	-	-	-	-	صناعي
14 813 659	5 149	-	-	-	-	-	14 818 808	خدمات
-	99 949	-	-	-	-	-	99 949	مالي
5 528 340	3 237 551	-	10 842 753	-	-	-	19 608 644	أفراد وأخرى
24 992 814	6 429 937	23 978 778	10 842 753	315 519	417 837	-	66 977 638	

تظهر المبالغ أعلاه بالقيم الإجمالية قبل خصم مخصص تدني قيمة القروض والسلفيات والأنشطة التمويلية وكذا الفوائد المجنبة والإيرادات المؤجلة.

١١-١ مخصص تدني قيمة القروض والسلفيات والأنشطة التمويلية (منتظمة وغير المنتظمة)

أ - مخصص تدني قيمة القروض والسلفيات التجارية والزراعية

2010			2009			البيان
محدد	عام	الإجمالي	محدد	عام	الإجمالي	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
4 903 353	255 465	5 158 818	3 982 911	295 220	4 278 131	رصيد المخصص في بداية العام
48 930	3 900	52 830	27 996	4 344	32 340	فروق إعادة تقييم المخصص بالعملة الأجنبية
2 207 277	7 326	2 214 603	1 765 790	-	1 765 790	يضاف : المكون خلال العام (إيضاح رقم ٢٢)
-	-	-	(917 443)	-	(917 443)	يخصم : مخصصات إنتفى الغرض منها (إيضاح رقم ٣١)
-	-	-	44 099	(44 099)	-	الحول من المخصص العام للمخصص المحدد
7 159 560	266 691	7 426 251	4 903 353	255 465	5 158 818	رصيد المخصص في نهاية العام

تابع: الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٨- أذون خزانة (بالصافي)

2010		2009		البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
86 450 000	55 200 000	16 170 330	13 137 120	أذون خزانة إستحقاق ٩٠ يوم
21 800 000	16 614 170	124 420 330	84 951 290	أذون خزانة إستحقاق ١٨٠ يوم
(4 609 330)	(1 622 931)			أذون خزانة إستحقاق ٣٦٠ يوم
				يخصم : رصيد خصم الإصدار
119 811 000	83 328 359			

تحمل أذون الخزانة أسعار فائدة تتراوح بين ٢٢,٩٠٪ إلى ٢٣٪ خلال العام ٢٠١٠ (١١٪ إلى ١٥٪ خلال عام ٢٠٠٩). ووفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر أذون الخزانة التي تستحق خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر جزءاً من النقدية وما في حكمها.

٩- سندات حكومية

2010		2009		البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
4 460 866	4 460 866			السندات الحكومية

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٦ والذي قرر فيه بأن على وزارة المالية شراء المحفظة الإئتمانية الزراعية المستحقة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، ووفقاً للاتفاق المبرم بين كل من وزارة المالية والبنك، أصدر البنك المركزي اليمني نيابة عن وزارة المالية سندات حكومية تستحق السداد في ١١ أبريل ٢٠١٦ وتحمل هذه السندات نسب فائدة حسب سعر متوسط الفائدة على أذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر وتدفع في تواريخ الإستحقاق.

١٠- قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)

١٠-١ القروض والسلفيات والأنشطة التمويلية وفقاً للنوع

2010		2009		إيضاح رقم	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني		
أ - قروض وسلفيات تجارية وزراعية					
					جاري مدين
32 090 953	24 992 814				تسهيلات إعتمادات مستندية
5 611 210	6 429 937				قروض عملاء
35 091 014	23 978 778				قروض أفراد
11 646 899	10 842 753				قروض زراعية
236 426	315 519				شيكات مشتراة
-	417 837				
84 676 502	66 977 638				يخصم : مخصص تدني قيمة القروض والسلفيات
(7 426 251)	(5 158 818)			(١١-)	يخصم : فوائد مجنبة
(2 350 746)	(1 586 116)			(١٢)	
74 899 505	60 232 704				
ب - ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية					
1 963 232	-				تمويل عمليات المراجعة
423 552	-				تمويل عمليات الإستصناع
299 320	-				إجارة منتهية بالتمليك
2 686 104					
(24 627)	-			(١١-ب)	يخصم : مخصص تدني قيمة الأنشطة التمويلية
(66 870)	-				يخصم : إيرادات مؤجلة
(31 180)	-				يخصم : إهلاك إجارة منتهية بالتمليك
2 563 427	-				
77 462 932	60 232 704				

ب - مخصص تدني قيمة الأنشطة التمويلية

البيان	2010			2009		
	محدد ألف ريال يمني	عام ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني	محدد ألف ريال يمني	عام ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
رصيد المخصص في بداية العام	-	-	-	-	-	-
يضاف : المكون خلال العام (إيضاح رقم ٣٢)	1 442	23 185	24 627	-	-	-
رصيد المخصص في نهاية العام	1 442	23 185	24 627	-	-	-

١٢ - الفوائد المجنبية

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	1 586 116	1 677 664	1 586 116	1 677 664
الفوائد المجنبية العدمية أو المحصلة خلال العام	(280 500)	(636 884)	(280 500)	(636 884)
الزيادة خلال العام	1 045 130	545 336	1 045 130	545 336
الرصيد في نهاية العام	2 350 746	1 586 116	2 350 746	1 586 116

تمثل الفوائد المجنبية قيمة الفوائد المستحقة عن القروض والتسهيلات غير المنتظمة وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني فإن هذه الفوائد لا تعتبر إيرادات إلا عند تحصيلها فعلاً.

١٣ - إستثمارات مالية متاحة للبيع

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
أ - إستثمارات مالية محلية				
شركة أساس العقارية المحدودة	1 001 250	1 001 250	1 001 250	1 001 250
مشروع الرئيس السكني الصالح	600 000	600 000	600 000	600 000
شركة الخدمات المالية اليمنية	59 131	59 131	59 131	59 131
الشركة اليمنية لصناعة المضخات	15 750	15 750	15 750	15 750
مصنع التمور بالتحيتي	11 834	11 834	11 834	11 834
الشركة اليمنية للفنادق	2 500	2 500	2 500	2 500
الشركة اليمنية لتسويق المنتجات الزراعية	1 350	1 350	1 350	1 350
الشركة اليمنية البريطانية للإستثمار	125	125	125	125
	1 691 940	1 691 940	1 691 940	1 691 940
ب - إستثمارات مالية خارجية				
بنك كاك الدولي . جيبيوتي	19 970	19 970	19 970	19 970
	1 711 910	1 711 910	1 711 910	1 711 910
يخصم: الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	(31 559)	(31 559)	(31 559)	(31 559)
	1 680 351	1 680 351	1 680 351	1 680 351

- تتمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في إستثمارات مالية غير مدرجة، ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الإعتماد عليه للقيمة العادلة لهذه الإستثمارات وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة لها، وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لذا فقد تم تسجيل هذه الإستثمارات بالتكلفة.
- تم إحتساب إنخفاض قيمة بعض الإستثمارات المالية المتاحة للبيع لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات الماضية وكذا عدم توقع إستلام أية توزيعات منها خلال السنوات القادمة.

١٤ - إستثمارات في شركات زميلة

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	نسبة المساهمة %	ألف ريال يمني	نسبة المساهمة %
شركة مآرب للدواجن	289 500	36.39	289 500	36.39
شركة كاك للتأمين	105 000	21	-	-
شركة كاك لتقنية المعلومات	1 500	30	1 500	30
شركة كاك للتسويق والإعلان	1 500	30	1 500	30
	397 500		292 500	

١٥ - أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)

البيان	رقم	إيضاح	
		2010	2009
فوائد وإيرادات مستحقة		4 275 191	2 390 228
عهد وسلف عاملين		383 395	376 109
مصرفات مدفوعة مقدماً		270 002	188 945
مشروعات قيد التنفيذ (دفعات)		631 990	48 316
أصول الت ملكيتها إلى البنك وفاء لديون بعض العملاء	(٦-٣)	3 682 531	3 447 410
أرصدة مدينة أخرى		1 202 133	1 038 268
		10 445 242	7 489 276
يخصم: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	(١٦)	(666 148)	(183 069)
		9 779 094	7 306 207

١٦ - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى

البيان	رقم	إيضاح	
		2010	2009
رصيد المخصص في بداية العام		183 069	75 023
يضاف : المكون خلال العام	(٣٢)	481 873	108 046
فروق إعادة تقييم المخصص بالعملة الأجنبية		1 206	-
رصيد المخصص في نهاية العام		666 148	183 069

١٩- ودائع العملاء

أ - ودائع العملاء وفقاً للنوع

2009	2010	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
94 421 127	120 298 497	حسابات جارية وتحت الطلب
89 920 362	139 176 121	ودائع لأجل
2 942 544	4 919 922	حسابات التوفير
16 536 918	16 052 662	تأمينات إتمادات مستندية وخطابات ضمان
2 532 205	4 066 866	ودائع أخرى
206 353 156	284 514 068	

ب - ودائع العملاء وفقاً للقطاعات

2009	2010	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
49 204 851	57 141 007	القطاع العام والمختلط
43 754 971	79 888 523	الأفراد
84 958 940	114 946 159	الشركات
28 434 394	32 538 379	أخرى
206 353 156	284 514 068	

٢٠- أرصدة دائنة والتزامات أخرى

2009	2010	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
-	370 919	ضرائب الدخل عن العام
426 198	1 845 940	فوائد مستحقة
173 320	323 477	مصروفات مستحقة
281 809	339 853	إيرادات مقبوضة مقدماً
423 616	1 210 349	أرصدة دائنة أخرى
1 304 943	4 090 538	

٢١- مخصصات أخرى

2010	الرصيد في 2010/1/1	الرصيد في 2010/12/31	مخصصات إنتفى الغرض منها	المكون خلال العام	فرق إعادة تقييم المخصص بالعملة الأجنبية	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
721 477	11 697	598 140	(143 808)	8 774	11 697	مخصص التزامات عرضية
2009	الرصيد في 2009/1/1	الرصيد في 2009/12/31	مخصصات إنتفى الغرض منها	المكون خلال العام	فرق إعادة تقييم المخصص بالعملة الأجنبية	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
659 850	19 228	721 477	(39 837)	82 236	19 228	مخصص التزامات عرضية

تابع: الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١٧- الممتلكات الثابتة (بالصافي)

2010	التكلفة في 2010/1/1	الإضافات خلال العام	الإستبعادات خلال العام	التكلفة في 2010/12/31	مجمع الإهلاك في 2010/1/1	إهلاك العام	مجمع إهلاك الإستبعادات	مجمع الإهلاك في 2010/12/31	صافي القيمة الدفترية في 2010/12/31	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
894 641	60 043	-	954 684	140 279	18 997	-	159 276	795 408	أراضي ومباني وإنشاءات	
3 237 319	693 074	(3 688)	3 926 705	1 162 985	581 585	(2 765)	1 741 805	2 184 900	أثاث وألات ومعدات أجهزة ونقاط البيع وصناديق الصراف الآلي سيارات ووسائل نقل تحسينات عقارات مستأجرة الإجمالي	
1 024 890	123 245	-	1 148 135	542 887	202 762	-	745 649	402 486		
406 979	87 918	(5 021)	489 876	261 372	59 236	(5 019)	315 589	174 287		
812 890	142 876	-	955 766	311 948	160 387	-	472 335	483 431		
6 376 719	1 107 156	(8 709)	7 475 166	2 419 471	1 022 967	(7 784)	3 434 654	4 040 512		

2009	التكلفة في 2009/1/1	الإضافات خلال العام	الإستبعادات خلال العام	التكلفة في 2009/12/31	مجمع الإهلاك في 2009/1/1	إهلاك العام	مجمع إهلاك الإستبعادات	مجمع الإهلاك في 2009/12/31	صافي القيمة الدفترية في 2009/12/31	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
816 076	85 211	(6 646)	894 641	122 955	17 933	(609)	140 279	754 362	أراضي ومباني وإنشاءات	
2 524 075	737 325	(24 081)	3 237 319	697 095	485 937	(20 047)	1 162 985	2 074 334	أثاث وألات ومعدات أجهزة ونقاط البيع وصناديق الصراف الآلي سيارات ووسائل نقل تحسينات عقارات مستأجرة الإجمالي	
862 999	161 891	-	1 024 890	348 865	194 022	-	542 887	482 003		
359 531	51 545	(4 097)	406 979	214 765	50 079	(3 472)	261 372	145 607		
564 876	248 014	-	812 890	196 181	115 767	-	311 948	500 942		
5 127 557	1 283 986	(34 824)	6 376 719	1 579 861	863 738	(24 128)	2 419 471	3 957 248		

١٨- أرصدة مستحقة للبنوك

2010	ألف ريال يمني	البيان
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
5 001	-	أ - بنوك محلية
183 317	-	حسابات جارية . عملة أجنبية
3 000 000	-	حسابات جارية . عملة محلية
-	-	ودائع لأجل . عملة محلية
3 188 318	-	
ب - بنوك خارجية		
1 423 242	4 568 783	حسابات جارية . عملة أجنبية
141 334	-	حسابات جارية . عملة محلية
1 564 576	4 568 783	
4 752 894	4 568 783	

تحمل الحسابات الجارية والودائع لأجل المستحقة للبنوك معدلات فائدة متغيرة.

٢٢- القروض طويلة الأجل

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
مشروع تطوير تهامة الثالث (إيضاح رقم ٢٢-أ)	5 271	6 231		
مشروع تطوير ريمة (إيضاح رقم ٢٢-ب)	7 217	7 641		
مشروع التنمية الريفية. المهرة (إيضاح رقم ٢٢-ج)	74 494	73 110		
صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي (إيضاح رقم ٢٢-د)	151 053	150 000		
	238 035	236 982		

٢٢- أ مشروع تطوير تهامة الثالث

حصلت الحكومة على قرض من مؤسسة ألمانيا للتسليف الإنشائي لتفعيل أنشطة القروض الزراعية في مشروع تطوير تهامة. ينفذ البنك المشروع من خلال إتفاقية مع وزارة الزراعة.

٢٢- ب مشروع تطوير ريمة

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل أنشطة القروض الزراعية في مشروع تطوير ريمة. ينفذ البنك المشروع من خلال إتفاقية مع وزارة المالية.

٢٢- ج مشروع التنمية الريفية. المهرة

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل أنشطة القروض الزراعية في مشروع التنمية الريفية. المهرة. ينفذ البنك المشروع من خلال إتفاقية مع وزارة المالية.

٢٢- د صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي

حصلت الحكومة على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل أنشطة القروض الزراعية لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في المناطق الريفية في المهرة. ينفذ البنك المشروع من خلال إتفاقية مع وزارة المالية.

٢٣- حقوق المساهمين

أ- رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المدفوع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ عشرة مليار ريال يمني موزع على عدد (١٠) مليون سهم القيمة الاسمية للسهم /١٠٠٠/ ريال يمني وذلك بناءً على قرار مجلس إدارة البنك بزيادة رأس المال بمبلغ /١٠٠٠٠٠٠٠/ ألف ريال يمني خلال إجتماعه الذي عُقد بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠١١ (مقابل مبلغ تسعة مليار ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩). وبيانه كما يلي:

قيمة الأسهم ألف ريال يمني	عدد الأسهم سهم	نسبة المساهمة %
3 382 000	3 382 000	33.82
4 050 000	4 050 000	40.50
2 500 000	2 500 000	25.00
68 000	68 000	0.68
10 000 000	10 000 000	100

ب- الإحتياطي القانوني

- وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٨ بشأن البنوك يتم تحويل ١٥٪ من صافي أرباح العام لتغذية الإحتياطي القانوني حتى يساوي ضعف رأس المال المدفوع، ولا يمكن للبنك استخدام ذلك الإحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني.
- يتم زيادة رأس المال بمتحصلات القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، وفي حالة إصدار الأسهم بسعر أعلى من قيمتها الاسمية (علاوة إصدار)، يدرج صافي الزيادة ضمن الإحتياطي القانوني بموجب القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ بشأن الشركات التجارية بالجمهورية اليمنية.
- يتضمن الإحتياطي القانوني مبلغ /٥٠٠٠٠٠/ ألف ريال يمني قيمة علاوة إصدار أسهم خلال عام ٢٠٠٨.

٢٤- الإلتزامات العرضية والإرتباطات (بالصافي)

البيان	2010		2009	
	إجمالي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني
إعتمادات مستندية	19 865 080	(4 833 476)	15 031 604	
خطابات ضمان. عملاء	49 527 358	(11 219 186)	38 308 172	
أخرى	6 474 240	-	6 474 240	
	75 866 678	(16 052 662)	59 814 016	

البيان	2010		2009	
	إجمالي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني
إعتمادات مستندية	39 240 780	(5 137 278)	34 103 502	
خطابات ضمان. عملاء	49 431 994	(11 399 640)	38 032 354	
	88 672 774	(16 536 918)	72 135 856	

٢٥- إيرادات الفوائد

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الفوائد من القروض والتسهيلات للعملاء :				
فوائد من الحسابات المدينة	4 510 818	2 890 543		
فوائد من القروض	4 876 089	3 641 886		
فوائد من التسهيلات الأخرى	350 016	431 126		
	9 736 923	6 963 555		
الفوائد من الأرصدة لدى البنوك	149 008	57 237		
فوائد أذون خزانة	17 989 248	9 248 936		
فوائد شهادات إيداع البنك المركزي اليمني	-	533 985		
فوائد سندات حكومية	969 231	600 253		
	28 844 410	17 403 966		

٢٦- مصروفات الفوائد

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
فوائد على ودائع العملاء :				
فوائد على الودائع لأجل	15 587 421	8 995 128		
فوائد على حسابات التوفير والحسابات الجارية	1 212 194	499 572		
	16 799 615	9 494 700		
فوائد مدفوعة على أرصدة البنوك :				
فوائد على الأرصدة المستحقة للبنوك	419 586	79 818		
فوائد قروض طويلة الأجل	2 059	2 084		
	421 645	81 902		
	17 221 260	9 576 602		

٣٢- المخصصات المحملة على بيان الدخل الشامل

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
(١١-أ)	2 214 603	1 765 790
(١١-ب)	24 627	-
(١٦)	481 873	108 046
(٢١)	8 774	82 236
	2 729 877	1 956 072

٣٣- مصروفات عمومية وإدارية وإهلاك

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
(١٧)	4 065 146	3 511 708
	1 022 967	863 738
	282 647	284 209
	390 153	393 063
	155 243	116 639
	625 078	222 659
	1 726 608	980 632
	194 132	145 463
	5 534	28 513
	100 244	43 994
	208 083	303 064
	208 406	64 462
	96 541	167 369
	285 172	94 334
	35 233	338 133
	553 338	638 183
	9 954 525	8 196 163

٣٤- نصيب السهم من صافي أرباح العام

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
(٢١، ١١)	143 808	957 280
	2 700	18 885
	33 094	75 874
	179 206	1 052 039

صافي الأرباح (حصة المساهمين في صافي الأرباح . ألف ريال)
متوسط عدد الأسهم (ألف سهم)
نصيب السهم من صافي الأرباح (ريال يماني)

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
(١١، ٢١)	46 592	-
	16 470	-
	63 062	-

٢٧- إيرادات الأنشطة التمويلية والإستثمارية الإسلامية

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
(١١، ٢١)	143 808	957 280
	2 700	18 885
	33 094	75 874
	179 206	1 052 039

٢٨- عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار

يتم توزيع أرباح الإستثمار بين العملاء والمساهمين على أساس احتساب نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد، ويتم اعتماد نسب حصص أرباح ودائع العملاء من مجلس إدارة البنك بناء على إقتراح لجنة الميزانية التي تقوم باحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة. وقد بلغ متوسط نسبة عائد الإستثمار كما يلي:

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ريال يماني %	عملات أجنبية %
	14.50	6
	-	5

٢٩- إيرادات عمولات وأتعاب الخدمات المصرفية

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
	434 422	590 563
	607 052	532 734
	274 086	152 464
	696 580	567 948
	2 012 140	1 843 709

٣٠- أرباح عمليات النقد الأجنبي

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
	695 631	129 458
	(684 321)	417 402
	11 310	546 860

أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(خسائر) أرباح إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية

٣١- إيرادات عمليات أخرى

إيضاح	البيان	
	2010	2009
رقم	ألف ريال يماني	ألف ريال يماني
(١١، ٢١)	143 808	957 280
	2 700	18 885
	33 094	75 874
	179 206	1 052 039

مخصصات إنتفى الغرض منها
أرباح بيع ممتلكات ثابتة
أخرى

٣٦- متوسط أسعار الفائدة المطبقة

بلغ متوسط أسعار الفائدة المطبقة على الأصول والالتزامات خلال العام مقارنة بالعام الماضي ما يلي:

2010			البيان
ريال يمني	دولار أمريكي	يورو	
%	%	%	
-	0.05	0.05	الأصول
-	-	-	بنوك ودائع لأجل
22.95	-	-	أذون الخزنة
22.95	-	-	السندات الحكومية
27.00	10.00	10.00	قروض العملاء
11.00	4.00	-	قروض زراعية
30.00	12.00	12.00	جاري مدين
20.00	2.00	2.00	الالتزامات
20.00	2.00	2.00	ودائع لأجل . العملاء
21.60	-	-	حسابات التوفير
4.00	-	-	ودائع لأجل . بنوك
-	-	-	قروض طويلة الأجل

2009			البيان
ريال يمني	دولار أمريكي	يورو	
%	%	%	
-	0.05	0.05	الأصول
12.90	-	-	بنوك ودائع لأجل
12.85	-	-	أذون الخزنة
18.00	8.00	8.00	السندات الحكومية
11.00	4.00	-	قروض العملاء
18.00	8.00	8.00	قروض زراعية
10.00	2.00	1.00	جاري مدين
10.00	1.00	1.00	الالتزامات
-	-	-	ودائع لأجل . العملاء
4.00	-	-	حسابات التوفير
-	-	-	ودائع لأجل . بنوك
-	-	-	قروض طويلة الأجل

تابع: الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣٥- إستحقاقات الأصول والالتزامات المالية

2010					البيان
استحقاقات	استحقاقات من ٣	استحقاقات من ٦	استحقاقات	الإجمالي	
ألف ريال يمني	شهور إلى ٦ أشهر	شهور إلى سنة	أكثر من سنة	ألف ريال يمني	
37 703 964	-	-	-	37 703 964	أ- الأصول
50 167 552	-	-	-	50 167 552	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
84 883 887	15 347 945	19 579 168	-	119 811 000	أرصدة لدى البنوك
-	-	-	4 460 866	4 460 866	أذون خزنة (بالصافي)
39 590 734	6 971 664	30 900 534	-	77 462 932	سندات حكومية
-	-	-	1 680 351	1 680 351	قروض وسلفيات (بالصافي)
-	-	-	397 500	397 500	استثمارات مالية متاحة للبيع
212 346 137	22 319 609	50 479 702	6 538 717	291 684 165	إستثمارات في شركات زميلة
4 752 894	-	-	-	4 752 894	ب- الإلتزامات
245 054 231	26 306 558	13 153 279	-	284 514 068	أرصدة مستحقة للبنوك
-	-	-	238 035	238 035	ودائع العملاء
249 807 125	26 306 558	13 153 279	238 035	289 504 997	قروض طويلة الأجل
(37 460 988)	(3 986 949)	37 326 423	6 300 682	2 179 168	الصافي

2009					البيان
استحقاقات	استحقاقات من ٣	استحقاقات من ٦	استحقاقات	الإجمالي	
ألف ريال يمني	شهور إلى ٦ أشهر	شهور إلى سنة	أكثر من سنة	ألف ريال يمني	
26 431 619	-	-	-	26 431 619	أ- الأصول
35 803 780	-	-	-	35 803 780	نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
54 609 522	12 796 693	15 922 144	-	83 328 359	أرصدة لدى البنوك
-	-	-	4 460 866	4 460 866	أذون خزنة (بالصافي)
31 755 419	5 695 458	13 922 227	8 859 600	60 232 704	السندات الحكومية
-	-	-	1 680 351	1 680 351	قروض وسلفيات (بالصافي)
-	-	-	292 500	292 500	استثمارات مالية متاحة للبيع
148 600 340	18 492 151	29 844 371	15 293 317	212 230 179	إستثمارات في شركات زميلة
4 568 783	-	-	-	4 568 783	ب- لإلتزامات
177 733 615	19 079 694	9 539 847	-	206 353 156	أرصدة مستحقة للبنوك
-	-	-	236 982	236 982	ودائع العملاء
182 302 398	19 079 694	9 539 847	236 982	211 158 921	القروض الطويلة الأجل
(33 702 058)	(587 543)	20 304 524	15 056 335	1 071 258	الصافي

٣٧- توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للقطاعات الإقتصادية

البيان	2010							
	صناعي	زراعي	تجاري	البناء والتشييد	مالي	سياحي	أخرى	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأصول								
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى:	-	-	-	-	-	-	-	-
البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	37 703 964	-	-	37 703 964
أرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	50 167 552	-	-	50 167 552
أذون خزانة (بالصافي)	-	-	-	-	119 811 000	-	-	119 811 000
سندات حكومية	-	-	-	-	4 460 866	4 460 866	-	4 460 866
قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)	15 554 938	1 312 345	28 646 122	1 962 328	1 027 075	1 179 613	27 780 511	77 462 932
إستثمارات مالية متاحة للبيع	76 522	-	-	1 522 228	79 101	2 500	-	1 680 351
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	397 500	397 500
الإلتزامات								
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	4 752 894	-	-	4 752 894
ودائع العملاء	9 203 190	17 330 313	132 497 609	19 114 316	2 896 476	1 755 686	101 716 478	284 514 068
القروض طويلة الأجل	-	-	-	-	238 035	-	-	238 035
إلتزامات عرضية وإرتباطات (بالصافي)	-	-	-	26 198 539	-	-	1 848 253	59 814 016

البيان	2009							
	صناعي	زراعي	تجاري	البناء والتشييد	مالي	سياحي	أخرى	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأصول								
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى:	-	-	-	-	-	-	-	-
البنك المركزي اليمني	-	-	-	-	26 431 619	-	-	26 431 619
أرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	35 803 780	-	-	35 803 780
أذون خزانة (بالصافي)	-	-	-	-	83 328 359	-	-	83 328 359
سندات حكومية	-	-	-	-	4 460 866	4 460 866	-	4 460 866
قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)	10 536 806	1 061 466	23 169 892	1 587 193	8 895	954 108	22 914 344	60 232 704
إستثمارات مالية متاحة للبيع	-	-	-	1 601 250	79 101	-	-	1 680 351
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	-	-	292 500	292 500
الإلتزامات								
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	4 568 783	-	-	4 568 783
ودائع العملاء	6 706 479	12 628 815	96 552 656	13 928 840	1 134 943	1 279 390	74 122 033	206 353 156
القروض طويلة الأجل	-	-	-	-	236 982	-	-	236 982
إلتزامات عرضية وإرتباطات (بالصافي)	-	-	-	31 595 505	-	-	2 228 998	72 135 856

٣٨- توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي

البيان	2010					
	الجمهورية اليمنية	أمريكا	أوروبا	آسيا	أفريقيا	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى:	-	-	-	-	-	-
البنك المركزي اليمني	37 703 964	-	-	-	-	37 703 964
أرصدة لدى البنوك	13 886 935	87 492	22 943 697	11 014 090	2 235 338	50 167 552
أذون خزانة (بالصافي)	119 811 000	-	-	-	-	119 811 000
السندات الحكومية	4 460 866	-	-	-	-	4 460 866
قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)	77 462 932	-	-	-	-	77 462 932
إستثمارات مالية متاحة للبيع	1 660 381	-	-	-	19 970	1 680 351
إستثمارات في شركات زميلة	397 500	-	-	-	-	397 500
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك	3 188 318	824 379	406 522	255 681	77 994	4 752 894
ودائع العملاء	284 514 068	-	-	-	-	284 514 068
القروض طويلة الأجل	238 035	-	-	-	-	238 035
الإلتزامات العرضية والإرتباطات (بالصافي)	44 782 412	4 125 430	2 904 929	8 001 245	-	59 814 016

البيان	2009					
	الجمهورية اليمنية	أمريكا	أوروبا	آسيا	أفريقيا	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى:	-	-	-	-	-	-
البنك المركزي اليمني	26 431 619	-	-	-	-	26 431 619
أرصدة لدى البنوك	12 644 062	5 906 598	8 486 260	7 127 619	1 639 241	35 803 780
أذون خزانة (بالصافي)	83 328 359	-	-	-	-	83 328 359
السندات الحكومية	4 460 866	-	-	-	-	4 460 866
قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية (بالصافي)	60 232 704	-	-	-	-	60 232 704
إستثمارات مالية متاحة للبيع	1 660 381	-	-	-	19 970	1 680 351
إستثمارات في شركات زميلة	292 500	-	-	-	-	292 500
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	206 353 156	-	-	-	-	206 353 156
القروض طويلة الأجل	236 982	-	-	-	-	236 982
الإلتزامات العرضية والإرتباطات (بالصافي)	38 032 354	7 357 011	9 622 191	17 124 300	-	72 135 856

٣٩- مراكز العملات الأجنبية الهامة

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ فإن على البنك وضع حدود لكل مركز عملة على حدة فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعة. وبناء عليه لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥٪ من رأسمال البنك واحتياطياته و بحيث لا يزيد الفائض في مركز العملات مجتمعة عن ٢٥٪ من رأسمال البنك واحتياطياته. ويوضح الجدول التالي مراكز العملات الأجنبية الهامة في تاريخ البيانات المالية:

اسم العملة	2010		2009	
	فائض (عجز) ألف ريال	النسبة المئوية إلى رأسمال البنك و احتياطياته	فائض (عجز) ألف ريال	النسبة المئوية إلى رأسمال البنك و احتياطياته
دولار أمريكي	(283 374)	%(2.5)	2 499 114	%28
يورو	80 174	%0.7	348 133	%4
ريال سعودي	592 466	%5.2	(643 595)	%(7)
جنيه استرليني	(12 626)	%(0.1)	(1 660)	-
عملات أخرى	6 958	%0.1	125 515	%1
الصافي. فائض	383 598	%3.4	2 327 507	%25

٤٠- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري على البنك عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، ويتعامل البنك مع الأطراف ذوي العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون والقرارات التفسيرية للبنك المركزي اليمني والصادرة بالمشور رقم (٤) لسنة ١٩٩٩ والتي قررت حدود للمعاملات الائتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة بالإضافة إلى ضرورة التزام البنك بنفس الأسس والشروط التي يتعامل بها مع الغير عند قيامه بالتعامل مع الأطراف ذوي العلاقة.

وتقتضي طبيعة نشاط البنك أن يتعامل مع بعض مساهميه وأعضاء مجلس الإدارة والشركات المملوكة لهم. وتتمثل هذه المعاملات في الحصول على قروض وتسهيلات وكذا فتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات ضمان ومعاملات بنكية أخرى متنوعة، وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط البنك العادي.

وفيما يلي بيان بأرصدة تلك المعاملات في تاريخ البيانات المالية:

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
قروض وسلفيات (بالصافي)	226 168	76 033	7 440 615	150 000
حسابات جارية دائنة وودائع لأجل	5 753 058	1 008	488	6 851
قروض طويلة الأجل	238 035			
فوائد وعمولات محصلة	488			
فوائد مدفوعة	2 249			

٤١- الموقف الضريبي

- يتمثل الفرق بين الربح المحاسبي والضريبي لعام ٢٠١٠ في إضافة مبلغ /٤٨١ ٨٧٣/ ألف ريال يمني نتيجة تسوية الربح المحاسبي بالمخصصات المكونة خلال العام والخاضعة للضريبة والمحملة على بيان الدخل الشامل وذلك على أساس معدل ضريبة (٢٠٪) للوعاء الخاضع للضريبة بدءاً من عام ٢٠١٠. وذلك بناءً على أحكام قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لعام ٢٠١٠.
- وفقاً للمادة (٢١) من القانون (٣٩) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي لا تخضع أرباح البنك لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا يخضع البنك أيضاً لقانون ضرائب الدخل رقم (٣١) لسنة ١٩٩١ والتعديلات اللاحقة له بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩ وأحكام المادة رقم (٨٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ بشأن البنوك وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.
- تمت المحاسبة لضريبة المرتبات حتى عام ٢٠٠٨.
- تم سداد ضريبة المرتبات حتى نهاية عام ٢٠١٠ من واقع الإقرارات الشهرية وجاري حالياً الفحص من قبل مصلحة الضرائب ولم يبلغ البنك بأي إخطارات ربط إضافية حتى تاريخه.

٤٢- الموقف الزكوي

- يقوم البنك بتقديم إقراره الزكوي سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.
- قام البنك بسداد الزكاة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ وسداد الزكاة من واقع الإقرار ولم يبلغ بأي إخطارات ربط إضافية من قبل مكتب الواجبات.

٤٣- الإلتزامات المحتملة

يوجد عدد من القضايا المرفوعة من البنك ضد الغير أمام محكمة الأموال العامة والمحكمة التجارية، بالإضافة لعدد من القضايا الأخرى المرفوعة ضد البنك في المحاكم المختصة والتي ترى إدارة البنك عدم وجود أي إلتزامات بشأنها، وقد قامت إدارة البنك بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة بعض القضايا المرفوعة ضد الغير. وما زال هناك بعض القضايا الأخرى التي لم يتم الحكم فيها حتى تاريخه.

٤٤- الإلتزامات الرأسمالية

بلغت الإلتزامات الرأسمالية في نهاية العام ما يلي:

البيان	2010		2009	
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
تنفيذ تطبيقات النظام المصرفي	-	21 024		

٤٥- أنشطة الأمانة

لا يحتفظ البنك أو يدير موجودات لأخرين أو بالنيابة عن آخرين بإستثناء القروض التي يديرها نيابة عن صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ووزارة المالية.

٤٦- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة بما يتماشى مع تبويب البيانات المالية للعام الحالي وذلك بغرض عرضها بشكل أفضل، كما أن إعادة التبويب لتلك الأرقام المقارنة لم تؤثر على حقوق المساهمين أو صافي الأرباح.

البيانات المالية لبنك التسليف التعاوني والزراعي. فرع المعاملات الإسلامية (تحت التأسيس)

تم إعداد وعرض البيانات المالية للفرع الإسلامي للبنك في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

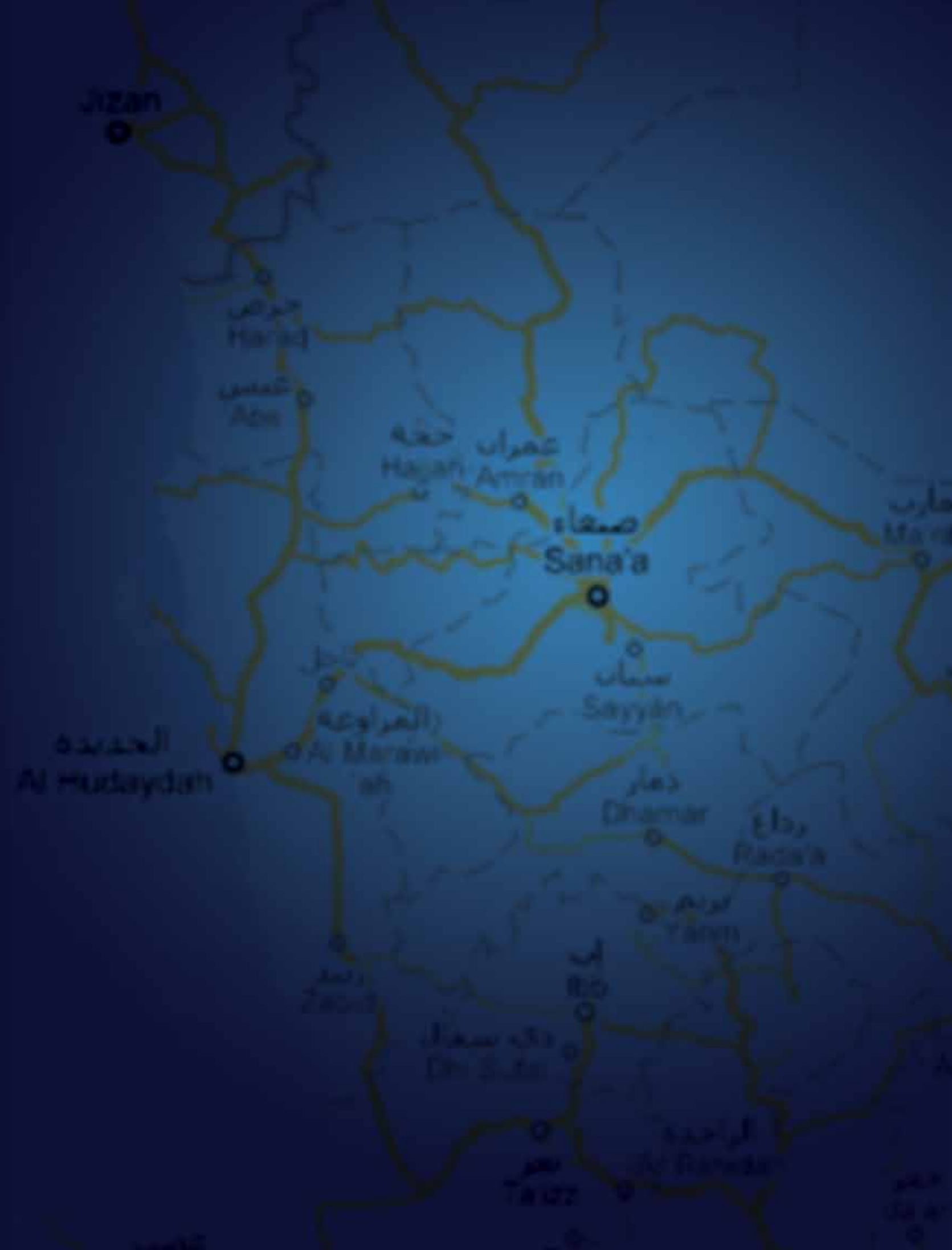
١- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

2010	
ألف ريال يمني	الأصول
741 300	أرصدة لدى البنوك
1 875 970	تمويل عمليات المراجعة (بالصافي)
419 317	تمويل عمليات الاستصناع (بالصافي)
268 140	إجارة منتهية بالتمليك (بالصافي)
1 455	القرض الحسن (بالصافي)
360 333	أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)
23 757	ممتلكات ثابتة (بالصافي)
3 690 272	مجموع الأصول
	الإلتزامات وحقوق المساهمين
	الإلتزامات
2 098 170	الحسابات الجارية والودائع الأخرى
606 644	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
8 774	مخصصات أخرى
2 713 588	مجموع الإلتزامات
	حقوق المساهمين
1 000 000	رأس المال
-	إحتياطي قانوني
(23 316)	خسائر مرحلة
976 684	مجموع حقوق المساهمين
3 690 272	مجموع الإلتزامات وحقوق المساهمين
877 432	الإلتزامات عرضية وإرتباطات (بالصافي)

تابع البيانات المالية لبنك التسليف التعاوني والزراعي. فرع المعاملات الإسلامية (تحت التأسيس)

٢- بيان الدخل عن الفترة من ٢٩ مارس ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

ألف ريال يمني	البيان
46 592	إيرادات تمويل عمليات المراجعة والاستصناع
16 470	إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى
63 062	
	يخصم:
(40 362)	عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والإدخار
22 700	
5 353	إيرادات عمولات وأتعاب خدمات مصرفية
23 949	فروق إعادة تقييم عملات أجنبية
52 002	أرباح النشاط
	يخصم:
(33 401)	مخصصات
(41 917)	مصروفات إدارية وعمومية وإهلاك
(23 316)	صافي (خسائر) الفترة قبل الضرائب
	يخصم:
-	ضرائب الدخل عن الفترة
(23 316)	صافي (خسائر) الفترة بعد الضرائب



فروع ومكاتب كاك بنك

صنعاء:

الفرع الرئيسي	شارع القيادة - جولة سبأ	هاتف: 220110 (01)	فاكس: 220112 (01)
مكتب أرض حمير	مذبح - أمام مكتب النائب العام	هاتف: 387119 (01)	فاكس: 384985 (01)
مكتب المطار	مطار صنعاء الدولي	هاتف: 398271 (01)	فاكس: 348272 (01)
فرع الزبيرى	شارع الزبيرى - مبنى كاك بنك الإستثمارى	هاتف: 538802 (01)	فاكس: 538828 (01)
مكتب موفمبيك	ظهر حمير - نقم - مبنى فندق موفمبيك	هاتف: 545868 (01)	فاكس: 545869 (01)
مكتب باب السلام	باب السلام شارع خولان غرب مستشفى الثورة	هاتف: 269584 (01)	فاكس: 269586 (01)
مكتب ذهبان	شارع الستين الشمالي - سوق ذهبان - أمام شركة مرسيدس	هاتف: 337996 (01)	فاكس: 337887 (01)
فرع حدة	شارع حده - أمام مركز شمر التجارى	هاتف: 428370 (01)	فاكس: 428363 (01)
مكتب شارع بغداد	شارع بغداد . تقاطع شارع الجزائر جوار معهد يالى	هاتف: 441404 (01)	فاكس: 441407 (01)
فرع 22 مايو	شارع تعز - قبل سوق شميلة - أمام شارع بينون	هاتف: 627230 (01)	فاكس: 627236 (01)
مكتب الاصبحي	شارع الاربعين - بعد جولة الثقافة - جوار مركز المدينة الذهبية	هاتف: 673337 (01)	فاكس: 673360 (01)
فرع 14 أكتوبر	شارع تعز - جوار دار رعاية الايتام	هاتف: 634551 (01)	فاكس: 634234 (01)
فرع مقديشو	الدائري الغربي - مدخل شارع مقديشو	هاتف: 537884 (01)	فاكس: 537959 (01)

عدن:

فرع كالتكس	جولة كالتكس	هاتف: 358160 (02)	فاكس: 358158 (02)
مكتب المنصورة	المنصورة - حي عبدالعزيز خلف معرض الشمسي للسيارات	هاتف: 354356 (02)	فاكس: 353405 (02)
فرع المنطقة الحرة	المنطقة الحرة	هاتف: 356340 (02)	فاكس: 394830 (02)
مكتب المعلا	منطقة المعلا - الدكة - جمرک ميناء المعلا	هاتف: 220416 (02)	فاكس: 220416 (02)
فرع الشيخ عثمان	الشيخ عثمان - جولة السفينة	هاتف: 306822 (02)	فاكس: 306825 (02)
فرع كريتر	حي التلال - شارع الملكة أروى	هاتف: 267549 (02)	فاكس: 267542 (02)

الحديدة:

فرع الحديدية	شارع صنعاء	هاتف: 233702 (03)	فاكس: 219908 (03)
مكتب الشهداء	حي الشهداء - شارع 7 يوليو	هاتف: 265965 (03)	فاكس: 262699 (03)
فرع الحي التجارى	شارع 26 سبتمبر	هاتف: 217052 (03)	فاكس: 219586 (03)
فرع بيت الفقيه	الشارع الرئيسي - جوار إدارة المرور	هاتف: 331078 (03)	فاكس: 331954 (03)
مكتب بيت الفقيه	الشارع الرئيسي - مدخل الحي التجارى جوار صيدلية العقبي	هاتف: 334668 (03)	فاكس: 334668 (03)
فرع زبيد	الشارع الرئيسي	هاتف: 341914 (03)	فاكس: 340610 (03)
مكتب الجراحي	الشارع العام . جوار مكتب المواصلات	هاتف: 343282 (03)	فاكس: 343281 (03)
فرع الزهرة	الشارع العام - جوار المستشفى الرئيسي	هاتف: 575113 (03)	فاكس: 560061 (03)
فرع باجل	شارع صنعاء	هاتف: 503311 (03)	فاكس: 503500 (03)
فرع حيس	حيس - الشارع العام	هاتف: 360622 (03)	فاكس: 360222 (03)

تعز:

فرع تعز	الهريش - جوار مؤسسة الكهرباء القديمة	هاتف: 210481 (04)	فاكس: 210482 (04)
فرع شارع جمال	شارع جمال - جوار مكتب التربية والتعليم	هاتف: 251888 (04)	فاكس: 267946 (04)
فرع الترية	شارع القيادة - جوار الكهرباء	هاتف: 301289 (04)	فاكس: 302007 (04)
فرع المخا	جوار فندق الرشيد	هاتف: 362926 (04)	فاكس: 362320 (04)

اب:

فرع اب	الدائري - أمام البوابه الغربيه لجامعة اب - جوار شركة الالبان	هاتف: 455669 (04)	فاكس: 455665 (04)
مكتب شارع تعز	شارع تعز - أمام اليمنيه للطيران	هاتف: 424602 (04)	فاكس: 424603 (04)
فرع النادرة	النادرة - الشارع الرئيسي جوار كلية التربية	هاتف: 541992 (04)	فاكس: 541992 (04)
فرع العدين	العدين - الشارع الرئيسي أمام مؤسسة الكهرباء	هاتف: 470105 (04)	فاكس: 470107 (04)
فرع الملكة أروى	شارع العدين - جوار شركة MTN	هاتف: 421284 (04)	فاكس: 421285 (04)
مكتب مدينة القاعدة	الشارع العام . أمام مستوصف صلاح الدين	هاتف: 331138 (04)	فاكس: 453188 (04)
فرع يريم	خلف مستوصف الرحمة - جوار المواصلات	هاتف: 501133 (04)	فاكس: 501720 (04)
مكتب السريع للحالات	الشارع العام . أمام إدارة المرور - جوار مغسلة دبي	هاتف: 500427 (04)	فاكس: 500427 (04)

البيضاء:

فرع البيضاء	الشارع العام - جوار المجمع الحكومي	هاتف: 539320 (06)	فاكس: 539321 (06)
مكتب السريع للحالات	الشارع العام . جوار فندق الرياض	هاتف: 539326 (06)	فاكس: 539326 (06)
فرع رداع	الشارع العام - جوار مستشفى الامل	هاتف: 559074 (06)	فاكس: 559073 (06)

الجوف:

فرع الجوف	الحزم - المجمع الحكومي - مبنى المحافظة	هاتف: 341081 (06)	فاكس: 342014 (06)
-----------	--	-------------------	-------------------

الضالع:

فرع الضالع	الشارع العام - جوار مؤسسة الكهرباء	هاتف: 431492 (02)	فاكس: 431493 (02)
مكتب قطعه	الشارع العام - أمام المؤسسه العامه للكهرباء	هاتف: 451410 (02)	فاكس: 451409 (02)
فرع دمت	دمت الشارع العام - أمام منتجع الأسدي	هاتف: 456962 (02)	فاكس: 456963 (02)
مكتب جبن	الشارع العام - جوار السوق المركزي	هاتف: 461911 (02)	فاكس: 461912 (02)

المحويت:

فرع المحويت	شارع صنعاء	هاتف: 402626 (07)	فاكس: 403357 (07)
-------------	------------	-------------------	-------------------

المهرة:

فرع المهرة	الغيظه - شارع ذي الحجله - جوار البنك المركزي	هاتف: 613205 (05)	فاكس: 612623 (05)
مكتب الغيظه	الشارع العام - أمام فندق الأسد	هاتف: 613700 (05)	فاكس: 613701 (05)
فرع سيحوت	حي الشهداء - جوار المجمع الحكومي	هاتف: 640590 (05)	فاكس: 640591 (05)
مكتب سيحوت	الشارع العام - جوار المواصلات	هاتف: 640710 (05)	فاكس: 640710 (05)
مكتب قشن	حي الشعب	هاتف: 643473 (05)	فاكس: 643475 (05)

أبين:

فرع أبين	زنجبار- شارع الوحده - أمام فندق حضرموت	هاتف: 602108 (02)	فاكس: 602109 (02)
----------	--	-------------------	-------------------

حجة:

فرع حجة	شارع السلام - أمام مدرسة الأمل	هاتف: 222200 (07)	فاكس: 222427 (07)
مكتب الأمان	سوق الأمان	هاتف: 228116 (07)	فاكس: 228118 (07)
مكتب المحابشة	منطقة المحابشة	هاتف: 230925 (07)	فاكس: 230926 (07)
مكتب الجمارك	حرض - جمرک الطوالي	هاتف: 248938 (07)	فاكس: 248938 (07)
فرع حرض	حرض - الشارع العام - أمام شركة MTN	هاتف: 245911 (07)	فاكس: 246630 (07)
فرع عيس	عيس - حي شفر - الشارع العام	هاتف: 242137 (07)	فاكس: 242636 (07)

حضرموت:

فرع الكلا	خور المكلا - شارع البنوك	هاتف: 352691 (05)	فاكس: 314898 (05)
مكتب المسيلة	المسيلة - بوابة حرو - جوار شركة كندين نكسن	هاتف: 491259 (05)	فاكس: 491259 (05)
مكتب غيل باوزير	الغيل	هاتف: 355494 (05)	فاكس: 355492 (05)
فرع سينون	سينون - شارع الجزائر	هاتف: 409937 (05)	فاكس: 409938 (05)
مكتب القطن	القطن - الشارع الرئيسي - جوار سوق القعيطي	هاتف: 458383 (05)	فاكس: 456555 (05)
فرع الشحر	حي الرمله - أمام فرزة سيارات الشحر	هاتف: 382333 (05)	فاكس: 336441 (05)
فرع سقطرى	حديبو - شارع 20 - جوار البنك الأهلي	هاتف: 660727 (05)	فاكس: 660726 (05)

ذمار:

فرع ذمار	شارع المنزل	هاتف: 509296 (06)	فاكس: 509295 (06)
مكتب ذمار	شارع صنعاء . أمام مغاسل اليمن الحديث	هاتف: 509227 (06)	فاكس: 509227 (06)
فرع أنس	مدينة الشرق - أمام محطة بترول مدينة الشرق	هاتف: 455321 (06)	فاكس: 455017 (06)

شبوة:

فرع شبوة - عتق	عتق - شارع التربيه - بجانب مكتب الزراعة والري	هاتف: 200534 (05)	فاكس: 202526 (05)
فرع بيحان	بيحان العليا - أمام مستوصف بيحان	هاتف: 270245 (05)	فاكس: 270244 (05)
فرع بلحاف	بلحاف - الشارع الرئيسي - جوار شركه الغاز المسال	هاتف: 211961 (05)	فاكس: 211961 (05)
فرع عزان	عزان - الشارع العام - أمام مبنى البريد	هاتف: 266026 (05)	فاكس: 266060 (05)

صعدة:

فرع صعدة	شارع المجمع الحكومي	هاتف: 512549 (07)	فاكس: 512549 (07)
----------	---------------------	-------------------	-------------------

عمران:

فرع عمران	شارع صنعاء - أمام البنك المركزي	هاتف: 601096 (07)	فاكس: 600206 (07)
مكتب المصنع	شارع المصنع - أمام جامعة عمران	هاتف: 613035 (07)	فاكس: 612567 (07)

لحج:

فرع لحج	صبر - الشارع العام	هاتف: 510996 (02)	فاكس: 511384 (02)
---------	--------------------	-------------------	-------------------

مأرب:

فرع مأرب	الشارع العام - جوار البنك المركزي	هاتف: 304193 (06)	فاكس: 302205 (06)
----------	-----------------------------------	-------------------	-------------------

